عام تمكين الشركاء
Year of Partner's Empowerment
Our partners, our assets

UNITED NATIONS
GLOBAL MARKETPLACE

United Nations Global Compact
برنامج الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

Regional Network
الشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية

2

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من اصدارات

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

2019

برعاية

المعهد العربي للتخطيط

دولة الكويت

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من إصدارات

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

الجزء الثاني – ٢٠١٩م

لجنـــة مشـروع
الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

- **بروفيسور يوسف عبدالغفار**
  إشـراف عـام

- **أ.د علـي آل إبـراهيـــم**
  رئيس التحرير المسؤول

- **د. نـعـيـمـــة الـغـنـــام**
  رئيسـة الهيئـة الاستشاريـة

- **أ. خـديجـة بابكـر محمـــد**
  المنسـق العلمـي

- **أ. حســن جـاسـم الـجاسـم**
  المستشـار اللغــوي

- **أ. عبدالرحمن فضلو الشنقيطي**
  المدقق اللغــوي

- **أ. أمجـد سيد مكنن عبدالله**
  المستشـار الإعلامـي

Harmony Design

المحتويـات

ت	المقـال	رقم الصفحة
1	**الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية... استدامـة حلـم** **أ. د علي عبدالله آل إبراهيم** رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية	7
2	**المسؤولية المجتمعية ومتطلبات تحقيق الاستدامة للتنمية** **الدكتور بدر عثمان مال الله** مدير عام المعهد العربي للتخطيط - دولة الكويت السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	10
3	**حقوق الإنسان والتنمية المستدامة** **الدكتور محمد بن سيف الكواري** عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - المفوض الأممي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.	13
4	**سفـــراء مسـؤولـــون** **البروفيسور يوسف عبدالغفار** رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية	17
5	**المسؤولية المجتمعية: المفهوم والأبعاد** **الدكتور حسن إبراهيم كمال** السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	19
6	**الدفاع المدني والمسؤولية المجتمعية** **اللواء مصطفى عبد ربه البزايعه** المدير العام للدفاع المدني الأردني	22
7	**المدينـــة المسؤولـــة** **الدكتور مساعد محمد مندني** السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	24

8	**المسؤولية المجتمعية في سلطنة عمان (مؤسسة جسور أنموذجا)** **الدكتور حامد بن عبدالله البلوشي** عضو مجلس إدارة مؤسسة جسور	26
9	**الاتـفـاق الـعـالمـي** **الدكتور صالح عبدالله آل إبراهيم** نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.	30
10	**الاتجاهات العالمية الكبرى في الاستدامة -خلال 2019** **الأستاذ عبد السلام الخطيب** مستشار في مجال الاستدامة	32
11	**الإعلام ودوره في تأهيل الشباب لتحمل المسؤولية المجتمعية..** **الأستاذة موزة محمد الكواري** اكاديمية وإعلامية	38
12	**الأمن الفكرى والشراكة المجتمعية** **الدكتور يعقوب محمد بني هذيل** الامين العام للمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية - أمريكا	41
13	**الأنبياء والمسؤولية المجتمعية** **الأستاذ محمد خاطر** مستشار ومدرب في التنمية البشرية	44
14	**الدبلوماسية الناعمة... «القيادات النسائية الدبلوماسية »** **الأستاذة موضي البوعينين** باحثة وأكاديمية في مجال الشؤون الدولية	47
15	**الشراكة المجتمعية (المدرسة السعودية نموذجا)** **الدكتورة مريم سعود بوبشيت** أكاديمية وباحثة في مجال الشراكة المجتمعية	49
16	**العمل التطوعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة** **الدكتورة هلا السعيد** أكاديمية وباحثة في مجال شؤون الإعاقة	52

17	**مبـادرات مجتمعيـة** **الدكتور عادل أحمد المرزوقي** نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية	58
18	**تطوير الفكر التنموي المستدام للمجتمعات العربية** **اسيا مالك محى الدين سراج الدين** أمين عام مجلس المسؤولية المجتمعية -ولاية الخرطوم - وزارة التنمية الاجتماعية - ولاية الخرطوم	60
19	**المسؤولية المجتمعية تجاه داء السكري في دولة قطر** **الأستاذة نواعم السادة** متخصصة وباحثة في مجال المسؤولية المجتمعية	63
20	**المسؤولية المجتمعية ومجالاتها في الجمهورية الفرنسية** **الدكتور محمد صديق** عميد كلية الاقتصاد والتجارة جامعة سليمان الدولية (تركيا) - رئيس الجمعية الدولية للاغاثة والتنمية باريس / فرنسا	66
21	**الكاريزما وأركانها الثلاثة** **الأستاذ عبدالله الحوطي** باحث في مجال المسؤولية المجتمعية	69
22	**المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ...الفريضة الغائبة في التعليم العربي** **الدكتور كمال مغيث** المركز القومي للبحوث التربوية - مصر	72
23	**الوقف: مكونا لثقافة المسؤولية المجتمعية** **الدكتور زيد بن علي الفضيل** باحث في مجال المسؤولية المجتمعية	76
24	**دور مجالس المسؤولية المجتمعية في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية وممارساتها - مجلس الرياض نموذجا.** **الأستاذ عصام بابكر كوكو** رئيس مركز الخرطوم للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة	80

25	**التسويق الاجتماعي** **الدكتور أسلـم بشيـر** رئيس برنامج السودان للمسؤولية المجتمعية	83
26	**الأثر الاجتماعي والاقتصادي لغياب الزوج ... على المرأة والأسرة وتنمية المجتمع** **الأستاذة نادية محمد أحمد البطحاني** السفير الأممي للشراكة المجتمعية	85
27	**نحو منهج دراسي يعزِّز المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة** **الأستاذ الدكتور نعمان محمد صالح الموسوي** أستاذ القياس والتقويم التربوي، كلية الآداب، جامعة البحرين	88
28	**دورُ مناهجِ التربيَة الإعلاميَّة في دعم خُطط التنمية المُستدامَة** **الأستاذة خولة مرتضوي** إعلامية وباحثة أكاديمية- جامعة قطر	91
29	**الابتكار الاجتماعي** **الدكتورة منى عمير النعيمي** مستشار في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة	94
30	**مساهمة مشاريع المسؤولية المجتمعية في تحقيق الأمن الغذائي** **الأستاذة مريم مبارك الدوسري** خبيرة بيئية ومستشارة في مجال إدارة المنح	96
31	**حوكمة أعمال القطاع الخيري** **المستشار جابر صقر الرويعي** رئيس مركز الاستشارات المسؤولة بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.	100
32	**استراتيجية المنافع المتبادلة وشراكات التنمية المستدامة** **الباحث: الدكتور شهاب أحمد العثمان** معهد الانجاز المتفوق للتدريب والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية	102

تقديـــم

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية... استدامــة الحلــم

بقلم : أ. د علي عبدالله آل إبراهيم

رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد استخدم مصطلح المسؤولية المجتمعية بشكل موسع في أوائل السبعينات وذلك على الرغم من أن السمات المختلفة للمسؤولية المجتمعية كانت ضمن التدابير من قبل المنشآت والحكومات في القرن التاسع عشر أو قبل ذلك في بعض الحالات. ولقد كان التركيز على المسؤولية المجتمعية في الماضي يوجه بشكل أساسي نحو الأعمال التجارية حيث أن مصطلح «المسؤولية الاجتماعية للشركات» لا يزال أكثر شيوعاً لمعظم الأشخاص بشكل أكبر من مصطلح «المسؤولية المجتمعية»، بالرغم من أن هذا المصطلح قد تجاوزه الزمن مع اتفاق العالم على مرجعية عالمية متمثلة في المواصفة القياسية الدولية الأيزو٢٦٠٠٠، والتي اعتمدت مصطلح «المسؤولية المجتمعية» كدلالة لهذه الممارسة. كما ظهرت الرؤية المتعلقة بتطبيق المسؤولية المجتمعية على كافة المنشآت نتيجة لأن أنواع مختلفة من المنشآت – وليس فقط المنشآت التجارية – أدركوا أنهم مسؤولون أيضاً عن المساهمة في التنمية المستدامة. وتعكس عناصر المسؤولية المجتمعية توقعات المجتمع في وقت معين، لذا فهى عناصر ذات طبيعة متغيرة. وحيث أن اهتمامات المجتمع تتغير، فإن توقعاته فيما يتعلق بالمنشآت تتغير أيضاً لتعكس هذه الاهتمامات. كما كانت نظرية المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها مركزة فقط على الأعمال الخيرية، أما الموضوعات المتعلقة بممارسات العمل وممارسات التشغيل العادلة وحقوق الإنسان والبيئة ومحاربة الفساد وحماية المستهلك، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، فقد تم إضافتها فيما بعد، حينما اكتسبت المسؤولية المجتمعية في السنوات الأخيرة اهتماماً أكبر. وقد أسست المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الايزو (ISO) في عام ٢٠٠٤م مجموعة عمل لتقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية، تقدم التوجيه فيما يختص بالمسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها، وسميت حينها بمواصفة ISO SR 26000، حيث صدرت النسخة الأولى منها في عام٢٠١٠م. وتعد بذلك أول مواصفة عالمية شاملة في المسؤولية المجتمعية. وتستخدم حالياً كدليل إرشادي اختياري حول المسؤولية المجتمعية. كما تستخدم هذه المواصفة من

قبل جميع أنواع المنظمات؛ في القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمعي، سواءً كانت في البلدان المتقدمة أو النامية. وتقدم هذه المواصفة الدولية الإرشاد بشأن المبادئ الأساسية للمسؤولية المجتمعية والموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بها، وكذلك بشأن طرق دمج (تكامل) السلوك المسؤول مجتمعياً داخل المنشآت. وتؤكد هذه المواصفة الدولية أهمية النتائج والتطور فى أداء المسؤولية المجتمعية. والغرض من هذه المواصفة الدولية هو أن تكون نافعة ومفيدة وقابلة للاستخدام من قبل كافة المنشآت بالقطاع الخاص والعام، وكذلك المجتمعي والخيري، وسواء تلك الصغيرة أو الكبيرة منها، أو التي تعمل في الدول النامية أو المتقدمة. ويتم تشجيع كل منشأة لتصبح مسؤولة مجتمعياً بشكل أكبر من خلال استخدام هذه المواصفة الدولية القياسية.

إن التزام مؤسساتنا بمبادئ المسؤولية المجتمعية هو التزام أخلاقي في المقام الأول، بالرغم من الإقرار بطواعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وعدم الزاميته، لأنه بمثابة اعتراف من المؤسسات، وخاصة قطاعها الخاص (الشركات) بفضل المجتمع على ماحققه من نجاح أو أرباح، وكذلك القطاع العام والمجتمعي على ما حققه من أهداف بفضل المجتمعات التي يعملون فيها، وهو في الوقت ذاته هو نوع من أنواع الإستثمار يعود مردوده على المؤسسات من خلال زيادة ثقة المجتمع بها. وتقوم بالمسؤولية المجتمعية مختلف المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها سواءً كانت (خاصة، أو عامة، أو مجتمعية). واستجابة لهذا التفاعل، واستمراراً لمسيرة طويلة ومؤثرة من الخدمات التي قدمناها في مجال تعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية وفي خارجها، عبر شراكات مع منظمات دولية معتبرة، وتفاعلاً مع ماتشهده مؤسساتنا العربية نحو التحول المسؤول لممارساتها وأنشطتها وقراراتها، جاءت فكرة الاستدامة في تبني هذا المشروع العلمي العربي، والذي يحمل اسم «الكتاب العربي للمسؤولية المجتمعية»، ويساهم في تأليفه ثلة من الخبراء والمتخصصين في مجالات المسؤولية المجتمعية من منطقتنا العربية، ليكون بإذن الله بادرة نحو إصدار هذا الكتاب، ومن خلال أجزاء عديدة ودورية، ليساهم مع الجهود الأخرى التي قدمتها «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية» خلال مسيرتها الممتدة لأكثر من اثني عشر عاماً في نشر التوعية بأفضل الممارسات في مجالات المسؤولية المجتمعية، وكذلك استعراض العوائد الإيجابية التي تحققت من خلال هذه الممارسات المسؤولة.

ولقد حرصنا في الجزء الثاني من الكتاب العلمي، أن نقدم رموزاً عربية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية، إضافة إلى تخصصها في مجالات مهنية وعلمية ذات صلة بممارسات المسؤولية المجتمعية، والتي ندرجها عبر أبعاد عديدة منها: الخدمة المجتمعية، وأخلاقيات الأعمال، إضافةً إلى التنمية المستدامة، والتطوع المؤسسي، ونحو ذلك.

وختاماً، نسأل الله أن تجدوا في هذا الجهد العلمي التوعوي ما تتطلعون إليه من مخرجات هادفة، تنعكس بإيجابية على مسيرة المهتمين بمجالات المسؤولية المجتمعية في منطقتنا العربية.

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

2

1

المسؤولية المجتمعية ومتطلبات تحقيق الاستدامة للتنمية

إعداد: الدكتور بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت
السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية المجتمعية هي إطار عمل أخلاقي يلتزم بموجبه الأفراد والمنظمات بالعمل لتحقيق الصالح العام، وبالرغم من تجلي المسؤولية الاجتماعية تقليديا في العمل الخيري والتطوعي والإنساني، فان المستجدات التنموية الحديثة والتحديات التي يواجهها البشر تحتم علينا ربط المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها التي أقرها المجتمع الدولي.

وقد بدأ هذا النهج بالتبلور مع بداية الألفية الثالثة مدفوعا بارتفاع الوعي البشري حول المخاطر البيئية وتفاقم الأزمات الاقتصادية وجنوح الشركات العملاقة لبناء صورة إيجابية ومسؤولة، وقد أدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة سنة ٢٠١٥ إلى مزيد من تبني مبادئ المسؤولية المجتمعية في إطار خطط واستراتيجيات التنمية على مستوى الدول والمؤسسات، حيث التزمت الدول الأعضاء بإعداد نماذج تنموية تراعي البعد الإنساني والاحتياجات البشرية ومتطلبات حماية البيئة والإدارة الرشيدة. ونتيجة لذلك، باشرت العديد من دول العالم، بما فيها الدول العربية، سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدعم جهود التنمية المستدامة، التي تعتبر المسؤولية المجتمعية لكل شركاء التنمية - الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات النفع العام والمواطنين- واحدة من دعائمها وأدواتها الرئيسية الفاعلة.

المسؤولية المجتمعية الأساسية وليدة التنمية المستدامة

التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هي تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم التي تتغير وتتطور مع تطور التنمية الخاصة، بالمقابل تعني المسؤولية

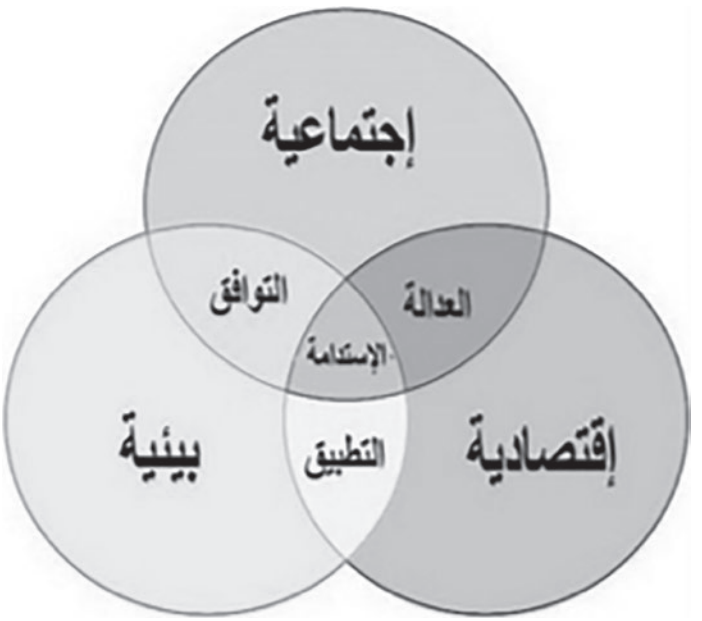

المجتمعية التزام الأفراد والمؤسسات طواعية بالمسؤولية نحو المجتمع ضمن أولويات الخطط الاستراتيجية والبرامج الخاصة بهم، تقوم المؤسسات بموجب هذا المفهوم بتبني العديد من الأنشطة الاجتماعية والبيئية ضمن السياسات والبرامج الخاصة بأعمالها، جنباً إلى جنب، مع أنشطتها الاقتصادية الربحية؛ هذا الاستثمار في المجتمع هو ما ينبغي أن تقوم به وتعززه المؤسسات العربية في إطار توجهاتها الاستراتيجية ومحاور عملها حتى تصبح المسؤولية المجتمعية جزءاً أصيلاً من الفكر التنموي للمؤسسات ليس من منطلق تقديم الواجب فحسب، بل وتعميق للتجربة الأخلاقية والإنسانية.

لقد بات من المؤكد، أن مبادئ المسؤولية المجتمعية تتواءم مع كل أهداف التنمية المستدامة دون استثناء فعلى سبيل المثال، تحقيق الهدف الثامن الخاص بـ «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع» يتطلب تأمين فرص عمل لائقة للجميع بحيث تساعدهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلباتهم الأساسية وبالتالي، فإن عملية التوظيف والتشغيل والتدريب المهني هي في الأساس، أحد أهم عناصر المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات حكومية كانت أم خاصة أما بالنسبة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاص بـ «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»، فإنه يمكن للمؤسسات والأفراد أن يساهموا في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة والطاقة، واستدامة البيئة الأساسية، وتسهيل الحصول على الخدمات وتحسين جودة الحياة. وعلى الرغم من وجود عدد من التجارب الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية في المؤسسات العربية، إلا أن هناك جملة من المعوقات تحول دون انتشار هذا المفهوم على نطاق واسع. ويمكن إيجاز أهم هذه المعوقات بالآتي:

- ضعف البنية التحتية والتنظيمية لقيام المؤسسات بمسؤوليتها المجتمعية.
- نقص البيانات والمعلومات التي تسمح بصياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على فهم عميق للواقع المجتمعي.

- ضعف مستوى وعي بعض المؤسسات بمفهوم وأهمية وأبعاد المسؤولية المجتمعية، حيث غالباً ما يتم ربطها بمفهوم العمل الخيري والمسؤولية المجتمعية.
- ضعف مستوى الجهود التي تقوم بها المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام في مجال نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- قلة الخبرات الفنية المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية، لا سيما تلك التي تتعلق بإعداد التقارير والمتابعة وإعداد مؤشرات الرصد والمتابعة.
- معوقات مالية تتمثل بعدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

متطلبات المسؤولية المجتمعية لتحقيق استدامة التنمية

يمكننا القول إن المسؤولية المجتمعية كالتزامات تتحملها المؤسسات العامة والخاصة تجاه المجتمع في إطار تعزيز الصالح العام تتصف بالتعدد والشمولية، حيث إنها تدعم جهود المنظومة التنموية وتكملها ولا تتنافس معها، كما تعزز احترام قوانين العمل وحفظ حقوق الإنسان في واقع الأمر المسؤولية المجتمعية ما هي إلا مساهمات يقدمها شركاء التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع كونها عائداً والتزاماً اخلاقياً تجاه المجتمع، واستثماراً تنموياً وتعود بالنفع لكل الأطراف المشاركة ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن القول إن تعميق المسؤولية المجتمعية في الدول العربية يحتاج للمزيد من جهود التعريف به والتوعية بأية وجهة من قبل مختلف شركاء التنمية، فالكثير من الأعمال التي تنجز في مؤسساتهم تعتبر خدمة مجتمعية في مجالات محدودة وليست مسؤولية مجتمعية ذات قيمة مستدامة وبالتالي، فإن أهم متطلبات المسؤولية المجتمعية لتحقيق استدامة التنمية، من جهة نظرنا، تتمثل في:

- القيام بحملات توعوية واسعة النطاق لترسيخ وتطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية في المجتمع بشكل صحيح واعٍ، وعلى مستوى المؤسسات العامة والخاصة بأحجامها وقطاعاتها المختلفة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية وأبعادها الداخلية والخارجية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية في المؤسسات العربية ذات الصلة.
- قيام الدول والحكومات بالارتقاء بدور فعال في مجال المسؤولية المجتمعية لتصبح المحفز الرئيسي لشركاء التنمية من أجل اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية.
- العمل على توضيح أهمية دور المجتمعات المحلية بمفهوم وأبعاد وتأثير المسؤولية المجتمعية على الفرد والمجتمع.
- تعميق مفهوم الشراكة الوطنية لما تمثله من أهمية في تطوير واستقرار التنمية بمفهومها الشامل والمستدام.
- ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة كمحفز أساسي يدعم جهود اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية في المؤسسات.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب من أجل تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المسؤول في سياق التنمية المستدامة.
- نشر ثقافة الريادة والابتكار والإبداع في مجال المسؤولية المجتمعية.
- تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة.
- التأكيد على أهمية استفادة المؤسسات العربية من أفضل الممارسات الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية.

2

حقـوق الإنســان والتنميــة المستدامــة

بقلم: الدكتور محمد بن سيف الكواري
عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - المفوض الأممي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة؟

إن ما يشهده العالم اليوم من أزمات عديدة ؛ نقص في الماء والغذاء والكوارث الطبيعية وضعف الأرض والبيئة، قد تعدى حدود الواقع إلى الخوف على المستقبل وموارد الأجيال القادمة التي باستمرار استنزافها تصبح هذه الأجيال ضحايا الاستغلال الجائر للبيئة والأرض ومواردها، وبدأت أثار هذا الجور في الظهور ولاح في الأفق إنذار الخطر فعانى الجميع إما من تراجع في انتاج ووفرة الغذاء، نتيجة للتزايد المذهل لتعداد السكان ونقص المياه وتلوث المصادر المائية، وإما من تلوث الجو وتغير المناخ، من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة بنهج استنزافي، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة وارتفاع درجة حرارة الأرض، وجسد كل ذلك في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض ولعل الناظر في هذه العناصر والعلاقات السببية بين كل هذه الاشكالات يجد أن الخيط الرابط بينها جميعا هو ما يسمى - حقوق الإنسان» بحيث أن مبدأ عدم التجزئة لهذه الحقوق يتضح جليا من هذه الدورة الانتاجية للمشكلات المتتابعة، فالحق في الحياة والحق في الكرامة والحق في الصحة لا يمكن أن تتحقق بأي حال من الأحوال في ظل عدم وجود تجسيد للحق في البيئة السليمة على سبيل المثال لا الحصر.

حقوق الإنسان - والحل

تنفيذ استراتيجية وأهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨) الذي يستند على النهج المبني على حقوق الإنسان في توازنه باحتوائه على مواد تخص أصحاب الحقوق (المواطنين)، وأصحاب الواجبات (الدولة)، ويؤكد على الدور المترابط للجهتين في عملية التنمية باعتبارها حق وواجب للدولة والمواطن، حق لهما وحق عليهما.

التنمية والتنمية المستدامة

أجمعت الدول الأعضاء للأمم المتحدة من ١٨٩ دولة خلال قمة الألفية سنة ٢٠٠٢ على مساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم بنهاية ٢٠١٥. وقد تمخض عن بيان الألفية المصادق عليه من رؤساء الدول إطارا للتنمية تضمن مجموعة من ١٧ هدف و١٦٩ غاية تم وضعها بواسطة الأمم المتحدة وتتعلق بمستقبل التنمية العالمية، وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ ايلول/سبتمبر٢٠١٥. وفي هذا الإطار قال رجل الاقتصاد الهندي «أمارتاي صن أنه» على المؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطيّة، ومكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، والتأكيد على فعالية المرأة، والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز».

تُعتبر التنمية المستدامة من العناصر الأساسيّة للاستقرار والتقدّم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عمليّة تقدّم ونمو تكون بشكلٍ جزئيّ أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقيّ والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلّباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهي عملية ارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل.

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

التنمية والتنمية المستدامة: التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. لذلك فإن التنمية المستدامة لها علاقة وطيدة بحقوق الإنسان، وتبرز هذه العلاقة في إعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية عام ١٩٨٦، الذي ارتبط بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، والاتفاقيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والمرتبطة بهذا الشأن، وتعتبر بأن القضاء على الانتهاكات الواقعة على الإنسان من شأنه أن يساهم في خلق ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية، وترى بأن جميع حقوق الإنسان مترابطة، والاهتمام بتعزيز التنمية يقتضي الاهتمام بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ولا ينبغي الاهتمام ببعض الحقوق وأعمالها وإنكار حقوق أخرى. وينص الإعلان على أن «من واجب الدول أن تتعاون مع بعضها في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية». ومن هذا المنطلق فأننا نعرض بعض المواد التي تتضمنها مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومقارنتها بالتنمية المستدامة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ٢ : لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. (الحق في الحرية) (الحق في المساواة)

المادة ٥ : لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المساس بالكرامة. (الحق في الكرامة)

المادة ١٨ : لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده. (الحق في حرية الدين)

المادة ٢٣ : لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة. (الحق في العمل)

المادة ٢٥ : لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. (الحق في الرفاهية) - (الحق في الصحة)

المادة ٢٦ : لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا. (الحق في التعليم)

العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والجهات المعنية بتحقيق أهدافها بدولة قطر

تعتبر التنمية وحقوق الإنسان الركيزتين الأساسيتين لسياسة دولة قطر في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق الطفل والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة، ويؤكد ذلك التوجه، حصول دولة قطر على المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الثالثة والثلاثين عالمياً على مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٧ ، وأن دل ذلك على شيء فهو يدل على تكثيف عمل الحكومة القطرية على هذه الأهداف والاهتمام بمؤشراتها كتقييم مرجعي قوي يدعم عملية التنمية المتواصلة التي تشهدها الدولة في عديد المجالات سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي وضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش بكرامة وفي بيئة مستدامة بحيث أن موضوع تحقيق التنمية المستدامة ظل في صلب اهتمام دولة قطر، إذ سمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصورا لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، ويؤمن العيش الكريم للسكان جيلا بعد جيل. وقد تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ كأطر لتحقيق تلك الرؤية المذكورة، عن طريق تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تصب جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ على اختلاف قطاعاتها وتداخلها.

التوصيات

١. التأكيد على اتباع نهج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوجه نحو صنع سياسات عامة قائمة على الحقوق وتؤكد على التنمية والتطوير والابتكار.

٢. التركيز على العنصر البشري في عملية التنمية، والاعتراف بحقه فيها ومسؤوليته في الانخراط في تحقيق السياسات والأهداف الحكومية ذات الصلة بالتنمية.

٣. تعزيز تعاون الجهات الحكومية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها طرفا أساسيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على نهج حقوق الإنسان.

٤. تعزيز التعاون الدولي، بعقد مزيد من الشراكات الدولية والاطلاع على نماذج دول خاضت تجربة التنمية المستدامة للاستفادة من السياسات والبرامج المتبعة تحقيقا للشراكة الأممية التي دعت لها الأمم المتحدة في الهدف الأممي السابع عشر للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة الداعي إلى التنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق

3

سفـــراء مسـؤولـــون

بقلم: البروفيسور يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية

إن «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية «كيان إقليمي الانطلاق، عالمي التأثير، يخضع لمعايير علمية محددة المعالم تؤسس لقيم أدائها المهني، ونزاهتها واحترافيتها. وسياستها هي الوصول إلى أعلى معايير السلوكيات الأخلاقية في جميع أنشطة العمل بداخل مقار «الشبكة الإقليمية» في الدول العربية وفي خارجها.. ومن أشهر برامجها وأكثرها فاعلية هو «برنامج السفراء الدوليون للمسؤولية المجتمعية»، والذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٥م، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للاتفاق العالمي ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وتلجأ الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية من خلال هذا البرنامج إلى التعاون مع شخصيات عامة لها مكانة في منطقتها، للقيام ببعض الاعمال ذات الصلة بنشر مبادئ المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ويطلق على هذه الشخصية (سفير دولي للمسؤولية المجتمعية).

وهو تكليف تشريفي لمشاهير العالم من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية. وأهداف هذا التكليف هو المساعدة في دعم مختلف القضايا التي تعالجها «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية «، سواءً كانت اجتماعية أو إنسانية أو اقتصادية أو متعلقة بالتنمية المستدامة أو المسؤولية المجتمعية أو أخلاقيات الأعمال، إضافة إلى تعزيز ممارسات التطوع المؤسسي والخدمة المجتمعية. وتدعو المنظمات غير الحكومية، وكذلك المنظمات الحكومية والخاصة في كثير من الأحيان «السفراء الدوليون للمسؤولية المجتمعية» للمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تتفق مع مقاصد ومبادئ «الاتفاق العالمي للأمم المتحدة» وذلك للمساعدة في التوعية والتثقيف بالقضايا ذات الأولوية التي يدعو لها وتتوافق مع مبادئ المسؤولية المجتمعية .حيث يساعد السفراء ومن خلال ظهورهم العلني واتصالاتهم مع وسائل الإعلام الدولية والوطنية في دعم العمل الإنساني والمجتمعي لنشر وفهم فكرة أن المثل العليا والأهداف التي تنشدها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية تتطلب اهتمام الجميع. وفي عام ٢٠١٩م يحمل السفراء الدوليون للمسؤولية المجتمعية مهام «مأسسة» هذه الجهود العربية في مجالات المسؤولية المجتمعية، والتي تعاني من إشكاليات عديدة ساهمت في عدم تقدمها بالصورة المنشودة في العديد من الدول العربية والتي يمكن أن نذكر بعض هذه الإشكاليات والمتمثلة في:

- معظم المبادرات المجتمعية العربية غير مؤطرة وطوعية ويغيب عنها أي توجيه أو إرشاد أو إشراف من قبل المؤسسات الرسمية.
- غياب شبه كامل لمنظومات إدارية أو مؤسسية رسمية، أو تشريعات واستراتيجيات وطنية ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية في كثير من البلدان العربية إلا ما ندر، مما يجعل تبني هذه الجهود من قبل مؤسسات مجتمعية أو خاصة فقط ووفق اجتهاداتهم وجهودهم الذاتية.
- ضعف كبير في منظومة المعلومات والبيانات ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية في الدول العربية، وبالتالي تنعدم بموجبه الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى إحداث تأثير عميق وحقيقي في قضايا التنمية المجتمعية.
- غياب أي جهود رسمية لقياس الأثر لمبادرات المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية، إلا من بعض المحاولات اليتيمة من بعض المؤسسات والجمعيات المجتمعية.
- عدم وجود حوافز كقوانين الإعفاء الضريبي عن المؤسسات والشركات التي لها مساهمات في مجالات المسؤولية المجتمعية أو حتى تقديرها بصورة لائقة أو دعمها ببرامج تمويلية أو فنية، مما يؤثر على استدامة أعمالها المجتمعية.
- تغييب دور أصحاب المصلحة من قبل المؤسسات والشركات، وحصر الأعمال المجتمعية من قبلهم بمجرد مساهمات مالية أو جهود إعلاميه وتسويقية بهدف الترويج قصير المدى لأنشطتهم، وبالتالي لاتوجد مسائلة مجتمعية فاعلة تؤدي إلى تطوير هذه المساهمات.
- لاتوجد مرجعية علمية لتحديد المبادرات المجتمعية ذات الأولوية بالتبني لدعوة الجهات الحكومية أو الخاصة أو المجتمعية لدعمها وتبنيها، ويؤدي ذلك إلى هدر كثير من الموارد المخصصة لدعم المبادرات المجتمعية ذات الأثر الأكثر فاعلية.

وختاماً، نجد أن العديد من المؤسسات الحكومية والمجتمعية والخاصة تلجأ إلى الاستعانة بالمشاهير والمؤثرين لدعم جهودهم في الترويج لمشروعاتهم، ومناصرة القضايا التي يدعون إليها، وتوجيه المجتمع لحشد موارده نحو تحقيق تنمية مستدامة، فهو توجه محمود، وكان التجاوب مع الكثير من هذه الجهود إيجابياً والتفاعل كبيراً.

4

المسؤوليـة المجتمعيـة: المفهـوم والأبعـاد

إعداد: سعادة الدكتور حسن إبراهيم كمال
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية

من المفاهيم الحديثة التي تلقى رواجا غير مسبوق اليوم، واتفاقا شبه معلوم بين الأنظمة والقوانين والشرائع والمذاهب على اختلافها...مفهوم المسؤولية المجتمعيّة؛ إذْ يُنادي به علماء الاجتماع والتربية والاقتصاد، ويتواصى به علماء الأديان، ويحثّ عليه المربّون والمصلحون. لقد أصبح الاضطلاع بالمسؤولية المجتمعية مطلبا لا مندوحة عنه، وتوجُّها تنمويا به تكتمل جهود الدولة والقطاع الخاصّ. فما العناصر التي يجب أن تتوفّر في الشخص أو المؤسسة ليغدو مسؤولا مجتمعيّا؟

- يجري تعريف المسؤولية المجتمعية عادة من زاوية مشاركة المؤسسات الاقتصادية في هذا الجهد؛ حيث أنّ البنك الدولي يعرفها بأنها: «التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلّي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد».[١]
- غير أننا نتناول المسؤولية المجتمعية انطلاقا من مقاربة نفسية اجتماعية؛ إذْ يمكن تعريفها على أنّها مسؤولية الفرد أو المؤسسة عن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، فهي بذلك تعبّر عن: «النضج النفسي للفرد لأنّ الفرد الناضج نفسيا هو الذي يتحمّل المسؤولية، ويكون لديه استعداد للقيام بنصيبه كفرد في تحقيق مصلحة المجتمع ويشعر أنّه مدين له»[٢]، ولا يتسنّى لهذا الفرد أنْ يتحمّل تلك المسؤولية إذا لم يع أبعاد المسؤولية المجتمعية، ولم يتوفّر على الخصال الآتية:
- الانغماس في الجماعة والاهتمام بها؛ ذلك أنّ الفرد أو المؤسسة إن لم ترتبط بالجماعة التي تنتمي إليها، ولم يكن منفعلا معها شاعرا بمشاغلها حاملا همومها وآمالها فلن يتحقّق تضامنه معها ولن يتكامل الفرد أو المؤسسة مع تلك الجماعة التي فيها يعيش ويتحرّك؛ لذا لا بدّ أن يشعر المسؤول المجتمعيّ أنّ مصيره مرتبط بمصير تلك الجماعة، وأنّ تلك الجماعة هي امتداد لذاته.
- المشاركة الجادة والملتزمة في تحقيق أهداف الجماعة؛ وذلك بوضع تلك الأهداف ضمن خريطة برامجه ويستعد لتحقيقها بالتخطيط والتنفيذ ببرامج عملية واقعية لا بشعارات شعبويّة لا تسمن ولاتغني من جوع، ثمّ «تقييم تلك المشاركة للتأكّد من مدى فاعلية أدواره في تحقيق أهداف الجماعة». [٣]
- الإدراك والفهم؛ حيث تقتضي المسؤولية المجتمعية فهم الفرد أو المؤسسة للعوامل المؤثرة في الجماعة التي يتحرك فيها وينشط من أجلها والقيم التي تحرّكها وتؤثر فيها ومن ثمّة الالتزام بتلك المنظومة القيمية والاستناد إليها لحلّ بعض المشاكل التي قد تواجهها الجماعة.
- الإرادة والحريّة، وهما وجهان لا ينفصلان للمسؤول المجتمعي وشرطان أساسيان من مكوّنات المسؤولية المجتمعية، وكلما تعطّلت تلك الحرية أو جرى الحدّ منها تراجعت إرادة الفرد نحو تحمّل المسؤولية المجتمعية، وتناقص دوره ومن ذلك القيود التي قد تفرضها الأنظمة السياسية على المواطنين فيتآكل هامش حرية الفرد أو المؤسسة وتتراجع إرادته نحو المجتمع مما قد يضرّ بالمسؤولية المجتمعية ويحدّ من آثارها.
- العقل والوعي من ضرورات المسؤولية المجتمعية فهي لا تقع على غير العاقل؛ ذلك أنّ الإنسان بعقله ووعيه يراكم خبرات الماضي بما يوجِّه أداءه لمسؤوليته المجتمعية إلى ما فيه خير الجماعة، وما يكتسبه بعقله الناضج من معارف يكون معينا له ومساعدا في تحقيق تلك المسؤولية. بينما تشويه الوعي بعدم توفير المعلومة أو حجب الحقائق وتزويرها قد يقلص من فرص الوفاء بالمسؤولية المجتمعية أو تدنّي مستوى أدائها.
- تطوّر المفهوم وانفتاحه وهذا ليس بالأمر الغريب؛ فكل المفاهيم خاضعة للتطوّر،فما بالك بمفهوم حديث هو بذاته في طور التشكل مع تطور العلوم الاجتماعية والنفسية. فمفهوم المسؤولية المجتمعية في البداية كاد يقتصر على دور الفرد في المجموعة المباشرة له (أسرة، عائلة موسعة) ثمّ اتسعت لتشمل المدرسة، الحيّ، القرية... ثمّ ازدادت اتساعا مع الدولة الحديثة وتطوُّرِ مفهوم المواطنة لتصبح

المسؤولية المجتمعية منفتحة على أطر وطنية أوسع. ومع انضمام الدول للمنظمات الإقليمية والعالمية ومع بروز مفهوم المواطنة العالمية، واستعادة القيم الإنسانية الكلية مكانتها انفتح مفهوم المسؤولية المجتمعية على الكونية وصارت مبادرات الأفراد والمؤسسات تتجاوز الحدود المحلية الضيقة لتلقي بظلالها على الدول الفقيرة أو المجتمعات التي تعيش أزمات. ونشأ مفهوم سفراء المسؤولية المجتمعية لتتجاوز آثارهم الإيجابية حدود مجتمعاتهم ويعمّ فيؤها مجتمعاتٍ إنسانيةً أخرى هي في أمس الحاجة إلى التدخل من أجل صون كرامة الإنسان بما هو إنسان بالأساس بغضّ النظر عن جنسه ولونه ودينه ومذهبه وهذا من أجلّ أبعاد المواطنة العالمية.

- إنّ تطوير الوعي بالمسؤولية المجتمعية يقتضي تنميتها في مؤسسات المجتمع بدءًا بالأسرة التي تتشكل داخلها شخصيّة الطفل بنسبة كبيرة جدا، ثمّ المدرسة حيث يجب تعميق هذا الوعي وترسيخه وتحويله إلى ممارسات عملية واقعية، كما أنّ وسائل الإعلام بمختلف أنواعها يجب أن تلعب ذات الدور وتسهر على نشر الوعي به.

١. آل مكتوم، عفراء بنت حشر بن مانع(٢٠١١): قراءة في مفهوم المسؤولية المجتمعية، جريدة البيان، مؤسسة دبي للإعلام.
٢. عمر، عادل (٢٠١٩): المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع.
٣. بيرسون، سو (٢٠٠٥): أدوات للمواطنة والحياة، ترجمة مدارس الظهران الأهلية، ط١، الدمّام، دار الكتاب التربوي.

5

الدفاع المدني والمسؤولية المجتمعية

إعداد: سعادة اللواء مصطفى عبد ربه البزايعه

المدير العام للدفاع المدني الأردني

يعتبر جهاز الدفاع المدني جزءاً لا يتجزأ من منظومة المجتمع الأردني بما أنيط به من واجبات تصب جميعها في توفير أعلى درجات الحماية والسلامة لأبناء الوطن وصون المكتسبات الوطنية من شتى المخاطر هذا فضلاً عن دوره في تحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية والتي أصبحت متطلباً أضيفَ ضمن استراتيجية هذا الجهاز الإنساني النبيل كونه عمل إنساني يهم كافة الجهات المعنية بخدمة المجتمع.

وقد خطى الدفاع المدني حديثاً في هذا المجال خطوات واثقة حيث عمد إلى وضع خطط سنوية يقوم بتنفيذها على أرض الواقع من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والتدريبية والتوعوية وتنفيذ المبادرات والأنشطة المجتمعية الموجهة في سبيل خدمة المجتمع والمرتبات بما ينسجم مع أهداف المديرية العامة للدفاع المدني وبالتشاركية مع مؤسسات الدولة بما يضفي قيمة وفائدة مباشرة تنعكس على المجتمع ككل مما يتح الفرصة للابتكار وإضافة خدمات جديدة حيث أصبحت المسؤولية المجتمعية ضرورة إنسانية ملحة وواقعاً أخلاقيا تجاه المجتمع. وهذا كله ينسجم مع رسالة وأهداف وتطلعات المديرية العامة للدفاع المدني كمساهمة فاعلة منه لتعزيز مفهوم الاستدامة وتحقيق مبدأ الدفاع المدني الشامل.

ومن هنا التزم الدفاع المدني بمسؤوليته تجاه المجتمع والتي يضعها في أولويات خططه الاستراتيجية تجاه التنمية المستدامة بكافة أبعادها والمبنية على السلوك الأخلاقي والالتزام بالقوانين والممارسات المحلية والدولية من خلال إدماجها في الأنشطة المستمرة للمؤسسة. وحرصاً من جهاز الدفاع المدني على الإلمام بجميع جوانب المسؤولية المجتمعية فقد أولى البعد الاجتماعي أهمية من خلال إعداد خطة عمل خاصة بها وبما يساهم في تحقيق أقصى درجات الرفاه الوظيفي لمرتباته بما ينعكس إيجاباً على الزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الأداء من خلال تحقيق الأمن المهني والرعاية الصحية ودعم البرامج المتعلقة بالمرأة والطفل والمساهمة في التوعية بالقضايا المجتمعية بالإضافة إلى دعم ذوي الإعاقة والمتقاعدين كذلك التنسيق مع مؤسسات العمل الخيري في تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية.

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي فقد انتهج الدفاع المدني ممارسات أخلاقية تساهم في تعزيز المستوى المعيشي والصحي المناسب للأفراد من خلال التركيز على ضبط النفقات والحاكمية المؤسسية والمتمثلة بمشاريع الطاقة الشمسية ومدونة السلوك الوظيفي ونشر نتائج تقارير الأداء وجائزة ترشيد الاستهلاك في الطاقة وتحفيز العناصر البشرية المتميزة بهدف دفعها إلى مزيدٍ من الإنجاز والتفوق.

ولضمان حق الأجيال القادمة في أن تنعم ببيئة آمنة ونظيفة فقد عمد الدفاع المدني إلى:

إدخال آليات ومعدات تتوافق مع الاشتراطات البيئية العالمية وزيادة الرقعة الخضراء حول مواقع الدفاع المدني واستخدام الطاقة النظيفة في عمل الدفاع المدني وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها للغايات الزراعية والمشاركة في برنامج التدوير البيئي للنفايات الصلبة (بلاستيك، معدن، ورق) والتخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان والتي اشتملت على عدة مبادرات منها رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة.

ولم يغفل الدفاع المدني الجانب التدريبي والذي يركز من خلاله على توعية فئات المجتمع بأعمال الدفاع المدني من خلال برامجه التدريبية فقد عمد إلى تدريب موظفي القطاع العام والقطاع الخاص وطلاب وطالبات المدارس والجامعات وربات المنازل والجمعيات الخيرية على أعمال الدفاع المدني(الإسعافات الأولية وإطفاء الحرائق وعمليات الإخلاء) إضافةً إلى التوعية بمخاطر الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان وتنمية الثقافة الدينية للرتب داخل الدفاع المدني والمجتمع المحلي من خلال المحاضرات الدينية والخطب.

ولقد حققت المسؤولية المجتمعية في الدفاع المدني جملة من الانجازات والنتائج والتي كانت على النحو التالي:

- تحسين معدلات الإنتاج والعمل بروح الفريق الواحد.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء لدى العاملين.
- استمرارية ثقافة الإبداع والابتكار.
- المساهمة في تنمية المجتمع ودعمه.
- تحسين السمعة والانطباع العام لدى فئات المجتمع.
- المساهمة في تحقيق تماسك المجتمع ووحدته بما يساهم في توحيد إطار الخبرة المشتركة ويزيد من إمكانية التفاهم بين أفراده نحو بذل مزيداً من الجهود في تحقيق المسؤولية المجتمعية والتي يقع على عاتقها كل فرد من أفراد المجتمع.

وختاماً فإن جهاز الدفاع المدني يسعى دوماً إلى تعزيز دوره تجاه المجتمع من خلال إيجاد البرامج والنشاطات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لتجذير الدور المجتمعي وتعزيز روح التعاون والمبادرة لدى الرتب من كوادر الدفاع المدني وخلق جو إيجابي مع أفراد المجتمع ومؤسساته باعتبارها جزءاً مهماً من التكافل الاجتماعي والحس الوطني.

6

المدينــة المسؤولــة

بقلم: الدكتور مساعد محمد مندني
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية

أطلقت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية مبادرة نوعية، تمثلت في إطلاق «جائزة المدينة العربية المسؤولة اجتماعيا» في عام ٢٠١٤م، ضمن المبادرات النوعية «للشبكة الإقليمية» في المنطقة العربية، والتي يتم من خلالها تكريم المدن العربية التي تتبنى مبادرات مسؤولة تتوافق مع المعايير العالمية في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة. ويقام حفل تكريم «المدينة العربية المسؤولة اجتماعياً» مرة واحدة في كل عام، بعد اختيارها من خلال هيئة تحكيم، تضم في عضويتها خبراء من الدول العربية ودوليين. ويتم رصد الممارسات المسؤولة للمدن العربية عبر فريق الرصد المتخصص، والذي يرفع تقريره بدوره لهيئة تحكيم الجائزة، متضمناً ترشيحه للمدينة العربية المسؤولة اجتماعياً، ثم تقوم هيئة تحكيم جائزة المدينة العربية المسؤولة اجتماعياً برفع تقريرها إلى مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، للاطلاع والاعتماد، ومن ثم الإعلان عن المدينة العربية الفائزة بالجائزة.

وتقوم الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بالإعلان والتعريف بالمبادرات المسؤولة للمدينة الفائزة عبر العديد من الفعاليات المتخصصة من خلال الشراكات مع المؤسسات الرسمية والأهلية، والخاصة في المدينة الفائزة لمدة عام واحد كامل. وتأتي هذه الجائزة لتشكل سابقة من نوعها على مستوى الجوائز المهنية في منطقة الشرق الأوسط. ويتم اختيار المدينة الفائزة عبر تحديد مدى توافقها مع معايير جائزة المدينة العربية المسؤولة اجتماعياً، والتي تتضمن ثمانية مؤشرات رئيسية وواحداً وثلاثين مؤشراً فرعياً، تم إعدادها من قبل خبراء معروفين في المنطقة العربية. وقد فازت بالجائزة أربعة مدن عربية في دوراتها السابقة، حيث كان آخرها «مدينة الأحمدي» الكويتية، والتي تم تقليدها باللقب في عام ٢٠١٩م، حيث تسلمت مفتاح «المدينة العربية المسؤولة اجتماعياً من «مدينة القدس» الفلسطينية.

إن هذه المبادرة المحمودة التي قدمتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للمنطقة العربية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للإتفاق العالمي، تعكس حالة الوعي الإيجابي والحضاري والمهني لأبناء المنطقة تجاه الممارسات المسؤولة. ويجدر الإشارة بأن مفهوم «المدينة المسؤولة»، مفهوم واسع وهام، حيث يؤكد أن هذه المدينة ملتزمة التزاماً أخلاقياً في المقام الأول، بالرغم من الإقرار بطواعية مبدأ المسؤولية المجتمعية في معظم الدول والمدن وعدم إلزاميته. ولكنه بمثابة اعتراف من المؤسسات والشركات سواء الحكومية منها أو الخاصة أو المجتمعية، بفضل المجتمع على ماوصلت اليه من نجاح في تحقيق أهدافها أو ما حققته من أرباح. وهو في الوقت ذاته، نوع من أنواع الاستثمار يعود مردوده على المؤسسات من خلال زيادة ثقة المجتمع في هذه المؤسسات. كما تعكس ممارسات «المدن المسؤولة» تكامل السياسات المجتمعية، والبيئية، والإقتصادية، في الأعمال الإدارية اليومية لمؤسساتها. وتقبل كذلك تطبيق المسؤولية المجتمعية في مؤسساتها كونها واحدة من الأنشطة الأساسية الراسخة في نشاطات المؤسسات الإدارية والإستراتيجية. ويلزم أن تتميز تلك الممارسات بعنصر الشفافية والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسات عبر تقارير مهنية معتبرة.

إن البعد الأخلاقي في إدارة ممارسات المسؤولية المجتمعية في المدن العربية، يأخذ على عاتقه الإنتقال بالعمل من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية، إلى تطبيق أوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، والذي نسعى من خلاله إلى التأكد من حاجة المجتمع للخدمة المقدمة (الانتقال من مفهوم الترف المؤسسي إلى مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع)، وقياس أثر خدماتها على المجتمع والبيئة. ولقد تنامى الإهتمام من قبل المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية نتيجة للوعي الثقافي والتعليمي، وكذلك ضغوط حركات وجمعيات حقوق الإنسان والعمال والبيئة، وانتقلت من اهتمامات شخصية للأفراد إلى حركات جماعية منظمة، تعمل على زيادة الضغوط من قبل المجتمع على كيفية إدارة المؤسسات لأعمالها للوصول إلى حالة المدن والدول المسؤولة. ولقد شكلت العوامل المذكورة أعلاه حافزاً لدى العديد من المؤسسات نحو تبني مفهوم «المسؤولية المجتمعية».

وختاماً، إن الجو العام الذي يضفيه ممارسات العطاء في داخل مجتمعاتنا، والتي ترتبط بصورة أساسية بالتسابق نحو العطاء المجتمعي، يجعل من مدننا العربية والإسلامية بحق «مدن مسؤولة»، فكيف لو جعلنا هذه الممارسات، ممارسات مستدامة ومستندة على مرجعية معيارية، لتحقق بعدها العائد المجتمعي المأمول.

7

المسؤوليــة المجتمعيــة في سلــطنــة عــمــان (مؤسســة جســور أنمــوذجــا)

بقلم: الدكتور حامد بن عبدالله البلوشي
عضو مجلس إدارة مؤسسة

من منطلق إيمانها بأهمية المسؤولية المجتمعية كونها واجباً أخلاقُيا ، والتزاما وطنياً وإستجابة للتوجيهات الحكومية تولي مؤسسات وشركات القطاع الخاص في سلطنة عمان المسؤولية المجتمعية إهتماما بالغا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بهدف تعزيز مستوى المعيشة بطريقة يمكن من خلالها خدمة الإقتصاد الوطني وجهود التنمية المجتمعية مع الحفاظ على البيئة في آن واحد وذلك بالعمل المشترك مع المجتمعات المحلية التي تعتبر المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني. وهو أمر بدأت فيه مؤسسات وشركات القطاع الخاص من خلال برامجها ومبادراتها ومشاريعها ذات المسؤولية المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المجالات الاستراتيجية التي تساهم فيها كالصحة والتعليم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الرياضية والسلامة والبيئة بالإضافة إلى برامج ومبادرات ومشاريع دعم المجتمع بكافة أطيافه.

كما أولت السلطنة اهتماما كبيرا بنشر الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية، وأن يقوم كل فرد من أفراد المجتمع بواجبه نحو وطنه ومجتمعه، ولم تبخل عليه بتقديـم الدعم ماديا ومعنويا مع توفير الاستشـارات الفنية والإدارية والبحـوث والدراسـات للشركـات من أجل المساعدة الفعالة، والعمل الجماعي المشترك بين الحكومة وأفراد المجتمع، وتم إنشاء مركز عمان للحوكمة والاستدامة بموجب مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٥/٣٠م، ويتبع الهيئة العامة لسوق المال، وذلك لتشجيع وتحفيز وتفعيل مبادئ المسؤولية المجتمعية لدى الشركات المتنوعة من أجل خدمة المجتمع،وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مع إمداد تلك الشركات بالمعلومات والإحصائيات والاستشارات والبحوث والدراسات.

وقد أشاد صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله بدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة حيث قال: (وأثبت القطاع الخاص تعاونه في تحمل المسؤولية حيث اضطلع بدور ملموس بالتعاون مع الحكومة في دعم جهود التنمية المستدامة).

وسأستعرض في هذا المقال تجربة مؤسسة جسور كنموذج رائد للقطاع الخاص العماني في ترجمة المسؤولية المجتمعية إلى واقع عملي يجسد الشراكة الحقيقية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المحلي.

التعريف بمؤسسة جسور:

تعتبر جسور أول مؤسسة رسمية غير ربحية تعنى بالمسؤولية المجتمعية في سلطنة عمان تم تأسيسها في عام ٢٠١٢ وإشهارها رسميا في يناير عام ٢٠١٥، وقد أسستها وتمولها ثلاث شركات في ميناء صحار الصناعي هي (فالي وأوربك وصحار ألمنيوم) إيمانا منها بأهمية وجود استراتيجية واضحة للمسؤولية المجتمعية وتعبيرا عن إلتزام حقيقي من قبل هذه الشركات للقيام بأدوارها الأخلاقية تجاه المجتمع الذي تعمل به وخلق نموذج يحتذى به في توحيد الجهود وتعاون الشركات مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية وبالتعاون مع شركائها في المجتمع المحلي بهدف المساهمة في دعم وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع العماني، وتحقيق قيمة مضافة للمجتمعات المحتضنة لها والتي تعمل فيها باعتبارها البيئة والسياق المهيئ لكافة أنشطتها الاقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار احتياجات وقدرات أفراد هذا المجتمع من خلال قيام هذه المؤسسة بتنفيذ بعض البرامج والمبادرات والمشاريع الإجتماعية والإقتصادية طويلة ومتوسطة المدى بإستخدام أفضل الممارسات الموجودة تحكمها قيم الشفافية مع أصحاب العلاقة والإلتزام بروح التفاني والعزم والشراكة الحقيقية مع الشركاء.

أهم مجالات العمل في مؤسسة جسور :

١- ريادة الأعمال:

تركز المؤسسة على المساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية ريادة الأعمال، لأن فرص العمل تنشأ من تأسيس أعمال تجارية جديدة وتحسين الجودة والإنتاج لدى المنتجين والموردين الداعمين للاقتصاد المحلي، وتسعى المؤسسة من أجل دعم وتحسين دخل أصحاب المشاريع الصغيرة إلى رفع مستوى المهارات التي تساعد على تحديث الجوانب الإدارية، وتعزيز روح ريادة الأعمال في المشاريع الصغيرة، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية في مجال البحوث والتكنولوجيا.

لذلك فإن المؤسسة تدعم المبادرات التي تشجع أنشطة ريادة الأعمال والتطبيقات المبتكرة وتعزّز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كماتساهم في إعداد الأشخاص وتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل في قطاع الصناعة بالشركات الصغيرة وإيجاد فرص التوظيف الذاتي (العمل الحر) ، كما تدعم أيضا البرامج التعليمية التي تعزز التفكير الخلاق في إقامة المشاريع الصغيرة.

٢- التعليم من أجل العمل:

تضع المؤسسة الشباب ضمن أولوياتها، ولذلك ترى وجوب الاستثمار في تدريب الشباب وتعليمهم من أجل صقل مهاراتهم

وتعزيز قدراتهم لتحقيق مستويات مناسبة من الجودة والإنتاجية، لاسيما في الحياة العصرية، التي تتطلب جهداً لتأهيل القوى العاملة ورجال الأعمال والموردين في مختلف المجالات. وعليه فإن المؤسسة تدعم المبادرات التي تعزز التعليم من أجل العمل، وتصقل مهارات الشباب وقدراتهم للتكيّف مع التغيرات السريعة التي يتسم بها سوق العمل.

٣- الثقافة والرياضة:

تشكل الثقافة والرياضة أهم مجالات عمل المؤسسة باعتبارهما أدوات هامة لتعزيز تنمية المجتمعات، وتحقيق التكامل الجماعي، مما يسهم في تطوير المجالات الأخرى، وبالنظر إلى الثقافة باعتبارها جانباً اجتماعياً، فإنه قد لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فيها، إذا لم يُراعَ تحقيق الثقافة، وتم تجاهل أنماط الحياة والقيم والتقاليد والمعتقدات والمعرفة في المجتمع. وتدعم المؤسسة المبادرات التي تساهم في الحفاظ على التراث غير المادي للثقافة العمانية، وتعزز الترابط بين القيم الاجتماعية والاقتصادية لهذا التراث ، كما تدعم وتشجع الأنشطة الرياضية التي تصقل مواهب الشباب في مختلف المجالات الرياضية.

٤- الصحة والبيئة:

يهدف اهتمام المؤسسة بمجال الصحة والبيئة إلى نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع والمساهمة في الوقاية من أمراض العصر والحد من انتشارها مثل السمنة ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم، والإدمان والحوادث المهنية وحوادث السير.

وتدعم المؤسسة البرامج الصحية والوقائية وكذلك تدريب المهنيين الصحيين، أما في مجال البيئة فتدعم المؤسسة برامج التثقيف البيئي والمبادرات التي تعزز الوعي والسلوك والمعارف المتصلة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وصون البيئة.

نماذج من المشاريع المجتمعية التي نفذتها جسور:

قامت مؤسسة جسور منذ تأسيسها بتنفيذ مجموعة من المشاريع المجتمعية في مختلف المجالات الصحية والبيئية والرياضية والثقافية والتعليمية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة والتي لاقت ترحيبا كبيرا من المجتمع المحلي، ويمكن الإشارة هنا إلى أهم هذه المشاريع وهي:

١- مركز التأهيل من الإدمان:

تم إنشاء مركز التأهيل من الإدمان وهو المركز الأول من نوعه في السلطنة، لتأهيل المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية ودمجهم في المجتمع من خلال توفير العلاج والرعاية اللاحقة وخدمات التأهيل، بالإضافة إلى التقليل من خطر الانتكاسة بالتركيز على تطوير المهارات الفردية لتغيير نمط الحياة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة المتعافين للاندماج في المجتمع. ومن النتائج المتوقعة من تفعيل هذا المركز التقليل من خطورة الإصابة بالأمراض والمشاكل الطبية والمشاكل الاجتماعية المرافقة للإدمان على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والحد من المخاطر المحتملة للوفاة بسبب الجرعة الزائدة. ويتضمن المركز ثلاث وحدات للتأهيل العلاجي والنفسي ومبنى متكامل للإدارة والاستشارات النفسية وعيادة توفر الخدمات لغير الملتحقين بالمركز ومساحات خارجية خضراء لتوفير عامل الراحة والطمأنينة للمتعافين، وقد تم تسليم المركز إلى وزارة الصحة لتشغيله وإدارته.

٢- مركز التوحد:

كان لجسور السبق في إنشاء مركز متخصص للتوحد، والذي يعد الأول من نوعه بالسلطنة للعناية بمرضى اضطراب التوحد من فئة الأطفال، حيث يقدم لهم خدمات علاجية متخصصة بأساليب تربوية وثقافية وعقلية مبتكرة، ويتكون المركز من قاعات التأهيل العلاجي وقاعات التعلم، وقاعات التكامل الحسي وقاعات التربية الخاصة والتربية الحركية وقاعة الرسم وقاعة متعددة الأغراض.

٣- مركز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين:

تم افتتاح مركز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين والذي يضم ١٧ قاعة للعلاج الطبيعي وفصول للتربية الخاصة وفصول لعلاج النطق وقاعة لعلاج طيف التوحد وغرف علاج فردية

ومسرح بالإضافة إلى مكاتب إدارية ويقدم خدمات تأهيلية لأكثر من ١٢٠ طفلا من ذوي الإعاقة ، ويعمل المركز على احتضان عدد من أنواع الاعاقات منها الشلل الدماغي والاعاقات الذهنية والتوحد وإعاقة النطق والتخاطب ، مما سيشكل عددا من القيم الانسانية والاجتماعية مثل الرحمة والمساواة والمصداقية وإحترام القانون وإحترام قانون الطفل.

٤- مركز لوى الثقافي:

تم إنشاء مركز لوى الثقافي بتمويل من شركة أوربك لخدمة كافة شرائح المجتمع بمختلف توجهاتهم الثقافية والاجتماعية والعلمية ، ويمثل المركزمنبرا ثقافيا يهدف إلى نشر الوعي الفكري بين كافة أطياف المجتمع، وخدمة الجوانب التعليمية والابتكارية من خلال القبة الفلكية والمكتبة العامة ومركز الابتكار، واحتضان المناشط والفعاليات الثقافية في الصالة المتعددة الأغراض.

٥- مركز الطفل الاستكشافي:

يأتي إنشاء هذا المشروع واحدا من أبرز مشاريع التنمية الاجتماعية في المجال التعليمي للأطفال ؛ حيث يقوم بتقديم خدمات تربوية وتثقيفية تحفز الطفل على التفكير الإبداعي، وتعينه على تنمية إبداعاته واكتشاف العالم من حوله من خلال برامج وأنشطة وأدوات تعليمية متعددة المجالات مثل الطب والفلك والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد ، إضافة إلى الألعاب المهارية التي تنشط وتعزز الجانب الفكري والعمل الجماعي.

٦- حديقة لوى العامة :

تم افتتاح حديقة لوى العامة بتمويل من اوربك وصحار المنيوم وذلك لتوفير بيئة مجهزة بأحدث الخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية، فقد تم تصميم الحديقة لتكون مهيأة لاستقبال مختلف احتياجات الجماهير من أبناء المجتمع، مثل: إقامة الأنشطة والاحتفالات، وممارسة الرياضات المختلفة، ووسائل ترفيه للأطفال.

وتواصل جسور أداء رسالتها في تحقيق التنمية المستدامة حيث شهد العام الحالي توقيع مجموعة من الاتفاقيات لتنفيذ المزيد من المشاريع المجتمعية المستدامة جريدة عمان في القطاعات البيئية والصحية والسياحية والترفيهية والتي من شأنها الإسهام في تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع لترجمة رؤية المؤسسة في تحقيق قيمة مضافة لعمان، وتحديدا للمجتمعات التي تعمل فيها من خلال تنفيذ برامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة تتسم بالشفافية وتسهم في تعزيز سمعة الشركات المستثمرة في عملها الاجتماعي.

وقد حصدت جسور العديد من الجوائز المحلية والإقليمية نظير جهودها ومساهماتها ودعمها للمبادرات والمشاريع المجتمعية المستدامة في مختلف المجالات ، ومن أهم هذه الجوائز:

- حاز الموقع الإلكتروني لجسور www.jusoor.om على الجائزة البرونزية ضمن جوائز عمان الرقمية ٢٠١٣ في فئة مواقع « om.»
- تكريم مؤسسة جسور بالترس الذهبي للشركات الأكثر مساهمة في دعم الرياضة في السلطنة لعام ٢٠١٤ تثميناً للدور الفعّال الذي قامت به في تعزيز مسيرة الرياضة العمانية.
- حصلت جسور على المركز الأول لأفضل مشروع لدعم وتمكين المرأة على مستوى الشرق الأوسط، ضمن مسابقة جوائز مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الثاني عشر بإمارة دبي ٢٠١٥
- فازت جسور بجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي ٢٠١٥
- حصلت «جسور» عام ٢٠١٦ على جائزة المسؤولية الاجتماعية ضمن المؤسسات الرائدة في العمل الاجتماعي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي
- الحصول على جائزة الأوسكار الذهبي ضمن جوائز الأوسكار للإعلام الرياضي ٢٠١٨ من جمعية الصحفيين العمانية.
- تكريم جسور من وزارة التنمية الاجتماعية تقديرا للدور الايجابي والمساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

8

الاتـفـاق الـعـالمـي

بقلم: الدكتور صالح عبدالله آل إبراهيم

نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

إن برنامج الاتفاق العالمي للأمم المتحدة هو عبارة عن مبادرة طوعية لتعزيز مواطنة الشركات والمؤسسات من خلال إدماج مجموعة من مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية في أنشطة الشركات والمؤسسات في جميع أرجاء العالم. ويهتم هذا البرنامج الأممي والذي جاء بمبادرة من قبل السيد كوفي عنان الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة بوضع سياسات استراتيجية لمؤسسات الأعمال الملتزمة بمواءمة أعمالها وخططها الشاملة مع المبادئ العالمية العشرة المتفق عليها في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وبذلك تساعد هذه المؤسسات بوصفها دافع رئيس في العولمة في ضمان تطور الأسواق والتجارة والتكنولوجيا والتمويل المالي تطوراً يعود بالنفع على الاقتصادات والمجتمعات وفق مرجعيات أخلاقية معتبرة تراعي فيها أصحاب المصلحة في كل مؤسسة ومجتمع.

وتُعتبر الاتفاقية العالمية أكبر مبادرة استدامة اختيارية للشركات والمؤسسات، حيث وقعت عليها ما يفوق من ١١٠٠٠ جهة في أكثر من ١٣٥ دولة. وتتمحور المبادئ الأساسية للاتفاقية العالمية للأمم المتحدة في أربعة مجالات وهي: حقوق الإنسان، حيث يضم هذا المجال مبدئين أساسيين، الأول «بأنه يتعين على المؤسسات أو الشركات دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها»؛ والثاني بأنه «يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان». أما المجال الثاني، فمعني بحقوق العمال والذي يتبنى مبدأ «دعوة المؤسسات والشركات لاحترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي». وكذلك، دعوتها للالتزام بالقضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛ وحثها للالتزام بالإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛ وكذلك وجوب التزامها بالقضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن. أما المجال الثالث فمعني بالبيئة، والذي فيه «توجيه المؤسسات والشركات وتشجيعها على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية»، وكذلك، اتباعها نهجاً للاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، إضافة إلى، «التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها». أما المجال الرابع فمعني بمكافحة الفساد، والذي يدعو المؤسسات والشركات بمكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيه الابتزاز والرشوة ونحو ذلك. إن المتفحص لهذه المبادئ السامية والنبيلة، يجد أن كلها من صميم تعاليم الإسلام وتشريعاته المنظمة للحياة. وفي هذا، مدعاة لتبني المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمعية والخيرية مبادرات ومشروعات تترجم هذه المبادئ العشرة وتعززها وفق تأصيل وممارسات مستمدة من شريعتنا الإسلامية الغراء. كما أننا، نشيد بجهود العديد من هذه المؤسسات في العالمين العربي والإسلامي لتبنيهم مبادرات ومشروعات كانت في السابق غير جاذبة للداعمين والمانحين والمتبرعين، وذلك لأن مفهوم التبرع أو الدعم كان محصوراً بقضايا إغاثية صرفه أو ذات بعد ديني مباشر وفق فهم محدود لأدوار هذه القضايا والمشروعات كبناء المساجد ونحوه. ولكن تغير الحال بصورة ملفتة ومبشرة. وفي نظرة سريعة لما يتم عرضه من مشروعات في منطقتنا العربية والإسلامية من قبل منظماتنا الخيرية على سبيل المثال، نجد تنوعها، وتوافقها مع المبادئ العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أو حقوق العمل، أو الدعوة لرعاية البيئة، وكذلك الحث على الالتزام بممارسات أخلاقية في بيئات العمل وفي المجتمع. وإن كنت في هذه المناسبة، أتطلع من مؤسساتنا وجمعياتنا أن يبادروا بتوثيق هذه المبادرات والمشروعات وقياس أثرها وفق الآليات والأطر العالمية المعتمدة. كما أحث مؤسساتنا وجمعياتنا كذلك إلى الإنضمام لهذه المبادرة الطوعية العالمية، وتقديم التقارير لها حول مدى التزامها بهذه المبادئ العشرة التي أطلقتها، وبهذه تحقق مؤسساتنا وجمعياتنا السبق في ربط مبادراتهم ومشروعاتهم بممارسات عالمية يمكن رصدها من قبل المعنيين، وتنعكس على التصنيف العالمي لها بصورة مباشرة، وكذلك على الدولة التي تنتمي لها.

وختاماً، إن تشجيعي لربط مبادراتنا ومشروعاتنا بمعايير وممارسات ومرجعيات مهنية عالمية، يعود إلى أن هذه المرجعيات تم توظيفها من قبل دول متقدمة عديدة، وانعكس ذلك بصورة واضحة على الكفاءة الإنتاجية لمؤسساتها وجمعياتها، حتى أصبحت تلك المؤسسات والجمعيات علامة بارزة تقدم للعالم أفضل الممارسات في مجالات تنمية المجتمعات وازدهارها وفق منظومة أخلاقية مهنية.

9

الاتجاهات العالمية الكبرى في الاستدامة -خلال 2019

اعداد : الأستاذ عبدالسلام الخطيب
مستشار في مجال الاستدامة

توطئــة: من المرجح أن أول استخدام موسع لمفهوم الاستدامة جاء بعد نشر تقرير برونتلاند، والذي نسب إلى رئيسة وزراء فنلندا السابقة ورئيسة اللجنة المختصة التي شكلتها الأمم المتحدة لغرض دراسة البيئة والتنمية والمجتمع من منظور واحد، فاللجنة أصدرت التقرير في١٩٨٧ والذي نشر لاحقا في كتاب حمل عنوان «مستقبلنا المشترك»، غير أن عالم المال والأعمال احتاج لحوالي عشر سنوات أخرى للبدء بدمج مفهوم الاستدامة في منظومة الأعمال، وكان العامل الأبرز صدور كتاب « آكلوا لحوم البشر المتأنقون: المنظور الثلاثي للأعمال في القرن الحادي والعشرين[١] » ، حيث شكل الكتاب منذ صدوره في ١٩٩٧ نقلة كبيرة في منظور المدراء التنفيذين لكبريات الشركات حول العالم.

١ الترجمة لكاتب السطور، العنوان باللغة الإنجليزية *Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business*

صاحب الكتاب هو جون إلكنغتون، وهو مرجعية عالمية في مجاله ومؤسس أبرز الشركات الاستشارية المختصة بالاستدامة في العالم وله حوالي ٢٠ كتابا ، أغلبها كان يشكل نقطة تحول بارزة عند صدوره.

تصدر شركته الاستشارية سنويا تقريرا بالغ الأهمية يرصد التوجهات الكبرى للاستدامة، ولعل هذه السطور أول محاولة لنقل وتلخيص أبرز النقاط للقارئ العربي، حيث لم أجد أي ترجمة معتبرة لأي من تقاريرهم الاستشرافية ، على أمل أن أجد من حضرات القراء من يساهم معي في ترجمة التقارير القادمة وتوفيرها لقرائنا الكرام بلغتهم.

استعراض للاتجاهات العالمية الكبرى في الاستدامة

نستعرض سريعا فيما يلي الاتجاهات الكبرى، التي استخلصت من استقراء مجموعة من التقارير والدراسات المختصة المتعلقة بالاستدامة (انظر المراجع) وتم تلخيصها في تقرير موحد نشرته واحد من أكبر الشركات الاستشارية في الاستدامة:

الاتجاه	بعض من أبرز المؤشرات	ماذا يعني بالنسبة لعالم الاعمال
١. تفاقم الازمات المناخية: الجهود العالمية للحد من الاحترار العالمي لاتزال غير كافية لتغيير مسارنا نحو سيناريو «درجتين مئويتين» وبناء اقتصاديات منخفضة الكربون.	• ارتفاع معدل الانبعاثات العالمية بنسبة ٢,٧٪ للسنة الثانية على التوالي ، وهو أعلى معدل بعد فترة من الاستقرار النسبي لمعدلات الانبعاث العالمية منذ ٢٠٠٨. • ارتفاع معدل الانبعاث في أكبر اقتصاد عالمي (الولايات المتحدة) ليصل ٣,٤٪ وهو أعلى معدل منذ ٢٠١٠. بالتزامن مع عجز المانيا عن التحول بعيدا عن الاعتماد على الفحم الحجري. • على الرغم من الاستثمارات الهائلة للصين والهند في الطاقة المتجددة، الا ان معدلات الانبعاثات ستستمر في الارتفاع لغاية ٢٠٣٠ و ٢٠٣٣ لكل منهما. • لا يزال تلوث الهواء (بسبب الانبعاثات) معضلة عالمية تؤثر على أكثر من ٣ مليارات من البشر ، كما تسبب التلوث في ٧ ملايين حالة وفاة عالميا ، كما تذكر WHO منظمة الصحة العالمية. • وفق تقديرات الفاو FAO فان موجات الجفاف الناشئة بسبب التغير المناخي ، كلفت الاقتصادات الآسيوية ما يزيد عن ٤٨ مليار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥	• توجه الحكومات لاقرار قوانين وأنظمة جديدة، فعلى سبيل المثال اتفاق الدول في ديسمبر ٢٠١٨ - في مؤتمر COP24 ببولندا - على الإفصاح عن معدلات الانبعاث كل سنتين ابتداء من عام ٢٠٢٤. وهذا سينعكس على إلزام الشركات الكبرى بالافصاح عن انبعاثاتها والعمل للحد منها. • رفع أولوية العمل للحد من الانبعاثات المسببة لتلوث الهواء ، لتصبح أولوية رئيسية للشركات خلال الفترة القادمة خاصة الشركات العاملة في مجالات الطاقة، الملابس، الكيماويات، الالمنيوم. • من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ المزيد من تضافر الجهود بين قطاع الاعمال و منظمات المجتمع المدني والحكومات والمجتمع لتعزيز الجهود الرامية للتزحزح نحو اقتصاد منخفض الكربون.

١. تعاظم قوة المجتمع: مع انتشار social media والتغييرات الفكرية والسلوكية للجيل الجديد (المعروف ب جيل زد Gen Z) ، تتزايد متطلبات المجتمع من الشركات والحكومات ويشتد التركيز على مبادئ الحوكمة الرشيدة، العدالة ، الحفاظ على البيئة والأثر الاجتماعي	• توسع حركة العصيان المدني والمقاطعات التجارية من قبل المجتمع للشركات المنخرطة في ممارسات لا تجد قبولا من المجتمع. • في ديسمبر الماضي تمدد حركة عصيان مدني بدأت ب ١٠ أفراد على هامش اجتماع COP24 ببولندا لتصل الى ٢ مليون في ٣ قارات. • حركة السترات الصفراء بفرنسا، مسيرة الخمس ملايين امرأة بالهند، مسيرة آلاف الأطفال (١٣-١٧ سنة) عبر ٢٠ مدينة استرالية وغيرها خلال العالم الماضي فقط لتدل على التحولات في البنية الفكرية والسلوكية للمجتمع والاتجاه نحو المزيد من التشاركية. • احتجاج موظفي الشركات الكبرى على سياسات شركاتهم والممارسات التي لا تجد قبولا اجتماعيا، أصبح في تزايد. من ذلك احتجاجات موظفي أمازون وغوغل على مبيعات وعقود مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التقنية العسكرية والأسلحة.	• تزايد إلحاح المجتمع على المزيد من الشفافية من قبل الشركات والحكومات، وتعاظم التركيز على التقارير الموثقة من جهات ثالثة للإفصاح عن الانبعاثات والتأثيرات البيئية الأخرى والتأثيرات الاجتماعية. • التوجه نحو جعل تقارير الاستدامة وتقارير الأثر الاجتماعي إلزامية للمشاريع الكبرى (تماما كما هي تقارير التأثير البيئي حاليا) وربط المنح ووالمساعدات الحكومية، والاستثمارات من الصناديق الاستثمارية بهذه التقارير الموثقة. • تعاظم تركيز الشركات على إبراز آثارها الاجتماعية وإطلاق التحالفات والمبادرات التي تعزز صورتها كشركات مسؤولة اجتماعيا وبيئيا.

١. تزايد التركيز على النظام البيئي: تزايد التحديات التي تواجه التنوع البيئي ، مشكلة تهديدات حقيقة لعالم الاعمال ، لاسيما القطاعات التي تعتمد على هذا النظام البيئي كقطاعات الزراعة، الثروة البحرية وغيرها من الصناعات المرتبطة كصناعة الملابس، والاطعمة وغيرها	• التناقص في التنوع الحيوي – وصل الى ألف ضعف معدل التناقص الطبيعي – لم يشهد العالم مثله الا خلال فترات الانقراض التي مرت على الكرة الأرضية – كما أكده تقرير WWF • ما يقارب ٧٥٪ من الأراضي تعاني حاليا من الانحلال، مما يؤثر على حياة ما يزيد على ٣ مليارات انسان ، ويتوقع ان يؤدي انحلال التربة الى انخفاض الناتج الزراعي بحوالي ١٠٪ • الاستهلاك العالمي من البلاستيك في تزايد مستمر، حيث نصنع عالميا حوالي ٣٠٠ مليون طن اكثر من نصفها يستخدم لمرة واحدة فقط. كما يلقى في المحيطات ٨ مليون من البلاستيك سنويا. ويتوقع أن يكون إجمالي كتلة البلاستيك الملقى في المحيطات أكبر من إجمالى كتلة الأسماك في المحيطات مع عام ٢٠٥٠ اذا استمر الوضع كما هو عليه. • تعاظم جدية التعامل مع معضلة البلاستيك العالمية، حيث أصدرت الصين (وهي تستورد حوالي ثلثي النفايات البلاستيكية عالميا) قانونا يمنع استيرادها ثم تلتها الهند. • أطلقت منظمة الأمم المتحدة المنصة العالمية للبلاستيك لقيادة المبادرات والتحالفات بين المدن والدول لمواجهة هذا التحدي. كما أن إحدى المبادرات الرائدة قد تمكنت من الحصول على إلتزام من ٢٩٠ شركة عالمية للحد من البلاستيك المستخدم في التغليف، هذه ال ٢٩٠ شركة تمثل حوالي ٢٠٪ من البلاستيك المنتج عالميا،	• تزايد اهتمام المجتمع ووعي المستهلكين بمعضلة البلاستيك، وسنشهد في ٢٠١٩ وما يليه المزيد من الضغط الحكومي على الشركات باتجاهين: الأول الشركات في القطاعات المستهلكة للبلاستيك (الأطعمة والتجزئة.. الخ) للتقليل من البلاستيك في التغليف والتعبئة. والاتجاه الثاني في القطاعات المساندة (التكنولوجيا، البتروكيماويات.. الخ) لتحفيزها لتقديم حلول إبداعية لهذه الإشكالية. • ارتفاع عدد الشركات التي تصنف – التنوع الحيوي – كواحدة من «القضايا الجوهرية» التي تصمم الاستراتيجيات وخطط العمل ومؤشرات الاداء للتعامل معها (مثل يونيليفر، بروكترآندغامبل ، نستلة.. الخ) بحيث بدأت الشركات تدرك أهمية تأثيرها على التنوع الحيوي واعتمادها عليه، والكف عن النظر الى هذا الموضوع كقضية التزام قانوني او مجاراة المجتمع. • توجه الشركات والحكومات للاهتمام بموضوع الاقتصاد الدائري، للتحول من النموذج الخطي (استخرج، صنّع، وزع، استهلك، تخلص) الى نموذج الاقتصاد الدائري (استخدم ما تم التخلص منه، صنع بطريقة تقلل الفاقد، وزع بأسلوب يراعي الاستدامة، قلل من الاستهلاك، اعد التدوير لنفس القطاع او لقطاعات أخرى). ويلاحظ انه يوجد ندرة في المختصين والخبراء بهذا الموضوع، مما يفتح المجال أمام المؤسسات التعليمية لتحديث برامجها

١. التطلع لنموذج جديد في القيادة: المؤسسات والشركات والمجتمع يتطلعون لنموذج جديد من القيادة ، مع تزايد تخبط الحكومات في كثير من المناطق حول العالم وتناقص مستوى الثقة وعجزها عن اتخاذ قرارات ملزمة لخلق مستقبل مستدام للمجتمعات.	• يظهر «مؤشر إديلمان للثقة» ان المتوسط العالمي للثقة بالحكومات لا يزال يراوح في نطاق « عدم الثقة» بمجموع ٤٨ نقطة من أصل ١٠٠، وحالة عدم الثقة لاتزال هي المسيطرة على ٢٠ اقتصادا عالميا من أصل ٢٨ تم دراستها كعينات ممثلة لمناطقها، • من الملفت في تقرير ٢٠١٨ أن اقتصاديات الولايات المتحدة وألمانيا والسويد وفرنسا وبريطانيا واليابان لم تشهد تحسنا في مستويات الثقة وبقيت عند نقاط (٣٧،٣٩،٤٠،٤١،٤١،٤٣) • يشير تقرير «المسح العالمي: استقراء لخبراء الاستدامة = ٢٠١٨» ان أداء الحكومات مخيب فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأن معظم الحكومات حول العالم لم تلتزم بالأهداف التي وضعتها (بسبب جملة من الأسباب ليس هذا مجال تفصيلها) • بدء ظهور قيادات محلية على مستوى المدن (والاقاليم أحيانا) وتوجه ظاهر لخلق حالة من التعاضد عبر بناء شبكات وتحالفات عابرة (وغير عابئة) بالحدود السياسية للدول. كشبكة سي ٤٠ وهي تحالف من المدن التي التزمت بالتحول الى – انبعاثات: صفر– في مجال المواصلات العامة (مثلا الترخيص فقط للباصات التي لا تعتمد على الوقود الاحفوري ابتداء من ٢٠٢٥ ، وخلق مناطق كاملة في المدن (تتوسع باستمرار لتصل المدن الى حالة – انبعاثات: صفر – مع عام ٢٠٣٠)، ومثلها تحالفات متعلقة بالمدن الصحية والمدن التي تدر بالطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ وغيرها من التحالفات العابرة للقارات.	• تعاظم اهتمام الشركات الكبرى بظاهرة التحالفات العابرة، فقد قامت أكثر من ٥٠٠ شركة عالمية بالتوافق على مبادرة تسمى (أهداف مرتكزة على العلم) وذلك لبناء أهدافها المرتبطة بتقليل الانبعاثات بطريقة مرتكزة على آخر ما يتوصل له علم التغير المناخي. ومن ذلك توافق أكثر من ١٦٠ شركة من أكثر الشركات تأثيرا في العالم (كأبل ، آيكيا، ٣إم... الخ) على الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ ، وتحالف آخر مرتبط بالتحول الكامل لأساطيل نقل تعتمد مبدأ «انبعاثات: صفر».. وتحالفات أخرى مرتبطة بقضايا جوهرية أخرى كشح المياه واستخدام مصادر متجددة ، وقضية الاخشاب والغابات المستدامة وبلاستيك المحيطات والصيد المستدام وغيرها • من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة ظهور قيادات مجتمعية (على مستوى المدن والمناطق) وقيادات من عالم الاعمال لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الدائري والاقتصاد منخفض الكربون، وتشكل المزيد من التحالفات والشبكات لتحل محل الحكومات التي تفقد المزيد من ثقة المجتمعات. • سيتزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح والتقارير والشفافية والحرص على تتبع سلاسل القيمة وسلاسل التوريد للشركات الكبرى، وستقوم المنظمات والفاعلون غير الحكوميين بدور رقابي أكبر من مجرد «دق الناقوس»

خلاصات

- لاتزال المكتبة العربية تعاني من النقص الحاد في المواد العلمية والدراسات والترجمات الجادة في مواضيع الاستدامة المتعددة كقضايا الاقتصاد منخفض الكربون، الاقتصاد الدائري والأثر الاجتماعي وغيرها، ولعل مبادرة الشبكة الإقليمية من أبرز المبادرات المؤسسية التي نود أن تستمر، وأن تكون هذه السطور نداء للمختصين والمهتمين بالتعاضد ومحاولة سد الثغرة للقارئ العربي المهتم بهذه المواضيع.
- استقراء الاتجاهات الكبرى في الاستدامة، يستلزم الاطلاع الموسع على التقارير والدراسات المتخصصة ولعل التقرير المشار اليه في هذا المقال من أهم نقاط الانطلاق التي يمكن للباحث الاعتماد عليها.
- يتوجب على الشركات والمنظمات في منطقتنا رصد الاتجاهات الكبرى والتحرك ليس للتجاوب معها وانما للمساهمة بتشكيلها والتأثير الفاعل للاستفادة منها وفق حاجة وظروف منطقتنا ولتبني ميزة تنافسية مرتكزة على الريادة في مجالات لم تنتبه لها باقي الشركات ولم تتحرك باتجاه التعاطي مع المؤشرات المتزايدة نحوها.

10

الإعلام ودوره في تأهيل الشباب لتحمل المسؤولية المجتمعية..

بقلم: الأستاذة موزة محمد الكواري
اكـاديميـة وإعـلاميـة

تُعد المسؤولية المجتمعية من أهم الدعائم التي ترسي الحياة الكريمة في المجتمع وتبعث التضامن والتكاتف فيه لتكون وسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه ذاته أولا وتجاه الآخرين.

فما المقصود بالمسؤولية المجتمعية؟ وما الفرق بينها وبين المسؤولية الاجتماعية؟ وماهي آليات تحقيقها في المجتمع؟ وما هي الجهات المنوط بها القيام بتلك المسؤولية؟ وما دور وسائل الإعلام على اختلافها في نشر هذه الثقافة في المجتمع والعمل على تأهيل قطاع الشباب بشكل خاص ليتحمل مسؤوليته الأخلاقية ويكون قادرا ليس فقط على التفاعل المجتمعي؛ بل يتنقل إلى حالة الإبداع في إيجاد البدائل والآليات الجديدة التي تساعده في تحقيق غاياته المجتمعية ؟

نحاول خلال السطور التالية أن نقدم الأطر والأولويات العامة والآليات التي تساعدنا في بلوغ غايتنا ليكون للإعلام دور فاعل في دعم العطاء الشبابي وتعزيز إيمانه بمجتمعه.

بيد أن هناك فرقا بين مصطلح المسؤولية المجتمعية والتي ترتبط بالقطاع العام والخاص ومدني في آن واحد أي شمولية المفهوم وهو يتضمن نوع من الإلزام، فالمسؤولية المجتمعية هي ما يقدمه أي كيان أو مؤسسة حكومية أو خاصة أو مدني للمجتمع في أي مجال، في تطوير وتطبيق أفكار مبتكرة تخدم المسؤولية المجتمعية. وتعبر المسؤولية المجتمعية عن مسؤولية أي مؤسسة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة؛ من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية، ويتسم بالتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، ولذلك فالأمر يحتاج إلى تضافر جهود مختلف المؤسسات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وبالطبع تتحمل المؤسسات الإعلامية مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها. [١]

أما المسؤولية الاجتماعية فترتبط بالقطاع الخاص وخاصة الشركات وأحيانا العام لكن بشكل محدود، وما يعنينا هو الأولى لارتباطها بمختلف القطاعات .

في مجتمعنا القطري لم يكن المشرع القطري بعيدا عن إقرار وتفعيل المسؤولية المجتمعية وتعزيزها في المجتمع، فالمادة ١٨ من الدستور القطري تنص على أن: يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق، فيما تنص المادة ١٩ على أن تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، كما تنص المادة ٢٠ من الدستور على «تعمل الدولة على توطيد روح الوحدة الوطنية، والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة» [٢].

تحمل كافة المؤسسات مسؤولياتها في تحقيق هذا الهدف وهو التنمية المجتمعية وتعزيزها لدى المجتمع وخاصة الشباب ليكون مؤهلا بأدوات تجعله جزءا فاعلا في المجتمع، والقيام بالمهام المنوطة به، وإسهامه في دفع عجلة التنمية في المجتمع. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما دور وسائل الإعلام في تحقيق هذه المعادلة؟ وهل تقوم وسائل الإعلام في المجتمع المحلي بهذا الدور بالشكل الذي يحقق هذا الهدف؟

إن اهتمام وسائل الإعلام بتعزيز المسؤولية المجتمعية في المجتمع عامة ولدى الشباب خاصة يأتي انطلاقا من أحد أهم وظائف الإعلام الجوهرية في طرح القضايا الاجتماعية المتعلقة بقضايا الإنسان وحماية القيم الاجتماعية، ونشر الأفكار الجديدة والآراء المستحدثة التي تستهدف تطوير المجتمع، فضلا عن محاربة روح السلبية واللامبالاة والتقوقع والتقاعس عن أداء العمل والقيام بالواجب .[٣]

فهل أدت وسائل الإعلام دورها ووظيفتها في هذا الشأن؟ على اختلاف أنواعها وتوجهاتها؟.

الملاحظ بنظرة عامة فاحصة لآداء وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون يتبين له أن هذه الوسائل قامت بدورها الإخباري في نقل الأحداث والفعاليات والمبادرات التي تحث على المسؤولية المجتمعية والمبادرات وكل ما يتعلق بمثل هذه الأمور، وهذا أمر بالتأكيد مهم ويحمد لها، ولكن هل يكفي لتربية جيل جديد من الشباب على تحمل المسؤولية والتفكير الايجابي الخلاق واستحداث مبادرات جديدة تخدم مجتمعه؟.

لم تراع الصحافة القطرية في تبويبها حتى الآن هذا الجانب فهي تنقسم في الغالب إلى أقسام المحليات والاقتصاد والثقافة والرياضة، فلم نجد صفحة متخصصة لهذه القضايا على أهميتها، بالطبع لا ننكر معالجة أقساما لمحليات في الصحف تلك القضايا المجتمعية، ولكنها تأتي على استحياء أحيانا أو في صورة مادة إعلانية ربما ينأى عنها القارئ.

ولا يغيب عنا هنا أن نثمن موقف جريدة العرب القطرية في تخصيص ملحق باسم «المسؤولية المجتمعية» لإبراز المبادرات الجادة وتعني به مؤسسة الفيصل للمسؤولية المجتمعية لمعالجة هذه القضايا وإن أخذ عليه عدم انتظام صدوره.

ولم يختلف الأمر كثيرا في معالجات الإذاعة أو التليفزيون أو

الدراما بأنواعها، فلم نجد برامج ومعالجات خاصة لمناقشة أفكار الشباب والاهتمام بها مع الخبراء لخلق جيل جديد من الشباب المتحمس لأفكار غير تقليدية تساعد على النهوض بالمجتمع.

ولا يمكن أن نغفل تأثير وسائل الإعلام الجديد فليست المسؤولية على تلك الوسائل القديمة من صحافة وإذاعة وتليفزيون بل يجب الانتباه إلى أننا نعيش أمام ثورة هائلة من تدفق المعلومات عبر وسائل حديثة.

وطبقا لإحصائيات حديثة فإن سكان الكرة الأرضية يناهز ٧,٣ مليارات نسمة فإن ٣,١٧ مليارات منهم مرتبطون بشبكة الانترنت أي ما يقارب النصف ويبلغ عدد الحسابات ٥,٥٤ حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي، وأكثر من ذلك فإننا نسجل يوميا مليون مستخدم جديد لشبكات التواصل الاجتماعي عبر الهاتف الجوال، من بين كل هذه الأرقام يتربع موقع فيسبوك على سلم الترتيب ١,٧١ مليار حساب يوتيوب بمليار، أما عدد مستخدمي واتساب فهم في حدود ٩٠٠ مليون مستخدم «. [٤]

وهذه الوسائل الأخيرة يختلط فيها الغث بالسمين فعلى الرغم من سرعة تداولها وانتشارها في المجتمع فهي سلاح ذو حدين الأول يتمثل في نشر القيم والمبادرات التي تعزز الإيجابية والمشاركة لدى الشباب وفي نفس الوقت فهي تحمل أحيانا كثيرة أخبارا غير دقيقة يتم نقلها بسرعة دون تروٍّ أو تحرٍّ لصحة ما تحمله من أخبار ولعل مبادرة المركز الإعلامي للشباب الهادفة إلى تدريب نشطاء الـ social media ومساعدتهم لتقديم محتوى يليق بهم أولا، ويقدم بمهنية تشكل رصيدا معرفيا لهم لاستثماره في طرح أفكار وأطروحات غير تقليدية نتيجة الدورات والورش المتخصصة.

إن على الإعلام على اختلاف وسائله مسؤولية أخلاقية في تأهيل الشباب لتحمل المسؤولية المجتمعية ولذا فربما يحتاج الأمر إلى مراجعة الذات كمؤسسات إعلامية وإعلاميين أيضا وناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي، فنحتاج إلى الاهتمام بتخصيص- إن لم يكن ملاحق خاصة - فعلى الأقل صفحات شبابية تقدم أفكارا تعزز المسؤولية المجتمعية، وليس فقط معالجات إخبارية محدودة.

كما أننا في حاجة لإعداد وتقديم برامج إذاعية وتلفزيونية، تساعد الشباب على إبراز مواهبهم ومبادراتهم الملهمة في العمل الإنساني وربما تعتمد مسابقات لمن يقدم أفكارا تخدم المجتمع وتثمن دوره عاليا.

ولا يمكن أن نغفل دور السينما وإن كان في قطر اهتمام بصناعة الأفلام التسجيلية والأفلام القصيرة فهذا يكفي للسعي لإنتاج أفلام حول المبادرات الشبابية والنماذج التي تستحق التتويج من خلال مسابقة تتبناها مؤسسة الدوحة للأفلام .

كما أن هناك أهمية قصوى لتدريب الصحفيين والإعلاميين بهذا التخصص لإعداد كوادر جديدة قادرة على تقديم مواد إعلامية تلهم الشباب في هذه القضايا وتؤهله لتحمل مسؤوليته المجتمعية.

كما علينا جميعا اعتبار المسؤولية المجتمعية هدفا من أهداف الإعلام وتشجيع المؤسسات التي تعمل على دعم المسؤولية المجتمعية وأهمية الشراكة بين مؤسسات القطاع الحكومي والخاص والمدني في العمل على تنمية المسؤولية المجتمعية وأهمية إلتزام الشركات بتقديم برامج مجتمعية.

الهوامش

١. مريم عوض بن إدريس رضوان، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. بعنوان شمولية مفهوم المسؤولية المجتمعية https://www.democraticac.de/?p=48246

٢. المستشار القانوني جمال الشوشة في تحقيق نشر بجريدة الوطن القطرية بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٧، تحت عنوان المسؤولية المجتمعية.. رد جميل- للوطن .

٣. عبد الجبار حسين كتاب» اتجاهات الاعلام الحديث والمعاصر» -عمان دار أسامة للنشر ص ١٤٨و١٤٩

٤. جمال زرن بحث بعنوان الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته. منشور في كتاب سلطة الاعلام الاجتماعي .. تأثيراته في المنظومة الإعلامية التقليدية والبيئة السياسية.. من إصدارات مركز الجزيرة للدراسات ص ٢٦ .

11

الأمن الفكرى والشراكة المجتمعية

إعداد: الدكتور يعقوب محمد بني هذيل
الامين العام للمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية - أمريكا

لا شك أن مفهوم الأمن يحظى بأهمية بالغة، وقد شاع استخدامه حديثا في علم السياسة، إلا أنه كما يشير البعض يتسم بالغموض إذا ما ربط بمصطلح الأمن الوطني المصطلح الأكثر تعقيدا وتشعبا.

إن ظهور مصطلح الأمن ظهر جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد برزت كثيرمن المدارس الفكرية التي تبحث في ماهية الأمن الوطني وتحقيقه، وكان التركيز والبحث يدوران حول كيفية صيانة الأمن وتجنب الحروب.

وللتعرف أكثر على مفهوم الأمن بشكل عام من خلال الموسوعات الفكرية المتخصصة نشير إلى ما ورد في الموسوعة البريطانية للمعارف حيث عرفت هذا المفهوم بأنه: (حماية الامة من خطر القهر على يد قوة أجنبية).

ولعل أكبر دلالة على مفهوم الأمن ما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».

ونتيجة لذلك فإن الأمن هو مواجهة الخوف، والمقصود به هنا ما يهدد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا.. وبشكل عام فإن مفهوم الأمن هو الوصول الى أعلى درجات الاطمئنان والشعور بالسلام.

ولما كان الأمن الوطني في مفهومه الشامل يعني تأمين الدولة والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك، يبرز هنا البعد الفكري والمعنوي للأمن الوطني الذي يهدف إلى حفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الكريمة.

هذا البعد من وجهة نظرنا يمثل بعدا استراتيجيا للأمن الوطني لأنه مرتبط بهوية الامة واستقرار قيمها التي تدعو إلى أمن الأفراد وأمن الوطن والترابط والتواصل الاجتماعي، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية وتبني أفكار هدامة تنعكس سلبا على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن الهوية تمثل ثوابت الأمة من قيم ومعتقدات وعادات، وهذا ما يحرص الأعداء على مهاجمته لتحقيق أهدافهم العدوانية والترويج لأفكارهم الهدامة وخاصة بين شريحة الشباب، والتشويش على أفكارهم ودعوتهم للتطرف.

إن الأمن الفكري يتعدى ذلك ليكون من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي الى الإخلال بالأمن والذي سينعكس حتما على الجوانب الأمنية الأخرى خاصة الجنائية والاقتصادية.

إن الوقوف بقوة في وجه مصادر الغزو الفكري المنحرف والمتطرف يمثل ركيزة اساسية لتحقيق الأمن الفكري. ويمكن أن يمارس هذا الغزو أفراد أو جماعات تروج للأكاذيب والادعاءات الباطلة للنيل من ثوابت الوطن، وزعزعة الأمن والاستقرار، والإضرار بالاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية.

إن الأمن الفكري مسألة معقدة وشائكة في مقابل الابعاد الأمنية الاخرى حيث تتمتع بالوضوح، فـ«الفكر المتطرف لا يكون واضحا لكل احد، وفي كل وقت، إذ لا يملك ذلك إلا المؤهلون القادرون على ذلك» كما أشار الدكتور عبد الرحمن معلا ، ولذلك فإن الحاجة للأمن الفكري تزداد وتستوجب الاهتمام.

إن «الأمن الفكري يعني الحفاظ على المكونات الثقافية والأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة» ، وهو بهذا يعني حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضا أن الأمن الفكري هو الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف، والأمن الفكري مسألة يجب أن تحظى باهتمام المجتمع مثلما تهم الدولة.

الأمن الفكري هو إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراده داخل المجتمع ليسا في موضع تهديد من فكر متطرف وافد.

إن مصادر تهديد الأمن الفكري متعددة وتأتي أحيانا كثيرة من جماعات التطرف والتشدد الفكري، ومثيري الفتن ودعاة الفرقة.

ولما كانت الرقابة الأمنية أو الضوابط والقيود على ما تقوم بعرضه وبثه تلك الجماعات من خلال البث الإعلامي والانترنت وغيرهما من الوسائل من الصعوبة بمكان نظرا لما يسمى بالعولمة وعصر تدفق المعلومات بكثافة، فقد أصبح اللجوء إلى استراتيجية اجتماعية متكاملة أمرا ملحا للمساهمة في الحفاظ على عقول الشباب وغيرهم من الغزو الفكري وتحصينهم ثقافيا من خلال المعلومات الصحيحة التي تزيد الوعي الأمني والثقافي وذلك لإبعادهم عن الوقوع في الجريمة والخروج على الأنظمة والقيم والعادات والتعاليم الدينية السليمة.

إن الأمن الفكري ليس فقط مسؤولية السلطات المعنية بالأمن الوطني إنما أيضا المؤسسات الاجتماعية بكل أنواعها، سواء التعليمية أو الثقافية أو الدينية التي سيكون لها من المؤكد دور فعال وحيوي في المساهمة في تحقيق أعلى مستويات الأمن الفكري.

وبشكل أدق نشير هنا إلى دور الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد، يضاف إلى ذلك وسائل الإعلام بكل أنواعها والتي تنطلق من المجتمع، ويتمثل هذا الدور بالدرجة الأولى في نشر الوعي الأمني الفكري وتنمية العلاقات بين رجال الأمن والمواطنين، ورفع معنويات رجال الأمن مما يعمق الشعور بالانتماء لهذا الوطن، وتبصير الجميع بالنتائج الوخيمة للجريمة وخطرها على المجتمع.

إن العملية التعليمية والتوجيه الأُسري، بالإضافة إلى دور المسجد، كل هذه العناصر تسير في خط متواز لدفع الأفراد إلى اتجاهات فكرية سليمة ورشيدة وصحية تنتج سلوكا سويا يؤدي إلى إقامة علاقات إيجابية تعينهم على مواجهة الأفكار الهدامة والعيش بأمان وسلام.

إن من الخطأ الاعتقاد بأن دور المؤسسات التعليمية على سبيل المثال يتوقف فقط عند التعليم بمعناه التقليدي (القراءة والكتابة) كما يشير البعض، بل نحن مع من يقول إن دورها يزداد أهمية في كل المراحل خاصة المتوسطة والثانوية نظرا للتطور العمري الذي يمر به الطالب وتحديدا من مرحلة الطفولة الى مرحلة الشباب. وهذه هي الشراكة المجتمعية والمسؤولية المجتمعية تجاه الوطن والفرد.

12

الأنبيـــاء والمسؤوليـــة المجتمعيـــة

اعداد : الأستاذ محمد خاطر
مستشار ومدرب في التنمية البشرية

عرض القرآن الكريم نماذج من الأعمال الصالحة التي تنفع أفراد المجتمع في حياة الأنبياء عليهم السلام، وذلك من أجل التأسي بهم والسير على نهجهم، يقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾. سورة يوسف: ١١١.

والمتأمل للنماذج التي عرضها القرآن لأعمال الأنبياء يجد أنها لم تقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة، وامتدت لتشمل الأعمال الدنيوية التي تنفع الناس والمجتمع.

ومن الأمثلة على الأعمال الصالحة عند الأنبياء والتي يعود نفعها على المجتمع: التوبة، لأن التوبة تنفع الإنسان و تقيه من عذاب الله عز وجل، وتفتح للإنسان صفحة جديدة مع الله يملؤها الإنسان بالعمل الصالح، والاستغفار والإقلاع عن الذنوب يحمي المجتمع من الشرور والآثام، يقول الله عز وجل: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ سورة الأعراف: ٢٣.

ومن الأعمال المجتمعية للأنبياء قيام نبي الله نوح عليه السلام بصنع السفينة، يقول الله عز وجل:﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ × وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ سورة المؤمنون: ٢٧.

وحجم التجارة البحرية يمثل ٩٠٪ من تجارة العالم، وتبلغ عائداتها السنوية خمسمائة مليار دولار.

ومن الأعمال الدينية والمجتمعية لنبي الله إبراهيم عليه السلام بناء البيت، يقول الله عز وجل:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. سورة البقرة: ١٢٧.

وحجم أعمال البناء والعقارات العالم وفقًا لتقرير شركة الخدمات العقارية العالمية، Savills»، بلغ ٢٨٠,٦ تريليون دولار في ٢٠١٨م.

ومن الأعمال المجتمعية التي اشتهر بها الخليل عليه السلام إكرام الضيف، يقول الله عز وجل:﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ × فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ سورة هود: ٦٩.

ومن الأعمال التي تنفع أفراد المجتمع عند نبي الله إدريس عليه السلام الحياكة، والناس جميعهم أغنياؤهم وفقراؤهم لا يمكنهم الاستغناء عن الملابس بجميع أنواعها.

ومن الأعمال المجتمعية لنبي الله داوود عليه السلام والتي تحمي أفراد المجتمع صناعة الدروع وهي تعادل اليوم الصناعات العسكرية، يقول الله عز وجل:﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ سورة الأنبياء: ٨٠.

وحجم الصناعات العسكرية يقدر بآلاف المليارات من الدولارات، وميزانيات الدفاع للدول العشر الكبرى في التسليح تزيد عن ٢٠٠٠ مليار دولار.

ومن الأعمال المجتمعية لنبي الله سليمان عليه السلام والتي تحقق العدل بين الناس وتعطي الحقوق لأصحابها توظيف الملك والحكمة في الفصل بين الناس.

ومن الأعمال المجتمعية لنبي الله موسى عليه السلام والتي تخدم الفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء سقي الغنم والدواب لبنتي شعيب، يقول الله عز وجل:﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ سورة القصص: ٢٤.

ومن الأمور المجتمعية التي قام بها الخضر عليه السلام الحفاظ على مصدر رزق المساكين بخرق السفينة حتى لا يأخذها الملك، وصيانة منزل الغلامين اليتيمين يقول الله عز وجل:﴿فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. سورة الكهف: ٧٧.

ومن الأعمال المجتمعية لذي القرنين توفير الحماية لأفراد المجتمع من الاعتداءات الخارجية وذلك بإنشاء السد وحماية أصحابه من يأجوج ومأجوج، وتعليمهم فنون تشكيل المعادن كالحديد والنحاس.

ومن الأعمال المجتمعية للنبي عيسى عليه السلام معالجة المرضى، والعاملون في المجالات الطبية اليوم يقومون بدور كبير في علاج الأمراض المختلفة ويسعون لتخفيف آلام البشر.

ومن الأعمال المجتمعية التي تؤثر على أمن واستقرار المجتمع والتي عرضها القرآن الكريم المهنية الإعلامية والمصداقية عند هدهد سليمان عليه السلام، يقول الله عز وجل:﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾. سورة النمل: ٢٢.

ورسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم كانت له أنواع من

الأعمال المجتمعية قبل البعثة، وهو ما شهدت به السيدة خديجة رضي الله عنها، فعندما عاد النبي صلى الله عليه وسلم من غار حراء بعد نزول الوحي عليه، قال:«يا خَدِيجَةُ، ما لي» وأَخْبَرَها الخبرَ، وقال:« قد خَشِيتُ عَلَى نفسي» فقالَتْ له: كَلَّا، أَبْشِرْ، فوالله لا يُخْزيك اللَّه أبدًا، إنك لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحديثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَقْري الضيفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوائبِ الحَقِّ». صحيح البخاري: ٦٩٨٢.

والمتأمل في السيرة النبوية يجد أن الأعمال التي يحبها الله عز وجل وحث عليها النبي صلى الله عليه وسلم تتعلق جميعها بخدمة أفراد المجتمع ومساعدتهم والإحسان إليهم، وفي دعوة لنا جميعًا لكي يُسهم كل فرد منا في خدمة المجتمع الذي يعيش فيه من خلال الأمور التي يتقنها.

13

الدبلوماسية الناعمة
« القيادات النسائية الدبلوماسية»

إعداد: الأستاذة موضي البوعينين
باحثة وأكاديمية قطرية في مجال الشؤون الدولية

كان التصور السائد تقليديا حتى وقت قريب، هو كون الدبلوماسية من وظيفة الرجل، وأن الدبلوماسي النموذجي يكون قبل أي شيء رجل وفي سن متقدم حتى يكون لديه من الخبرة ومن حسن التصرف في المواقف ومن حيث إدارة الأزمات شأناً كبيراً، وقلما يسمح للمرأة بلعب دور في هذا المجال بالأخص، رغم أن التاريخ يحفل بالنماذج المشرفة من السياسيات الشهيرات مثل كليوباترا، ايزابيلا، اليزابيث الأولى والكاهنة، واللاتي لهن دور قوي ومؤثر جداً في تاريخ العلاقات الدبلوماسية لبلادهن وبصفة خاصة وقت الازمات.

إن توزيع القوة العالمية يتطور بسرعة ، مما يعجل ويعقد التغيرات الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى التي تؤثر على الدول بكل أحجامها ومكانتها، فالقوة الاقتصادية والسياسية تتحول تدريجياً من الغرب إلى الشرق ما يلزم الحكومات أن تكيّف نهجها في السياسة الخارجية وفقاً لذلك، فالدبلوماسية العامة والرقمية والوقائية والتعاون وبناء المعايير الدولية هي أكثر الأدوات فعالية لدفع عجلة التغيير العالمي وحل المشكلات الدولية.

و تعد المرأة عنصراً فعالاً مثالياً في مواجهة التعصب والتطرف والعنف، نظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه في غرس مبادئ مكافحة التطرف داخل الأسرة بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، فهذه كلها مقومات فطرية أهلتها لأن تلعب هذا الدور في المجتمع الدولي وتطور هذا الدور لتمثل دولتها في المجتمعات الدولية، وتتحدث وتتفاوض وتتحاور باسمه في الأوقات العادية بصفة عامة ليتعاظم هذا الدور على وجه الخصوص في أوقات الأزمات.

في هذا السياق الجديد والمتطور فإن القوة الناعمة (والتي تعني القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب، الاقناع، التفاوض والحوار)، في غاية الأهمية من أي وقت مضى لضبط سلوكيات وتحركات السياسة الخارجية وتشكيل الأحداث العالمية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبدا جليا دور المرأة في الوساطة، في حل الأزمات، وفي حماية النسيج الاجتماعي للمجتمع الخليجي، وبشأن وجود خطط ملموسة في العمل على ذلك، أولت دولة قطر اهتماما كبيراً لمسألة تمكين المرأة وتعزيز قدراتها، وكفالة تمتعها بحقها في العمل، وتمكنها من المشاركة الاقتصادية، وتعزيز الحماية الاجتماعية لها، تجلت صور هذا الدور في نماذج لنساء قطريات دبلوماسيات أثبتن جدارتهن وكفاءتهن في هذا المجال، حيث شاركت في الانتخابات البلدية بنسبة ٤٧٪ بعد إقرار حقي الانتخاب والترشح للمرأة القطرية في خطاب سمو الأمير في الدورة الاعتيادية لمجلس الشورى عام ١٩٩٧ ،كما برزت قدرة المرأة على تحمل الأدوار القيادية، ولم تقتصر مشاركتها عليها وحسْب بل امتدت للعمل الدبلوماسي محققة الكثير من النجاحات والتميز المالي والإداري في العمل وتبوأت المناصب العليا مؤكدة بذلك مشروعية حقها في تمثيل دولة قطر بالخارج، حيث تم تعيين سعادة الشيخة عليا أحمد بن سيف آل ثاني كأول سفيرة تعمل في منصب المندوب الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف ثم أصبحت المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك كما تم تعيين سعادة لؤلؤة الخاطر متحدثة رسمية باسم الوزارة لتكون بذلك أول امرأة قطرية تتقلد هذا المنصب.

ولم يكن كل هذا التطور الكبير في الفترة الوجيزة من فراغ ولكن بفضل جهود الحكومة التي أولت اهتماما لكافة الجوانب الهادفة مما ساهم في إبراز دور المرأة القطرية وتحفيزها للنهوض بالمجتمع وتنويع مصادر الموارد البشرية كما رعت المؤتمرات النسائية التي تهدف إلى مناقشة قضايا المرأة وتضع الحلول المقترحة للمشكلات والتحديات التي تواجهها في سوق العمل.

14

الشراكة المجتمعية (المدرسة السعودية نموذجا)

إعداد: الدكتورة مريم سعود بوبشيت
أكاديمية وباحثة في مجال الشراكة المجتمعية

الشراكة المجتمعية في المؤسسات التربوية التعليمية أصبحت استراتيجية متحققة في عالم اليوم مترجمة عبر تظافر الجهود ما بين المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي لصالح الطالب محور العملية التربوية التعليمية.

ويتضمن ذلك التشاركية بين الأطراف المعنية لرسم الأهداف والخطط واتخاذ القرار والتنفيذ وفق نظم وإجراءات محددة وموحدة يعززها التواصل والعلاقات التبادلية وصولا للتنمية المستدامة والجودة.

وبما أن الطالب/ـة هو محور تحقيق الأهداف لزم مشاركته المشاركة الفعلية الفعالة في جميع ذلك ليتعلم أن يكون شريكا مبدعا في تحسين معارفه وقدراته ومهاراته وتعزيز قيمه، وليلمس عن قرب قيمة كل ذلك في صناعة مستقبله وصقل شخصيته وتحقيق ذاته وخدمة مجتمعه.

وقد كان للعمل التربوي التعليمي في المدارس السعودية... ومن خلال تجربتي - أكثر من نيف وثلاثين عاما - قفزات متعددة من التأسيس والبناء وتظافر الجهود بقوة وحماس وعطاء منقطع النظير إلى ممارسة مهنية بطيئة مثقلة بالمسؤوليات والهموم.

ولا غرو في ذلك، إذا ما عرفنا الأسباب التي وقفت وراء هذه الفجوة، و لعلّ من أبرزها: تعدد المشروعات التعليمية التطويرية و تطبيقها في وقت ماراثوني دون دراسة تخضعها للتمحيص والبحث وتقييم النتائج وصولا للتعميم ودون مراعاة للكوادر المناط بها ذلك من حيث الطاقات والقدرات والتخصصات و المسؤوليات أضف إلى ذلك الهدر الخبراتي والمتغيرات الاجتماعية السريعة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العملية التربوية التعليمية.

كذلك عدم قياس مدى الرضا الوظيفي الذي يتمتع به أصحاب هذه المهنة وتحسينها على ضوء النتائج لتحسين الأداء وجودة المخرجات.

وربما يتساءل القارئ.. ما علاقة ذلك بموضوع الشراكة المجتمعية؟؟ الجواب - عزيزي - يأتي ضمنًا إذ أن الشراكة المجتمعية كتوجه عالمي يهدف إلى المشاركة التبادلية بين مؤسسات المجتمع المدني و المجتمع عامة لتسهم في تعديله و تحسينه وإصلاحه... ووصولا للتنمية المستدامة.

وفي مجال العمل التربوي التعليمي تأتي المدرسة الركيزة الأساسية لجميع الخطط والاستراتيجيات والعمليات، ونعرف جميعا بأن تطبيق الشراكة المجتمعية في المدارس ليس بوليد اللحظة... فهي موجودة هنا وهناك بصفة رسمية وغير رسمية عند من أفاء الله عليهم بحمل الأمانة والاستنارة بشرع الله ودروب الصالحات من العمل ففتحوا أبوابها لأولياء الأمور والتجار ورجال الأعمال والمجتمع كي يسهموا معها ومع الإدارات وغيرها في خططهم وبرامجهم وتنفيذها ضمن الإجراءات والقنوات الرسمية المتاحة.

ومن المشاركات المجتمعية - على سبيل المثال لا الحصر - النشاط المدرسي ويتضمن في خطته السنوية عقد مجالس الآباء والأمهات لمرتين في العام الدراسي الواحد كأقل تقدير إضافة إلى الندوات و المحاضرات والزيارات، وهو أقدم نموذج منذ تأسيس المدارس السعودية، وقد خضع للتعديل والتطوير لكنه لم يؤت ثماره بقدر ما يتوقع ويؤمل منه لعدة أسباب.

تأتي المعارض السنوية نموذجا آخر للمشاركة المجتمعية وقد طبق بجميع مدارس البنات السعودية على اختلاف مراحل التعليم العام والمعاهد في فترة مبكرة ولمدد طويلة وقد حققت النجاحات تلو النجاحات تميزا وإنجازا ونقشا مضيئا في الذاكرة تشارك فيها كلا من الطالبات والهيئتين الإدارية والتعليمية والقيادات و أولياء الأمور نساء و رجال والمجتمع المحلي.. كانت كخلية النحل عملا و دوّيا و انتاجا.. و لها تأثير باهر على أهداف التربية و التعليم و تحققها حينذاك.

و هناك نموذجٌ رائع ثالث طُبِّق لدى بعض المدارس بالمنطقة الشرقية (الدمام - سيهات) كتجربة تحت مسمى (مدارس الأحياء) وقد شرفت برئاسة مجلس أحدها بين عامي (١٤١٤- ١٤١٦) وكانت الفكرة الأساسية له: مجموعة مدارس الحي على اختلاف مراحلها تكون مجموعة لتتشارك في رسم خطة لا منهجية تقوم على تنفيذها طوال العام الدراسي في أنشطة مختلفة بين المدارس كالدروس النموذجية والمحاضرات والندوات والمعارض وتبادل الزيارات والخبرات بينها و بين مجالس الأحياء الأخرى.. والتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية و غيرها من الأنشطة التشاركية.. وكان لكل مجلس حي هيكله التنظيمي و خططه

وإنجازاته و تقاريره... والحقيقة أنه نموذج معطاء بفيوض العطاءات التربوية التعليمية والإنسانية وله تأثيرات قيمة وجليلة.. ومع ذلك نجحت بعض المجالس بتفوق وفشل بعضها فشلا ذريعا... كانت تجربة جديدة في فضاء العمل التربوي التعليمي واستمر لعدة سنوات.

وتأتي المشاركة المجتمعية بمسماها الشرعي كتطبيق بالمدارس في الآونة الأخيرة منذ عام ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هجري وباطلاعي على دليل العمل الإجرائي (http://tinyurl.com/y56k-2nxp) لاحظت التالي:

١- لم يخرج الموضوع عن نموذج (النشاط) بالقدر الكافي ليتوافق مع الشراكة المجتمعية أهدافا وغايات، قد جاء بصورة تنظيمية محسنة وتمت الإشارة إلى المجتمع المحلي كشريك، وكان ذلك مقتضبا دون تفصيل و شرح وافي.

٢- لم يعطَ مفهوم الشراكة المجتمعية الفضاء الرحب بعمقه وأبعاده لتحقيق الأهداف واستثمار المجتمع المحلي لدعم الطالب/ة ولتعزيز التنمية المستدامة.

٣- الإغراق في الإجراءات و اللجان و النماذج و التنظيمات مما يؤثر حتما على التنفيذ و النتائج في بيئة مثقلة بالمهام والمسؤوليات

٤- الطالب/ة محور العملية التربوية تنفيذيا ليس بواضح أنه المحور الرئيسي للشراكة المجتمعية كما جاء في الدليل.

٥- على فرض أنه دليل استرشادي لكنه بدا ثوبا ضيقا فلم يعطِ صلاحية الخروج عليه بما يتفق مع مفهوم الشراكة المجتمعية والعبور إلى بوابات المجتمع المحلي وتجسير العلاقات بين المدرسة و مؤسساته كالمصانع و المستشفيات والبنوك والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والتراث.. وغيرها كثير.

و قد قمت بتتبع تطبيقه في المدارس بسؤال المشرفات و القادة و الطالبات و أولياء الأمور فاتضح لي التالي:

١. العبء الذي تتحمله المدارس من مسؤوليات ومهام ومشاريع تضعف الأداء بصورة عامة.

٢. اختلاف مفهومية أهداف المشروع و غاياته بين المسؤولات و القادة مما أحدث اختلافا ، واختلافا نوعيا في الأداء أثر على مفهوم و مشاركة الشركاء.

٣. ضعف الإيجابية وتفاعل الشركاء مع البرنامج والاستفادة في بعض المدارس.

٤. بعض الجهات حصرت المشروع في التبرعات و الأعمال التطوعية لتحسين بيئة المدرسة.

٥. مازال المشروع في خطواته الأولى متعثرا بين وضوح الرؤية والنجاح في التطبيق وهذا الأمر طبيعي في كلّ المشاريع المستجدة ناهيك عن جاهزية البيئة.

وأعتقد أنّ تفعيل المشروع سيأتي مع التطبيق والوقت والاستفادة من الخبرات المحلية والعربية والعالمية في هذا المجال.. وكذلك الاستفادة من المراكز الاستشارية التربوية التعليمية التي تعيين بالخبرات والاستشارات والتدريب، فالخطوة الطموحة الجادة تتبعها خطوات.... وستتمكن الوزارة - بحول الله - من مواصلة خطواتها في موضوع الشراكة المجتمعية كاستراتيجية هامة يؤمل عليها في بناء جيل متمكن من معارفه و مهاراته و خبراته.. جيل مؤهل لمواجهة تحديات القادم والمستقبل بجدارة وكفاءة إذا ما تابعت تطبيق التجربة وتعهدتها بالدراسة والتقويم المستمر واستثمار جميع ذوي العلاقة والخبرات المنفذة والمطبقة لهذا المنجز... والله الموفق.

15

العمل التطوعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد : الدكتورة هلا السعيد
أكاديمية وباحثة في مجال شؤون الإعاقة

تعريف العمل التطوعي:

يعرف العمل التطوّعي على أنّه عمل خير من أجل مساعدة، أو مساندة، أو تنمية، أو نيل الثواب والأجر، وهو لا يهدف إلى الربح، ولا يُنتظر منه أي مردود مادي في المقابل، ويعد التطوع نوعاً من أنواع الدعم والمآزرة بين البشر، وهو نابع عن خلق عالي وعظيم، ويعتبر عملاً سامياً وجميلاً.

التطوع هو:

- **جهد نابع عن إرادة ذاتية.**
- **جهد قائم على خبرة ومهارة مكتسبة ذاتياً.**
- **الجهد المبذول لا يقابله جزاء مادي وإن قابله فهو يقل عنه بحيث يكون الجزاء المعنوي مثل شهادة شكر وغيره.**
- **تضحية بوقت أوجهد أومال.**
- **ليس هناك شرط الأعداد العلمي المسبق للتطوع.**

المجتمع والعمل التطوعي

إن العمل التطوعي يعكس وعي المواطن وإدراكه لدوره في المجتمع وبالتالي انتماءه لهذا المجتمع.

إن العمل التطوعي هو الجهد الذي يبذله المواطن من أجل مجتمعه أو من أجل جماعة معينة دون توقع جزاء مادي مقابل جهوده سواء كان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أو المال.

إن العمل التطوعي هو جهد إرادي يقوم به الفرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا بتقديم خدماتهم للمجتمع أو لإحدى فئاته.

إذ يمكن الاستنتاج بأن التطوع هو حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين ولكن يجب أن لا ينظر إلى العمل التطوعي بمنظور مثالي من حيث أهداف ودوافع الأفراد الذين ينخرطون بالعمل التطوعي ، حيث قد تكون هناك أهداف غائية وإن كانت غير مباشرة للأفراد والتي قد تؤثر على العمل التطوعي بالاتجاه السلبي أحياناً.

جميل أن يُكرِّس الإنسان جزءًا من وقته لمساعدة الآخرين، حيث يقوم بدور إيجابي ودون مقابل مادي ابتغاء مرضاة الله ونَيل ثوابه، وهذا من شأنه أن يعطي للمتطوع ثقةً بالنفس وحبًّا للآخرين وإحساسًا بالمسؤولية وملئا لوقت فراغه بما ينفع ولا يضرّ، ولعل تقديم العون والمساعدة للفئات الأشدّ ضعفًا له الأجرُ الكبيرُ عند الله.

وهنا يأتي سؤال هام أعرضه نظرًا لطبيعة عملي مع ذوي الإعاقة، فما أهمية التطوع بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؟ وكيف يمكن تقديم العون والمساندة للأم؟ وما الفائدة التي تعود على المتطوع نفسه؟

فتكون الاجابة....أن نظرة الناس لذوي الإعاقة قد تغيَّرت، فقد أصبح لدى الناس وعيٌ أفضل بهذه الفئة حيث يقبل الناسُ على تعليم هذه الفئة حرفةً معينةً ومحاولة إيجاد وسائل تؤهِّلهم للعَيش بصورة طبيعية كالأشخاص الأسوياء.

وأن الشباب لديهم وقتُ فراغ كبيرٌ خلال فترة الإجازة الصيفية، فلماذا لا يستثمره في عمل تطّوعي مثل هذا؟! وهناك العديد من الأشخاص الذين يحصلون على دورات تدريبية في تخصصات الإعاقة المختلفة استعدادًا منهم ورغبةً في العملً مع هذه الفئة.

وجديرٌ بالذكر أن هناك دراسةً ميدانيةً عن «التطوع في العالم العربي» قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أظهرت أن الشباب من سنّ ١٥ حتى ٣٠ عامًا هم أقل فئة مهتمة بالتطوع، برغم إمكانات وقدرة الشباب في هذا السن للقيام بأعمال تخدم المجتمع بصورة فائقة.

ويرجع إحجام الشباب في العالم العربي عن التطوع إلى عدة أسباب منها:

١- التنشئة الأسرية التي أصبحت تهتم فقط بالتعليم دون زرع روح التطوع وبثّ الانتماء ومساعدة الآخرين.

٢- كما أن مناهج وأنشطة المدارس والجامعات تكاد تكون خاليةً من كل ما يشجِّع على العمل التطوعي.

٣- هذا إلى جانب الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها معظم الشباب من الأسباب التي تدفع البعض للبحث عن عمل والانخراط به، وبالتالي عدم وجود وقتٍ كافٍ للتطوع.

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة الكثير من المطالبات والدعوات الرسمية وغير الرسمية من قبل مؤسسات وجهات عدة لإطلاق فعاليات توعوية تشجع الشباب لمواصلة التطوع في مجالات تخدم المجتمع، وتروج لأهميتها، لكن تبقى أغلب الاستجابات المتاحة مجرد محاولات لا ترتقي إلى المشاركة الفاعلة، ولا تحقق نتائج إيجابية ملموسة تؤثر بشكل ما في المؤشر العام للتطوع خاصة في مجال الإعاقة.

أهداف العمل التطوعي مع ذوي الإعاقة :

ان من أهم أهداف العمل التطوعي تنمية روح الانتماء لدى الشباب عن طريق إحساسهم بإدراك أهميتهم وولائهم للمجتمع الذي ينتمون إليه، حيث يقدمون إليه برضى واقتناع من جهدهم مقابل ما يحصلون عليه من حقوق من هذا المجتمع ،كما يثير دافع التطوع الحوافز الإيجابية التي تعمل على رفع مستوى الأداء والسرعة في الإنجاز وزيادة معدل إنتاجية العمل، وتحويل الطاقات العاجزة والمعطلة إلى طاقات عاملة ومنتجة، وشغل أوقات الفراغ بطريقة إيجابية تعود على المتطوعين لاكتساب الخبرات البناءة.

من رأيي أن ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني، ومراعاة ظروفهم ومساعدتهم واجب وطني وإنساني، كما أن احترام القوانين الخاصة بهم دليل على رقي المجتمع وتحضره.

مؤسسات تهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة والعمل التطوعي:

يوجد لدى العديد من الجمعيات التي تهتم بالعمل التطوعي نشاطات فاعلة من خلال فِرَق مختلفة ومتعددة مثلا: «فريق سواعد لذوي الإعاقة»، حيث كان أفراد الفريق قبل تكوينهم يجتمعون يومي الاثنين والثلاثاء، ومع مرور الوقت فكرت إدارة الجمعية في الخروج بفريق «ذوي الإعاقة سواعد»، لتحقيق عدة أهداف سامية منها: مساعدة هذه الفئة العزيزة، للخروج من قوقعة الإعاقة، ومساعدة أسرهم، وقد حصل الفريق على دعم العديد من رجال الأعمال..

النتائج الإيجابية للتطوع بالمراكز التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة :

إن التطوع في مراكز ذوي الإعاقة لها نتائج ايجابية تظهر في تغيير النظرة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يؤدي إلى وعي أفضل بهذه الفئة، ومحاولة إيجاد وسائل تؤهِّلهم للعَيش بصورة طبيعية كالأشخاص الأسوياء، مثل تعليم القراءة والكتابة لذوي الإعاقة، والتطوع في الأنشطة الرياضية الخاصة بهم، وحمل ونقل الأطفال ذوي الإعاقة على الكراسي المتحركة وغيرها من المساهمات البسيطة.

الصفات الإنسانية والاجتماعية للمتطوعين بالعمل مع ذوي الإعاقة :

تؤكد بعض الدراسات المعنية بالإعاقة، أن التطوع من أصعب المجالات خاصة في الإعاقة، لأسباب عدة منها أن المتطوع يجب أن يتحلى بصفات إنسانية واجتماعية معينة أهمها:

- الصبر والإحساس بآلام الآخرين.
- إضافة إلى خبرات أخرى متعلقة بمهاراته في التعامل مع احتياجات ذوي الإعاقة الذهنية، والتي تتطلب قدراً معقولاً من التخصص والمعرفة.
- فضلاً عن الصفات الشخصية: من قوة التحمل، التفهم، الطيبة.
- الشغف للتعلم عن ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم.

وأوضح إن كثيرا من الأشخاص والجهات يتجنبون التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ، ليس كبراً أو غروراً ولكن خوفاً من جرحهم أو الخطأ في قول شيء أو كلمة أو فعل من غير قصد، أوعمل شيء قد يسبب لهم ضيقاً أو ألماً.

وبذلك يتضح أن مجال العمل التطوعي هو جزء من الفطرة الإنسانية الايجابية التي نسعى لها جميعا من أجل مساعدة الآخرين وتسخير ما وهبهم الله في خدمة الإنسانية والوطن من دون أي مقابل، أو طلب من الطرف الآخر، وأيضاً يعتبر التطوع مهماً في تسخير الطاقات والمواهب واكتشاف الذات، فالتطوع بحد ذاته لا تحده ديانة ولا جنس ولا مسافات، لأنه يعبر عن الطبيعية الإنسانية التي فطرت من الأساس على مساعدة الآخرين.

والإعاقة ليست إلا إعاقة إرادة، وهذا ما أثبته العظماء من ذوي الإعاقة، ومازالوا يتزايدون في شتى المجالات وبذلك يتضح أحياناً أن التعامل مع الأشخاص ذي الإعاقة ليس بالصعب، ولكنه يحتاج إلى بعض المهارات، التي يجب أن يكتسبها المتطوع إذا التحق بهذا السرب، ولا بد أن ندرك أن مجالات العمل التطوعي متعددة، ولذا فإنه لا بد للمتطوع أن تكون لديه الرغبة في التعلم ومعرفة كل ما يتعلق بالفئة التي سيسخر وقته لأجلهم كي لا تكون نتيجة التطوع سلبية، وأهمها عدم الإلمام بكيفية التعامل مع بعض الفئات.

تحديات ومهارات خاصة

إن العمل التطوعي مع فئة ذوي الإعاقة يحتاج الى (الإنسانية – التقرب منهم أكثر– القراءة عنهم أكثر – فهم عالمهم أكثر).

وقد أثبت التاريخ عبر العصور والازمنة قصص نجاح ذوي الإعاقة في مجالات مختلفة كالرياضة والإعلام والادب والفن، إضافة إلى بقية المجالات الوظيفية الأخرى، ولكن لن نغفل أنه ما زالت هناك بعض التحديات في هذا المجال، خاصة حين تريد أن تثقف المجتمع بأن التعامل مع ذوي الإعاقة ليس صعباً كما يفسره البعض، وأنه يحتاج فقط إلى مهارات خاصة، وعندما يمتلك الإنسان نية حب الخير للجميع، ورسم الفرحة والبهجة لهم، لا أظن أنه ستصعب عليه تعلم، أو صقل بعض الصفات كالصبر، وعدم الشعور بالنفور، وإعطائهم الحب وأنه كلما تقربنا من هذه الفئة أصبحنا ندرك أكثر أنهم لا يحتاجون إلى شفقة أو إحسان، بل يحتاجون إلى المحبة والاحترام والتقدير، وأن التطوع مع ذوي الإعاقة متعة روحية لا تضاهيها أي مهنة، وخاصة حين نراهم يتواصلون معنا فرحين مبتسمين ويعبرون عن حبهم لنا من دون أي تردد، فهم يتحدثون بالفطرة حول كل ما يجول في خاطرهم. وبذلك التطوع في مجال الإعاقة يحتاج إلى مهارات مختلفة حسب نوع الإعاقة، فالتعامل مع ذوي الإعاقة السمعية يختلف عن التعامل مع ذوي الإعاقة البصرية والحركية والذهنية.

لا شك أن للتطوع قيمة كبيرة في كافة المجالات، وبالذات التطوع لخدمة فئة بحاجة لمن يمد لها يد المساعدة ويتابع احتياجاتها النفسية والحياتية والاجتماعية، ويساندها في التواجد داخل المجتمع ويستمع إليها، ويقدم لها الخدمات الطبية والعلاجية والنفسية، إضافة إلى مساعدة الأسرة في كيفية التعامل مع ابنها ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم المعنوي اللازم لها.

النقص بعدد المتطوعين في مجال خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة:

من الملاحظ أن هناك نقصاً في عدد المتطوعين في مجال الإعاقة، حيث نلاحظ تواجد القليل منهم في الفعاليات والمناسبات الاحتفالية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهم يشاركون بشكل عام في التنظيم، أما المشاركة التطوعية في المجالات الخاصة باحتياجاتهم المختلفة فهي قليلة، لذلك الحاجة تتطلب ضرورة العمل على تشجيع التطوع في المجالات المتخصصة المرتبطة باحتياجات ذوي الإعاقة، من خلال الملتقيات والفعاليات التوعوية، إضافة إلى أهمية قيام رجال الدين بالتوعية بأهمية وعظم أجر من يخدم هذه الفئة، لجذب وتشجيع الشباب على التطوع.

أهم الصعوبات باستقطاب متطوعين في مجال ذوي الإعاقة:

هناك صعوبات عدة لاستقطاب متطوعين في مجال الإعاقة، منها كون المتطوع غير مؤهل للتعامل مع طبيعة هذه الفئة، وأيضا هو بعيد عن الظروف المحيطة بحياة ذوي الإعاقة وتصرفاته وأسلوب تفكيره وأيضاً الاستعداد النفسي، فيجب أن يكون عنده الاستعداد النفسي للصبر والتحمل وتفهم احتياجات ذوي الإعاقة.

لتفعيل العمل التطوعي مع ذوي الإعاقة:

أولا: يجب أن تكون مؤهلات المتطوع متعمقة واختصاصية حتى يعطى المردود الأفضل.

ثانيا : أن تكون هناك جمعية تطوعية لخدمة ذوي الإعاقة على مستوى الدولة، من خلال التواصل معهم بجميع الوسائل المتوافرة، لعمل الملتقيات الدورية والورش التدريبية والتأهيلية لهم.

ثالثا : ضرورة إنشاء أكاديمية علمية، ويكون بها مختصون بالدراسة والأبحاث الميدانية حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مناطق الدولة، ووضع خطة شاملة لتنميتهم ورعايتهم، ومواجهة الأسباب التي أدت إلى نقص الكوادر المواطنة المؤهلة في هذا المجال.

رابعا : يجب أن تتبنى الجهات الرسمية والعاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على تنفيذ برامج لتأهيل المتطوعين، وخدمة فئة ذوي الإعاقة بشكل جيد من خلال دورات خاصة للتطوع في خدمة ذوي الإعاقة.

خامسا : وأن يكون هناك تطوع أيضاً من قبل أولياء أمور ذوي الإعاقة لمساعدة غيرهم ممن هم أقل خبره منهم في التعامل مع ذوي الإعاقة، وتشجيعهم على الاستمرار والتغلب على المشاكل التي يواجهونها.

ارضاء الذات وارضاء الله :

إن التطوع وبشكل خاص في مجال ذوي الإعاقة لا يحتاج منا سوى شيء واحد هو الرغبة، فإن رغبت في أن تحدث تغييراً في هذه الفئة وفي نفسك أيضاً وترضي بها ربك، حينها سيتجه سلوكك لا إرادياً إلى التعامل معهم بطريقة عفوية، وذلك عن طريق الاطلاع على احتياجاتهم، والإلمام بطريقة التعامل معهم من خلال التواصل مع المؤسسات الخاصة برعاية ذوي الإعاقة، إضافة إلى القراءة والاطلاع عن هذه الفئة التي ستزيد من شعورنا بالرضا الذاتي والسعادة التي ستصلك من دون توقف من خلال هذا العمل.

التطوع عمل إن لم ينبع من الداخل وبنية صافية، لن يصبح تطوعاً، فالمتطوع عليه أن يخلع رداء الأنانية ويبتعد عن الشخصنة، وأن يعمل بروح الفريق الواحد والهدف الواحد، وهو الارتقاء بالعمل الاجتماعي والخيري والإنساني من دون انتظار أي مقابل أو إشادة.

دور وزارة الشؤون الاجتماعية :

يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية ضرورة توعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي في ميدان ذوي الإعاقة في الدولة، ومحو الاتجاهات السلبية عن الإعاقة، وبناء اتجاهات إيجابية من شأنها تشجيع التطوع في هذه المراكز، مع الضرورة لقيام المؤسسات الحكومية والمحلية والخاصة في الدولة بالاحتفال بيوم التطوع العالمي، عن طريق تشجيع الموظفين على القيام بأعمال تطوعية في هذا اليوم، لمختلف فئات المجتمع ومن بينهم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.

المتطلبات العامة لتنمية العمل التطوعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع :

- من الضرورة تفعيل العمل التطوعي في مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة، بحيث يكون جزءاً من سياسة هذه المراكز وتوجهاتها العامة، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات وتشجيع للمتطوعين الذين يقدمون على العمل التطوعي في مراكز ذي الإعاقة وفتح المجال لهم لخوض هذه التجربة.
- أهمية بناء قاعدة بيانات معلوماتية عن الأشخاص الذين لديهم استعداد للعمل التطوعي، واستفادة مراكز ذوي الإعاقة من هذه القاعدة في استقطاب وجلب المتطوعين.
- أهمية تخصيص ساعات دراسية إلزامية لطلبة الجامعات والكليات، تكون ضمن متطلبات التخرج، بحيث يقدِّمون فيها جهودهم التطوعية للمجتمع وفئاته الخاصة.
- ضرورة عمل الدراسات التي تساعد بالتعرف على مستوى الاحتياجات التطوعية لمراكز تأهيل المعاقين في الدولة، ومواصفات المتطوعين الذين تحتاجهم، وأوقات التطوع

المفضلة، إضافة إلى التعرف على الفروق في الاحتياجات التطوعية بين مراكز ذوي الإعاقة في الدولة، وذلك تبعاً لمتغيرات نوع المركز ونوع الإعاقة وإمكانية الاستفادة من نتائج الدراسات وتعميمها على مراكز تهتم بفئة ذوي الإعاقة لتفعيل سياسات العمل التطوعي فيها.

- غرس مبادئ العمل التطوعي لدى النشء من خلال المناهج والمقررات الدراسية. وإجراء زيارات ميدانية لمراكز ذوي الإعاقة ضمن الأنشطة المدرسية.
- أهمية الإشارة لوجود حاجة لمتطوعين في مراكز تأهيل المعاقين في الدولة، خاصة في مجالات الأنشطة العامة، وضبط الطلبة والرقابة عليهم، الخدمات العلاجية المساندة، بالإضافة إلى المجالات المرتبطة بمجال التأهيل المهني والتشغيل.

أن أكثر الاحتياجات التطوعية في مراكز ذوي الإعاقة هي في مجال الأنشطة العامة، وهناك الكثير من الأنشطة التي تنظمها مراكز ذوي الإعاقة، كالمسابقات الرياضية والفنية والرحلات والزيارات الخارجية، تتطلب الإشراف على الطلبة ومساعدتهم أثناء النشاط، حيث لا تكفي الكوادر العاملة لضبط هؤلاء الطلبة خلال أجواء النشاط.

دور وسائل الإعلام المختلفة بتوعية المجتمع للعمل التطوعي مع فئة ذوي الإعاقة:

أولا: وسائل الإعلام التقليدية (المرئية، المقروءة، المسموعة) يلزمها القيام بدورها الايجابي بتوعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي.

ثانيا: الوسائل الحديثة (النت الفيس بوك، السوشيال ميديا) ضرورة العمل على وسائل الإعلام الرقمي الإلكتروني باجتذاب المتطوعين وتوفير عملية التسجيل الإلكتروني للعمل التطوعي.

الدور الايجابي لوسائل الإعلام بتوعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة:

- الدور الإيجابي بالتوعية بالبرامج التطوعية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوضيح مدى أهميتها على الصعيد الشخصي والصعيد المجتمعي.
- الدور الإيجابي بتوعية المجتمع لأهمية العمل التطوعي مع فئات ذوي الإعاقة ومردودها على المتطوع الدنيوية والدينية.
- الدور الإيجابي بتوجيه دور الجمعيات ذات النفع العام في الدولة نحو العمل التطوعي في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة الملتحقين في المراكز لما له من أهمية في تطوير الخدمات المقدمة لهذه الفئة.
- الدور الإيجابي بإبراز النماذج التطوعية الناجحة.

وبذلك يظهر الدور الموجه لوسائل الإعلام المختلفة نحو إبراز أهمية العمل التطوعي وأثره على الفرد والمجتمع، وتوجيه المستهدفين للتطوع في مجال ذوي الإعاقة.

التعزيز بالعمل التطوعي مع فئة ذوي الإعاقة:

كما يجب أن نشجع العمل التطوعي للأشخاص الراغبين بالعمل التطوعي مع ذوي الإعاقة بتخصيص جوائز للمتطوعين المتميزين، الذين يحملون رسالة التطوع، ويشاركون المجتمع في أنشطته المجتمعية.

ذوي الإعاقة والتطوع:

ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التطوع، واطلاعهم على كل ما يمكن أن يخدمون به، والاستفادة من أفكارهم لدمجه بالمجتمع.

16

مبـادرات مجتمعيـة

بقلم: الدكتور عادل أحمد المرزوقي
نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية

تتسابق المؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك الجمعيات الخيرية والمجتمعية لتقديم مبادرات مجتمعية مبتكرة، بهدف حشد الجهود نحو تنمية موارد مالية من التبرعات أو نحو ذلك، أو الترويج لأفضل الممارسات في مجالات تخصصها، أو دعم تبني قضايا مجتمعية أو غير ذلك. وفي الحقيقة تصميم المبادرات المجتمعية علم له أصول وقواعد حتى تحقق هذه المبادرات المرجو منها. حيث يواجه أصحاب القرار في العديد من المؤسسات صعوبة في تحديد الآلية الأفضل لاختيار قضية ما لتكون محوراً لمبادرة مجتمعية ما، أو اختيار مبادرة لدعم ومساندة قضية ما دون غيرها.

واستناداً إلى كتاب «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، لمؤلفيه فيليب كوتلر ونانسي لي، والذي صدر عام ٢٠٠٥ م، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية في عام ٢٠١١ م، يؤكدان فيه أنه يجب على أصحاب القرار الإجابة على الأسئلة الآتية عند تبني مبادرة ما: كيف تدعم المبادرة المجتمعية أهداف المؤسسة الإستراتيجية؟ وإلى أي مدى تمثل القضية التي ستتبناها المبادرة المجتمعية مشكلة اجتماعية، أو بيئية، أو اقتصادية؟ وماذا سيكون رأي أصحاب المصلحة حال المضي قدماً في هذه المبادرة؟ وهل قضية المبادرة المجتمعية يمكن أن يتحمس لها موظفونا؟ وهل سيشجع قيامنا بتبني تلك المبادرة المجتمعية الآخرين المهتمين بها على التواصل مع المؤسسة طلباً لتقديم التمويل؟ وكيف لنا أن نعرف أن قضية المبادرة المجتمعية هي قضية الساعة؟ كما يتحدثا في كتابهما عن أغراض تصميم مبادرات مجتمعية، حيث ذكرا ستة أغراض رئيسة منها: «الترويج للقضايا» والذي تقوم المؤسسة من خلاله بتقديم الأموال أو المساهمات العينية أو موارد مؤسسية أخرى لزيادة الوعي والإهتمام بقضية مجتمعية. وكذلك «التسويق المتصل بالقضايا» حيث تلتزم المؤسسة بتقديم مساهمة أو التبرع بنسبة مئوية من الإيرادات لقضية محددة بناء على مبيعات المنتجات في فترة محددة لصالح مؤسسة غير ربحية أو قضية مجتمعية. إضافة إلى «التسويق الاجتماعي المؤسسي» وتقوم المؤسسة من خلاله بدعم تصميم أو تنفيذ حملة لتغيير السلوك أو الدعوة لنصرة قضية ما. وكذلك «العطاء الخيري المؤسسي» وتقدم المؤسسة عبره مساهمة مباشرة إلى مؤسسة خيرية أو قضية ما، ويكون ذلك في صورة هبات نقدية أو تبرعات أو خدمات. و«التطوع المجتمعي» والذي تدعم المؤسسة الموظفين أو الشركاء أو الحاصلين على امتيازها بالتطوع بوقتهم من أجل مساندة المنظمات أو المجتمع المحلي. وأخيراً «ممارسات الأعمال المسؤولة مجتمعياً» حيث تتبنى المؤسسة وتنفذ ممارسات أعمال واستثمارات اختيارية تدعم قضايا إجتماعية تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع وحماية البيئة. وأجريا فيليب كوتلر ونانسي لي مقابلات مع ٢٥ مديراً يعملون في الشركات الأمريكية العملاقة مثل: مايكروسوفت، وجونسون آند جونسون، وآي بي ام، لإلقاء الضوء على أفضل الطرق والوسائل التي تمكن الشركات من تعظيم مساهماتها المؤسسية في القضايا المجتمعية وقياس تأثيرها، حيث قدم هؤلاء المديرون نصائح ثمينة حول أفضل تلك الممارسات عند تصميم مبادرات مجتمعية منها: اختيار عدداً قليلاً فقط من القضايا المجتمعية لدعمها، واختيارالقضايا محل اهتمام في المجتمعات التي تزاول بها أعمال المؤسسة أو الشركة. وكذلك اختيار القضايا المتوافقة مع رسالة المؤسسة وقيمها ومنتجاتها وخدماتها. إضافة إلى ذلك، اختيار قضايا محل اهتمام أصحاب المصلحة. واختيار القضايا التي يمكن دعمها على المدى البعيد..، اختيار مبادرات ترتبط بطبيعة خبرة المؤسسة أو الشركة لتسهيل تفعيلها بكفاءة وفاعلية.

وفي الختام، قدما المؤلفان الشهيران «فيليب كوتلر» و«نانسي لي» في كتابهما الشهير «المسؤولية الاجتماعية للشركات» بعض الممارسات الأفضل لتصميم مبادرات مجتمعية فاعلة منها: تشكيل فرقاً داخلية للعمل من مختلف الأقسام والإدارات في المؤسسة لإثراء عملية وضع الخطط، وإشراك كافة أصحاب المصلحة عند تصميم المبادرة، وتحديد أهداف واضحة قابلة للتحقيق والقياس، ووضع خطة للتواصل الداخلي والخارجي بشأن المبادرة المجتمعية، وأخيراً الحصول على دعم الإدارة العليا لغايات تفعيل هذه المبادرات المجتمعية.

17

تطوير الفكر التنموي المستدام للمجتمعات العربية

إعداد : الاستاذة اسيا مالك محى الدين سراج الدين
أمين عام مجلس المسؤولية المجتمعية -ولاية الخرطوم
وزارة التنمية الاجتماعية- ولاية الخرطوم

مقدمــة :

لقد وردت مترادفات عديدة لتعريفات ومسميات التنمية الاجتماعية والبشرية فقد جاء التقرير العالمى للتنمية الاجتماعية باسم تقرير التنمية البشرية بينما أخذ المسمى العربي تقرير التنمية الإنسانية وفى بعض الأروقة العلمية ربما يبرز مسمى التنمية المجتمعية وأيًا كان المسمى فإنه من الضروري الاتفاق على مفهوم التنمية المتعلقة أو المنعكسة على الناس.

وقد تطور مفهوم التنمية الاجتماعية منذ مرحلة الحرب العالمية الثانية وكانت تفهم بمقدار ما يحصل عليه الإنسان من السلع والخدمات ثم دخلت المؤشرات الاجتماعية رويد رويدا، ومفهوم التشاركية فظهر مفهوم التنمية بالناس وللناس ومن أجل الناس ثم نشطت وثائق الحقوق في الإطار التنموي فظهر مفهوم التنمية المرتكزة على الحقوق Rights- based Development

والآن الحديث عن التنمية المستدامة وغني عن القول إن ما حدث من تطور له سببان عموما الأول تطور الممارسة وظهور المشكلات والثاني تحسن فهم الناس للتنمية الاجتماعية.

مفهوم التنمية المستدامة :

يؤمن مفهوم التنمية المستدامة الحديث أن التنمية في جوهرها تنمية بشر وليست إقامة مرافق وتطويرها وأنها لا تقتصر على المفهوم المحدود لتنمية القوى العاملة بالتدريب والتعليم وإنما تتجه لبناء البشر القادرين على النهوض بالمهام التنموية الأساسية.

وأن التنمية يجب أنْ تكون في صالح الفقراء والطبيعة وفرص العمل وأنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة وهى تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم ، وأن التنمية يجب ان تُعنَى بالنمو والعدالة والتمكين والمشاركة والاستدامة والتصدي للفقر والبطالة من خلال تكوين وتوظيف القدرات لتحقيق الرفاه وتوظيف ذلك في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والإبداعي.

وكذلك يجب أن ترتبط التنمية بالحقوق التي وردت في مسودة الحقوق بالدستور القطري العربي الذى يجب أن يعبر عن التعاقد الاجتماعي بين المكونات المجتمعية من ناحية وبين الدولة والمجتمع من ناحية أخرى.

ويجب الاستفادة من الاطر العالمية للتطوير والمواكبة وتداول المفاهيم بين ما هو محلي وعالمي والقياسات والحوار بين الاجتماعي والاقتصادي أخذا في الاعتبار الأبعاد السياسية والثقافية كجزء لا يتجزأ من التنمية ومفاهيمها.

فلسفة التنمية المستدامة :

تُبنى فلسفة التنمية المستدامة في المنطقة العربية على مفهوم التنمية البشرية التي ترتكز على ميزانٍ دقيق تعرض عليه الأمور كي يميز ما بين المعقول والمرفوض لتحقيق الأهداف المنهجية في جميع مناحي الحياة دون إفراط مشحون بالعواطف والخيال أو تفريطٍ يهبط بمقام المراد كل ذلك مبني على قدرات الإنسان العربي ومهاراته في تطبيق العلوم وتناول الفلسفة ليس للتسجيل أو التدوين بل إلى تحقيق التطبيق الممكن والمتاح والريادي في إطار تأكيد مبدأ الوطنية والمواطنة والهوية العربية ، ولكن من المهم أنْ نخالط الأفكار والتجارب والعلوم الإنسانية العالمية وأن ينتقي ما يجلب المنافع والتطور والارتقاء بحركة العمل المفيد والجامع للصف العربي والموحد للكلمة.

يجب أن تنبني الفلسفة والمفهوم على الاستقراء الصحيح والاستدلال السليم والاستنباط العلمي الذي يأخذ في الاعتبار فهم الواقع واستخدام الدليل الرصين، كما يجب الأخذ في الاعتبار خلق روح التدافع الحسن الذي لا يحدث تضادا أو تعارضا والمؤسس على الأسلوب المناسب والإمكانيات المتوافرة.

نقاط رئيسة في إحداث التنمية المستدامة :

ا- توضيح الأدوار والمسؤوليات لمثلي الدعم الرئيسين وإثارة القضايا الملحة وحشد الرأي الرسمي والشعبي للوقوف خلفها ومناصرتها.

ب- إتاحة فرصة سانحة لممارسة حوار وطني بناء يسهم في حل كافة القضايا من خلال المراجعة الدائمة والمتعمقة للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمشاركة أفضل الخبرات لكافة الأطراف الوطنية والحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ج- المساهمة في إعادة توزيع الموارد من خلال مناقشة وعرض الأولويات الوطنية والاتفاق عليها.

د- المساهمة في تحقيق الاتفاق حول القضايا والإجماع الوطني بخلق المفاهيم والعلاقات المتوازنة بين الشركاء الوطنيين من خلال عرض البيانات والمعلومات بصورة منصفة ومحايدة.

قياس التنمية :

يجب أن نقرر أن مفهوم التنمية المستدامة في إطار التنمية

البشرية قد سار بصورة أسرع من عملية القياس إذ أنَّ القياس لم يواكب المفهوم بنفس الوتيرة وربما كان هذا طبيعيا... ولكن يجب الاجتهاد أكثر في عملية القياس... وتطويرها والارتقاء بها لمتابعة التطورات في الميدان ومعايرتها وتقييمها.. ومن ناحية أخرى فإن عملية قياس التنمية من المسائل الضرورية للاتفاق حولها وهي مرتبطة بقاعدة البيانات الوطنية لإعداد وتركيب المؤشرات ويكمن التحدي الرئيسي هنا لأن مسألة إنتاج البيانات الدورية غير منتظم كما أن حجم العينات واختلافها لا يُمكّن من المقارنة بين الدول العربية والدول الشبيهة بصورة واضحة ومفيدة.

18

المسؤولية المجتمعية تجاه داء السكري في دولة قطر

إعداد: الأستاذة نواعم السادة

متخصصة وباحثة في مجال المسؤولية المجتمعية

تَزَايَدَ اهتمام الحكومات والأفراد والقطاع الخاص في دول العالم كافة وخاصة المتقدمة بمنظمات المجتمع المدني التي ارتبطت بمفهوم المسؤولية المجتمعية، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية و الصحية و التعليمية، وتعتبر هذه المنظمات من أهم عوامل دعم و استقرار المجتمعات المتقدمة ، فهي تشكل القطاع الثالث للحياة الحديثة مع الحكومة والقطاع الخاص و تساهم في تطوير ورفاهية المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة كما أنها تعلب دور رئيسي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وفي إطلاق المبادرات التي من شأنها تعزيز روح المشاركة وتحمل المسؤولية بين أطراف المجتمع كافة وفي كافة المجالات كما أنها تخفف جزءا من الأعباء عن الدولة وتُحمل المواطن جزءا من المسؤولية.

وفي مجال الصحة الذي يلقى اهتمام بالغ من الحكومات والقطاع الخاص والأفراد على حد سواء يحظى داء السكري باهتمام بالغ كونه من الأمراض المزمنة ومن مسببات الوفيات بسبب مضاعفاته الخطيرة على صحة المصابين، ويعد السكري مشكلة عالمية ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى إصابة أكثر من ٤٢٢ مليون شخص بالغ بالسكري على الصعيد العالمي.

وقد تعددت التجارب الدولية في المسؤولية المجتمعية في مجال الصحة وخاصة فيما يتعلق بمرض السكري وهنا سوف نستعرض تجربتين لكل من دولة الكويت وسلطنة عمان، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- نجد تجربة دولة الكويت التي تأسست فيها رابطة السكر الكويتية تحت مظلة الجمعية الطبية الكويتية وتضم أكثر من ٣١٠٠٠ عضو مسجل وتعمل بالتعاون مع الاتحاد الدولي للسكري وهي منظمة تشمل أكثر من ٢٣٠ منظمة محلية للسكر في أكثر من ١٧٠ دولة وإقليم، تعمل رابطة السكر الكويتية على رفع الوعي بمرض السكر وتوفير ورش عمل للمجتمع الطبي وغير الطبي لمشاركة آخر التطورات المتعلقة بمرض السكر، و تتنوع أنشطتها و خدماتها مثل إقامة ورش عمل ودورات تدريبية وتثقيفية للمصابين بالسكري، وتوفير مستلزمات العلاج بأسعار رمزية، إصدار نشرات ومجلات دورية تتضمن كل ما هو جديد في مجال السكر، تنظيم المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية في مجال السكر وتدعيم العلاقات والاتصالات مع الهيئات الخليجية والعربية والدولية المهتمة بعلوم السكر لمواكبة التقدم والتطور العلمي وغيرها.
- وفي سلطنة عمان تأسست الجمعية العمانية لمرض السكري في عام ٢٠٠٩م، وتهدف إلى نشر الوعي وتثقيف المجتمع حول مرض السكري والتعاون مع الجهات المختلفة للحد من المرض وتقليل انتشاره ومضاعفاته الخطيرة. وتعمل الجمعية على الارتقاء ورفع المستوى العلمي والمهني للعاملين في حقل مرض السكري بمختلف اختصاصاتهم من خلال عقد ورعاية المحاضرات والدورات والورش التدريبية والمؤتمرات في مجال رعاية مرضى السكري والعمل على تشجيع تبني نمط حياتي صحي في المجتمع كأساس للوقاية من مرض السكري، بالإضافة إلى تشجيع ودعم البحوث العلمية في مختلف الجوانب ذات العلاقة بمرض السكري والعمل على بناء وتوطيد علاقات التعاون وتبادل الخبرات بين الجمعية ومختلف الجمعيات والهيئات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مرض السكري.

وفي دولة قطر تستند رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على أربع ركائز أساسية، إحداها هي «التنمية البشرية» والتي تعبر عن طموح دولة قطر في نشر الصحة الجيدة بين السكان على المستوى البدني والنفسي، وتتشابه الجمعية القطرية للسكري التي أنشئت في عام١٩٨٥ مع نظيراتها السابق ذكرهم فنجد تطابق أهداف الجمعية القطرية للسكري مع أهدافهم، كما تتنوع الأنشطة التي تقدمها الجمعية وتشترك مع الجمعيات العربية والدولية في بعضها وتشارك الجمعية القطرية للسكري في إقامة المؤتمرات داخلياً والمشاركة في المؤتمرات خارجياً والتي تقام في الدول الأخرى وتتبادل الجمعية مع نظيراتها في مختلف دول العالم الخبرات المختلفة وتعمل على تطوير برامجها والكوادر العاملة فيها.

ويلعب المتطوعون دور كبير وهام في أنشطة وفعاليات الجمعيات المختلفة، وكذلك تساهم الجمعية في خفض نفقات العلاج من خلال حملات التوعية المتنوعة وتتبنى نشر الوعي بخطر داء السكري لتحقيق دورها وفقاً لاستراتيجية الصحة وصولاً لرؤية قطر٢٠٣٠

وبالرغم من الخدمات الصحية المتميزة التي تقدمها جمعيات السكري في مجال الوقاية والعلاج من مرض السكر إلا أن مرض السكري يواصل انتشاره ويزداد بشكل كبير ويشكل تحدي كبير لها بسبب التغيير المستمر في نمط الحياة العصرية الذي تسبب في قلة حركة ونشاط الأفراد، ثم الاستخدام الواسع لوسائل التكنولوجيا المختلفة التي تسهل الحياة وتقلل من حركة الأفراد وكذلك تزايد أنشطة الشركات وتنوع وسائل التسويق لمنتجات غذائية تؤثر على الصحة مما يغري الأفراد ويؤثر في نظامهم الغذائي.

ولابد من مواجهة هذه التحديات من خلال :

- استمرار تضافر الجهود المجتمعية المشتركة والعمل المتواصل لتوعية أفراد المجتمع بخطورة داء السكري
- وضع الاستراتيجيات وخطط العمل المناسبة التي تواكب التغييرات المتسارعة في العالم في مجال الطب والأبحاث ونمط الحياة.
- صياغة السياسات اللازمة للتصدي لحملات الترويج للمنتجات الغذائية التي قد تضر بالصحة.
- العمل على استغلال التطورات التكنولوجية لتسهيل الوصول للشرائح المستهدفة بهدف التوعية ونشر ثقافة الحياة الصحية.
- استمرار الجهود البحثية والعمل مع مراكز البحوث العالمية في مجال علاج داء السكري.
- تشجيع طلاب المدارس ممن يعانون من داء السكري على المشاركات التطوعية في أنشطة الجمعية وإلزام الشركات الغذائية والمطاعم بتقديم أطعمة خاصة بمرضى السكري مع توضيح مقدار مكوناتها وكمية السعرات الحرارية.

19

المسؤولية المجتمعية ومجالاتها في الجمهورية الفرنسية

إعداد : سعادة الدكتور محمد صديق
عميد كلية الاقتصاد والتجارة جامعة سليمان الدولية (تركيا)
رئيس الجمعية الدولية للاغاثة والتنمية باريس / فرنسا

تمت الاستجابة في الاتحاد الأوروبي للجدل المثار حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أواسط التسعينيات، وذلك عندما طلبت اللجنة الأوروبية من المنظمات احترام الجوانب الاجتماعية، فقد صدر قرار للبرلمان الأوربي لسنة ١٩٩٩ دعا الى إيجاد مدونة سلوك، تنظم الجوانب المتعلقة باحترام البيئة وحقوق العمل وحقوق الإنسان من طرف المنظمات الأوروبية، من أجل دعم موضوع المسؤولية المجتمعية كعنصر مهم في أجندة لشبونة [١] وصدرت عام ٢٠٠١ الورقة الخضراء للمسؤولية المجتمعية من طرف اللجنة الأوربية، وهو ما جعل المسؤولية المجتمعية في جدول أعمال منظمات الأعمال الأوربية حيث تغطي هذه الورقة مجموعة من المواضيع مثل إعادة هيكلة المنظمات من منظور المسؤولية المجتمعية، وإيجاد توازن بين العمل والحياة الشخصية ، ومدونات قواعد السلوك والحقوق الاجتماعية [٢].

وتعتبر الجمهورية الفرنسية من أكثر البلدان نشاطاً فيما يتعلق بالشق التشريعي للمسؤولية المجتمعية، حيث يتميز واقع المسؤولية المجتمعية في فرنسا بوجود أجهزة مختصة ومتوافقة مع آليات مؤسسية تُعزز التشاور والحوار الاجتماعي، وذلك بهدف تنظيم إطار شرعي ومؤسسي للمسؤولية المجتمعية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قانون ١٥ ماي/ آيار ٢٠٠١ وذلك بخصوص التعديلات الاقتصادية الجديدة (loi nouvelles régulations économiques2001 (les)) ((NRE. ويلزم هذا القانون المنظمات التي تم قبول أوراقها المالية للتداول في البورصة بأن تأخذ بعين الاعتبار في تقريرها الإداري الاعتبارات البيئية والاجتماعية، غير أن هذا الجهاز ليس لديه أي آلية صارمة لمتابعة التنفيذ وعقاب من يخالف بهذا الالتزام ، وتم إعداد مشروع قانون يتعلق بالالتزام الوطني تجاه البيئة تم عرضه في سنة ٢٠٠٩، وهو يركز على أهمية أن تكشف المنظمات عن الآثار التي تتسبب فيها نشاطاتها بيئيا واجتماعيا. ويوجد حاليا مؤشرين مهمين في فرنسا هما معيار(SD21000) الفرنسي والذي اعلن عنه في سنة ٢٠٠٣ من طرف جمعية التوحيد القياسي l'association française de normalisation AFNOR ويدعو إلى الإهتمام بالتنمية المستدامة. المؤشر الثاني هو L'AFAQ 100R صادر عن AFNOR في سنة ٢٠٠٧ ، وهو يعرض معايير لكيفية تطوير أداء المنظمة تجاه مسؤوليتها المجتمعية[1]

سياسات المسؤولية المجتمعية في فرنسا

× التشريعات والقوانين

١) إصلاح قانون الأسواق العامة في عام ٢٠٠٦ يجعله يأخذ بعين الاعتبار لسياسات التنمية المستدامة.

٢) قانون ١٥ ماي/ آيار ٢٠٠١، بخصوص التنظيمات الاقتصادية الجديدة Loi NRE والذي يدعو الشركاء الى مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد تقاريرها الإدارية.

٣) قانون ٢٠٠١/٧/١٧ والذي تم بموجبه إنشاء الصندوق الاحتياطي للمتقاعدين، ويلزم هذا القانون المجلس التنفيذي لهذا الصندوق بمراقبة السياسة العامة لهذا الصندوق بحيث تتجه سياسة الاستثمار فيه نحو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

× الأجهزة المؤسسية والعمومية لتعزيز ومراقبة احترام المسؤولية المجتمعية

١) الهياكل العمومية لتعزيز المسؤولية المجتمعية.

- المجلس الوطني للتنمية المستدامة ٢٠٠٣
- مشروع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢
- نادي التنمية المستدامة للهيئات والمؤسسات العمومية ٢٠٠٦.
- الوكالة الحكومية الفرنسية للمساعدة على التنمية ٢٠٠٧.

٢) هيئات عمومية مكلفة بمراقبة احترام التزامات المسؤولية المجتمعية

- نقطة الاتصال الوطنية المكلفة بمتابعة تطبيق مبادرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.
- الهيئة العليا للمساواة ومكافحة التمييز والتي تعمل على غرس السلوك الاجتماعي.

× الشهادات والمعايير

١) معيار المساواة المهنية (٢٠٠٤).

٢) الترتيب Vigéo: تقييم منظمات الأعمال التي تدمج المعايير الاجتماعية والبيئية ٢٠٠٢.

× مبادرات المنظمات الغير حكومية.

١) الدليل المنهجي 21000SD: دليل يوضح للمنظمات كيفية دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في استراتيجية وإدارة الشركة .

٢) مرصد المسؤولية المجتمعية للمنظمات: يضم ٨٠ منظمة وهدفه جمع معلومات عن المسؤولية المجتمعية والاستثمار المسؤول اجتماعيا.

٣) التزام الجمعية الوطنية لمراجعي الحسابات بمراجعة الحسابات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والبيئية ومعرفة ما إن كان لها أثر على الأداء البيئي.

وفي الحقيقة فإن أوروبا تقف في طليعة الدول التي تسعى إلى تعزيز وتنفيذ المسؤولية المجتمعية وممارستها في المجتمع الأوروبي ككل. وتختلف تجارب الدول في مجال المسؤولية المجتمعية من دولة أوروبية لأخرى، ففرنسا لا تؤمن بدور المنظمات في تفعيل وممارسة مفهوم المسؤولية المجتمعية بل قد تجد ضرورة في تدخل السلطات العمومية لفرض هذا الموضوع وتوجيهه وتنظيمه وتشارك فرنسا في ذلك كل من ألمانيا وبلجيكا أما دول أخرى مثل ايرلندا وانكلترا وهولندا فإنها تعطي دور أكبر للمنظمات في ممارسة المسؤولية المجتمعية وترى أن لها دوراً بارزاً في إنجاح الالتزام الاجتماعي من دون الحاجة إلى تدخل كبير من طرف السلطات العمومية.

وعلى العموم فإن معظم الدول الاوربية تشجع ممارسات المسؤولية المجتمعية سواء من خلال القوانين أو التوجيهات، أو من خلال اصدار نشرات وتقارير ومعايير لتقييم الأداء الاجتماعي. كما أنشأت العديد من الدول الأوروبية منظمات ومعاهد بحث تعنى ببرامج المسؤولية المجتمعية.

1. Conseil des barreaux de l›Union Européenne(CCBE); la responsabilité des entreprises et le rôle de la profession Européens «guide à l›attention des avocats Européens; Bruxelles; juin 2008;pp:6-7.

2. Le site SENAT, Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, (13/01/2011), www.senat.fr/ue/pac/E1776.html.

3. Christelle didier et Romain Huet; démarche stratégique pour une formation de décideurs responsables; Alliances pour la responsabilité sociale et environnementale; version V2; 20 Avril 2006;p: 05. 3Floriane Bouyoud; op.cit; pp: 42-43

20

الكـاريـزمـا وأركانهـا الثلاثـة

إعداد: الأستاذ عبدالله الحوطي
باحث في مجال المسؤولية المجتمعية

اتفقت أغلب الدراسات من حيث التعريف لُغةً على أن الكاريزما هي الجاذبية المُقنِعة التي يُمكن أن تلهم التفاني لدى الآخرين، والكاريزما كلمة يونانية الأصل ومشتقة من كلمة (هبة)!

واصطلاحاً فإن الكاريزما هي الصفة المنسوبة إلى أشخاص بسبب صلتهم المُفترضة بالقوى الحيوية المؤثرة كالقادة وغيرهم من أصحاب السُّلطة، والكاريزما اسم غير قابل للقياس أو التعظيم والتصغير فلا ينبغي أن نقول أن فلان لديه كاريزما قوية أو ضعيفة؛ كبيرة كانت أو صغيرة، فالكاريزما صفة تُنسب لصاحبها كما هي وغالباً ما أُشبِّه الكاريزما بالشمس التي مهما حُجبت بسحابة أو غابت في مغربها ستبقى شمساً، فهي لا تغيب بمزاياها وبشكلها وبوضوحها وبمواعيد ظهورها الثابتة، ولهذا فهي صفة يجب أن تكون ملازمة لصاحبها يتمكن بها من الوصول إلى التكامل المأمول في شخصه، وحتى يكون القدوة المؤثرة والباعث للإيجابية في حضوره وغيابه.

وحيث أن المسؤولية الاجتماعية في تعريفها هي علمٌ يعنى بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الفرد والمجتمع في الأمور المتعلقة بالحقوق والواجبات.

وبما أنها تقوم أي المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة واجبات أو عناصر رئيسية أولها (الفهم): أي فهم الإنسان لذاته وفهمه للآخرين، والثاني: (الاهتمام) ويعني الارتباط العاطفي بين الفرد والجماعة والقيم الاجتماعية للسلوك والأفعال التي تصدر من الطرفين، أما الأخير: فهو (المشاركة) أو الاشتراك للفرد مع الآخرين في القيام بأعمال ذات اهتمام مشترك لتحقيق الأهداف واستدامتها.

ويقابل تلك الثلاثة عناصر وبتمازج كبير ثلاثة أركان رئيسة للشخصية الكاريزمية وهي (الحب والتقدير والاحترام) تُؤطر للمسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في جانب تبادل القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة.

أولاً: التقدير

وهو منح العطاء أو التكريم للآخرين ويختلف في أنواعه، فيقدّم مادياً أو معنوياً أو كلاهما معاً، فالمادي قد يكون مالاً نقدياً أو عبارة عن إهداء ملموساً ويقصد به الإهداء العيني بناءً على الموقف الذي استدعى التقدير، كما يمكن أن يكون حِسيّاً عن طريق شُكر أحدهم شفهياً مقابل موقف أو مجهود قام به، والتقدير المكتمل للشخص المُقدّر ينبغي أن يكون في العلن وأمام منسوبي المنظمة أو العائلة، أو حتى في مواقع التواصل الاجتماعية المختلفة.

ثانياً: الاحترام

هو أحد القيم الحميدة التي يتميز بها الإنسان، ويُعبِّر عنه تجاه كل من حوله أو يتعامل معه بكل عناية والتزام.

وهناك قاعدة هامة مرتبطة بالتقدير والاحترام وهي أن – أي التقدير– يمنح من الذات للآخرين أما الاحترام فهو يبدأ من الذات، فمن غير المقبول أن يقوم الشخص بتقدير ذاته قبل الآخرين فهو حكم على نفسه بالنجاح قبل أن يبدأ وقبل أن يستحقه كالذي يحتفل قبل تخرجه رسمياً من الجامعة!

أما الاحترام فيبدأ باحترام الشخص لذاته، فالاحترام عادة لا يقابل إلا بالاحترام. وعندما يختلف اثنان اختلافاً حادّاً فغالباً ما تكون أول عبارة تُوجَه من أحدهما هي (احترم نفسك)! أي الزم الحدود الأدبية لذاتك وهو أمر فطري لأن ما قام به أحد طرفي الخلاف منافٍ للآداب والأعراف.

ثالثاً: الحب

رُكن ثري جداً بالعاطفة والمشاعر التي تُؤلِف بين الأنفس، ومن دونه يَفتقِد الإنسان للوئام مع الآخرين. وهو أمر هام للتواصل المثمر وتمهيد العلاقات الإنسانية وتعزيزها. كما أن الحب ركن يرتبط جذرياً بِنَظيريه الاحترام والتقدير، حيث إنه يتداخل معهما بشكل واضح وجليّ لأن الاحترام لن يكتمل إلا بالتقدير الذي يُمنح بعد أن يُغلّف بالحُبّ الصادق.

أما عن الأمور الجالبة للحب فهي متعددة، فالإيثار يعتبر ركيزة في تأسيس الحب مع الآخرين، ويكفي أن نستدل بحديث خير البشر نبينا محمد عليه الصلاة والسلام حينما قال (لا يُؤمِن أحدكم حتى يُحِب لأخيه ما يُحِب لنفسه)، فقام بربط الإيثار بالإيمان كقاعدة حثّ عليها ديننا الحنيف كي تُبقِي أواصر المحبة قائمة بين المؤمنين، كما أن هناك أمر آخر ربط التقدير بالحب وهو الإهداء ذلك العُرف الجميل والمورث للحب أكده محمد عليه الصلاة والسلام حينما قال: (تهادوا تحابّوا) ليلخّص النبي الكريم هذا المعنى العظيم بكلمتين وجعلهما دستوراً في حياة البشر، والهدية ليست في قيمتها المادية بل بوقعها المعنوي تجاه المُهدى إليه كَتذكُر مناسبة عزيزة أو إنجاز أتمّهُ ليجعل للإهداء البسيط قيمة عالية جداً وبكل تأكيد الكثير من الحب.

إذاً التقدير / الاحترام / الحب، أركان الشخصية الكاريزمية، وحتى يكون صاحب هذه الشخصية هو الإنسان الجاذب بروحه العطرة لدى مجتمعه يجب أن تكون هذه الشخصية احتوت على هذه الأركان وممارستها بكل صدق مع الآخرين. ومن يتمتع بهذه الميزة الرائعة كُثُرٌ- بفضل الله- ولكني أراها في شخص النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم سيد البشرية وأشرف خلق الله والمصطفى منهم، فمنذ خُلق وحتى توفّي لا هَمّ لهُ إلاّ أُمته، لا يُذكر أن أحداً من البشر قدّم الاحترام كشخصه الكريم، ولا منح التقدير كنفسه الزكية، ولا أعطى الحب كقلبه الكبير. قال عليه الصلاة والسلام (إنما بُعِثتُ لِأُتمّم مكارم الأخلاق) ولهذا كانت للنبي صلى الله عليه وسلم منزلة كبيرة لدى أهله وأصحابه وهو بكل تأكيد من صنع الكاريزما.

21

المواطنــة والمسؤوليــة الاجتماعية ...الفريضة الغائبة في التعليــم العربــي

إعداد : سعادة الدكتور كمال مغيث
المركز القومي للبحوث التربوية - مصر

المواطنة هي المساواة الكاملة على المستوى القانوني والواقعي بين جميع المواطنين الذين ينتمون لوطن واحد، في جميع الحقوق والواجبات كحقوق: التعليم والعمل والتنقل والتقاضي وحرية العبادة والتجنيد ودفع الضرائب والمشاركة السياسية والعمل العام والتعبير والحريات الشخصية والخاصة، وغيرها من حقوق يضمنها الدستور وتنظمها القوانين، وتلك الحقوق لا ينبغي التميز فيها بين المواطنين على أساس الدين والمذهب والنوع والعرق والثقافة والقبيلة أو العشيرة والإقليم وغيرها من تباينات متنوعة بين الناس في داخل الوطن الواحد، ولا شك أن جميع البلدان العربية تضم العشرات من تلك التمايزات بين مواطنيها مع اختلاف العناصر البشرية بين بلد وأخرى.

ويعتبر الإعداد للمواطنة أهم أسباب وجود المدرسة الحديثة في العصر الحديث، فقد هيمن على عالم العصور الوسطى نظام الطوائفية، حيث يتكون المجتمع من طوائف متنوعة ومختلفة على أساس الدين والمذهب والثقافة والمهنة والحي السكني.

وكان لكل طائفة من تلك الطوائف، ثقافتها ومصطلحاتها ونظام تعليمها الخاص ومثلها الأخلاقية وعاداتها المختلفة ونظامها الداخلي الخاص، ولم تكن هناك ضرورة موضوعية أو وطنية، لكي يربط بين تلك الطوائف رابط أو يجمعها جامع أو مشترك.

وكان النظام السياسي يتكون من أسرات إمبراطورية حاكمة في جانب، ثم رعايا في الجانب الآخر، ولم تكن للدولة في ظل تلك التركيبة الاجتماعية ونمط الإنتاج الزراعي والريعي الإقطاعي السائد سوى وظيفتين اثنتين، وهما: جمع الضرائب، والأمن ببعديه الخارجي والداخلي.

كان هذا هو النظام السائد في جميع بقاع العالم شرقاً وغرباً طوال العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة مع اختلافات محدودة هنا وهناك.

غير أن المدرسة الحديثة كانت هي المؤسسة الأهم في خلق المواطنين وغرس قيم المواطنة ودعمها. فما دام الأطفال ينتمون إلى أسر تتنوع عقائدها وفئاتها ولهجاتها ومثلها العليا وحظوظها من الغنى والفقر، فلابد من جمعهم جميعا في مبنى واحد وتحت سقف فصل دراسي واحد، لدراسة مقررات دراسية موحدة بلغة قومية واحدة، ويقوم بالتدريس لهم معلمون أعدوا إعداداً موحداً ويخضعون جميعهم لنظام واحد، ولأن هذا كله كان حتميا لتأسيس المواطنة، فقد ظهرت فكرة إلزامية وإجبارية التعليم – في المراحل الأساسية على الأقل – ولكى لا يحتج الفقراء بعدم القدرة المالية على تعليم أبنائهم في تلك المدارس، فقد ظهرت فكرة مجانية التعليم، وتبعها ظهور فكرة تجريم ومعاقبة أولياء الأمور الذين لايدفعون بأبنائهم إلى المدارس.

ولابد أن التلاميذ سيدرسون في تلك المدرسة تاريخهم الوطني وجهود وتضحيات الآباء والأجداد في بناء الحضارة أو مقاومة الاستعمار والمثل العليا الوطنية ودور الأبطال التاريخيين في النضال الوطني.

كما سيدرسون جغرافية وطنهم الموحد بحدوده التي تميزه عن الأوطان الأخرى وقد اختفت منه الحدود الطائفية، التي كانت هي الأساس في دول العصور الوسطى، كما سيدرسون لغتهم الفصحى بقواعدها ونحوها ومصطلحاتها الوطنية ونماذج من نصوص الآباء المؤسسين، بدلا من لهجاتهم المحلية التي تتباين تباينا كبيرا داخل الوطن الواحد

وهكذا يصبح الولاء للوطن هو الولاء الأول، وتختفى تدريجيا، التقسيمات على أساس الطائفة والعقيدة والقبيلة والنزاعات التي تترتب عليها ويصبح الانتماء الوطني هو الانتماء الأول والأساسي لجميع الطلاب والطالبات وتتحول انتماءاتهم الاخرى للقبيلة أو الدين او الطائفة أو غيرها إلى ولاءات ثانوية وعاطفية وعندها سيعرف الطلاب رموزهم وأبطالهم الوطنيين في السياسة وفى الفكر والفنون والرياضة وغيرها من المجالات، وتظهر التشكيلات الاجتماعية الوطنية الحديثة كالروابط وجمعيات المجتمع المدني وجماعات اليمين واليسار والمحافظين والليبراليين بديلا عن الجماعات التقليدية.

كان هذا هو الطريق الذى سلكه التعليم في العالم من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وكان هو نفس الطريق الذى سلكته المدرسة العربية منذ بداية التعليم الحديث، حتى العقود القليلة الماضية التي راحت لأسباب عديدة تشهد نموا للاتجاهات

الطائفية والدينية المتشددة والتي تسعى لترسيخ نفوذها الطائفي أو العرقي أو الطبقي على حساب المواطنة والانتماء الوطني.

وبالتأكيد يستهدف تعزيز المواطنة والانتماء الوطني أبعاد الخبرة التربوية: الوجدانية والمعرفية والسلوكية.

- البعد الوجداني، بما يعني الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للبذل والتضحية في سبيله والاحتفاء بتاريخه وتراثه ورموزه، وتقدير أدبه وفنونه وموسيقاه، والشعور بعمق عاطفة الأُخُوّة الوطنية.
- البعد المعرفي، ويعني تكوين معارف مناسبة عن الوطن ونظامه السياسي، واليات عمله ومؤسساته، والدستور والقانون الذي يحكمه، والأحزاب والتكوينات السياسية واتجاهاتها وصحفها وقادتها، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وتاريخ الوطن وسكانه وثقافتهم ومشكلات هؤلاء السكان
- البعد السلوكي، ويعني الاستعداد لبذل الجهد والتفاعل الايجابي مع القضايا الوطنية، كالفقر والأمية والتلوث وحاجات المهمشين والمشاركة السياسية بالإضافة إلى تعزيز الرغبة في الإسهام في حل بعض المشكلات الاجتماعية والقدرة على البحث والإلمام بتلك المشكلات وتكوين جماعات الدعوة والضغط الاجتماعية.

ولاشك أن مختلف الشواهد والدراسات تؤكد تردي حالة المواطنة كهدف أساسي للتعليم، سواء في محتوي التعليم أو في ثقافة خِريجيه.

كما تؤكد في الوقت نفسه العلاقة الوثيقة بين التعليم الراهن والتطرف الديني. وليس أدل على ذلك مما نراه حولنا من انهيار العديد من الدول العربية ودخولها في دائرة جهنمية من الحروب والاقتتال الطائفي البغيض بعد عقود عديدة من الاستقلال عرفت فيها نظما تعليمية وطنية.

ومن هنا فلابد من إعادة الاعتبار للمواطنة وتعزيز الانتماء الوطني كهدف أول وأكبر للتعليم الحديث، تدور حول هذا الهدف «المواطنة والانتماء الوطني» مختلف مفردات العملية التعليمية: من قوانين ولوائح ومناهج وأنشطة وإدارة ومناخ مدرسي، على أننا ينبغي أن نتوقف طويلا عند دراسة تجربتنا التعليمية الماضية والتي شهدت العديد من المقررات تحت مسمى «التربية الوطنية» والتي كانت في الغالب الاعم مجرد مقرر دراسى هزيل لايتوقف الطلاب عنده طويلا فيكتفوا بالنجاح في الامتحان فيه دون أن تترك تلك المقررات أثرا في وجدانهم ووعيهم ومهاراتهم، ومن هنا فلابد أن تنطلق المواطنة من مفهوم التربية المدنية الذي يهدف لا إلى تحقيق المواطنة فحسب بل تحقيق المواطنة الفعالة التي تنطلق من تعظيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وللتربية المدنية عدة مبادئ تنطلق منها وهى:

- إن التربية المدنية تقوم على اساس المواطنة الكاملة التي تنظر الى المواطنين جميعا باعتبارهم متساوون تماما في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الدين او النوع او الثروة او غيرها من اشكال الاختلاف الاجتماعى
- إن هناك تمييزا محددا وواضحا بين التربية المدنية والانتماء السياسى أو الإيديولوجى، فالتربية المدنية تستهدف اعداد الطلاب للاهتمام بمجتمعهم وتستهدف حفزهم على ان يكونوا مواطنين مسؤولين ومتحمسين يبذلون جهدهم في سبيل مواطنيهم ومجتمعهم، أما انتمائهم السياسي واختيارهم الايديولوجى فهو شأن خاص بهم يخرج ان اهتمام الانشطة المدنية.
- إن التربية المدنية تعتمد كل قيم المجتمع المدني كالمساءلة والشفافية والديمقراطية وتبادل الادوار والتطوع

- إن التربية المدنية تعمل في ظل الدستور والقانون القائم في الدولة وتعمل فى ظل الشرعية الدستورية والحقوق والواجبات التي كفلها الدستور للمواطنين ومن هنا فهي لا تؤمن مطلقا بالعمل خارج نطاق الدستور والقانون ولا تؤمن بالتنظيمات التي تدعوا إلى العنف أو التي تنشأ خارج الشرعية القانونية والدستورية

أما كيف يمكن تحقيق تلك المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، من خلال التعليم والمدرسة فينبغي أن نطرح جانبا أن تكون تلك المواطنة مادة تعليمية أو مقررا دراسيا إلا في جانبها المعرفي والذي يقدم مع النشاط كدليل تدريبي، كما ينبغي التأكيد على أنها نشاط يشترك فيه الطلاب والمعلمون جميعا. وفى بعض الشهادات الدولية كشهادة «البكالوريا الانجليزية» يعتبر عمل الطلاب الذى ينطلق من قيمة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية واحدا من اهم محاور تقييمهم وانتقالهم عبر صفوفهم الدراسية إلى صفوفهم الأعلى، إذ على الطلاب أن يخرجوا خارج جدران المدرسة ويتصلو بالمجتمع وجمعياته الاهلية ويعرفوا مشكلات مجتمعهم المحلى ويشتركوا متطوعين في حل تلك المشكلات، وفى تجربة أخرى شكلت المدرسة ناديا يسمى نادي المواطنة والمسؤولية الاجتماعية يهدف إلى فتح الاسوار التى تحول بين المدرسة وبين مجتمعها المحيط فيقوم طلاب ذلك النادي باختيار احدى مشكلات مجتمعهم، ومنها على سبيل المثال: التسرب من التعليم، تلوث الماء او الهواء، وجود أماكن للمخلفات تمثل خطر على الحى، وجود بعض المؤسسات الخدمية التي توقفت عن العمل، انتشار المخدرات بين شباب الحى.... وغيرها.

ويتضمن الدليل التدريبي المصاحب للنشاط إرشاد الطلاب إلى كيفية دراسة تلك المشكلات دراسة علمية من خلال المصادر المختلفة كما يرشدهم إلى المؤسسات التى ينبغى ان تهتم بتلك المشكلة سواء كانت مؤسسات تشريعية أو مؤسسات تنفيذية، ويدعوهم إلى ضرورة الاتصال بهم ودعوتهم إلى المدرسة مع بعض الخبراء ذوي الصلة بالمشكلة، كما ينظم لهم الدليل التدريبي كيفية السعي لحل المشكلة بتكوين جماعات الدعوة وبالاتصال بالجهات المسؤولة عنها، وينتهى الدليل بالإشارة إلى كيفية تقويم نشاط الطلاب لتعظيم إيجابيات تجربة حل مشكلة اجتماعية وتفادى سلبياتها.

هكذا يمكننا خلق جيل قديم يتجاوز كل أحقاد الماضي ويسعى بثقة وعلم واهتمام ومسؤولية نحو المستقبل.

22

الوقـف: مكونـا لثقافـة المسؤوليـة المجتمعيـة

إعداد: الدكتور زيد بن علي الفضيل
باحث في مجال المسؤولية المجتمعية

لا أخال أن أحدا سيخالفني الرأي بوجاهة المثل الشعبي القائل بأن: «الجنة من غيرناس ما تنداس» لما يحمل في طياته من معانٍ دقيقة تهدف إلى التنويه بأهمية فعل الممارسة الإنسانية في الحياة المجتمعية، حتى لو كان ذلك في الجنة التي وعد الله بها عباده المتقون؛ ولا أظن أن فريقا آخر سيرفض الإيمان معي بأهمية تحقيق التكافل البشري الواضح كنهه في كلمات المثل الشعبي الدارج الناصّ على أن «الناس بالناس والكل بالله»؛ هذان المثلان وغيرهما قد اختزلا، ودون عنت في القول، وتعسف في الكلمات، كثيرا من قيم المجتمع الإنساني الواجب إدراكها، وعكسا جملة من المفاهيم التكافلية الواجب إشاعتها بين أفراد المجتمع، وهو ما أراده الشارع جل وعلا حين كون بقدرته معالم هذه الحياة، وقدر بحكمته سننها وقوانينها، ليحيى فيها الإنسان حياة قائمة على المحبة والمودة والتعاون والتكافل والأخذ والعطاء، حياة تستند في شرعيتها إلى مقومات عدة، لا تقتصر على التزاوج بين قطبيها المشكلين عمود ارتكاز أسرتها الصغيرة، وإنما تتعدى إلى ما يعبر عنه علماء الاجتماع بالأسرة الممتدة أو الأسرة الكبيرة، وصولا إلى مسميات المهتمين بعلم الأنساب كالعمارة والعشيرة والقبيلة، إلى آخر ذلك.

إنها الحياة التي يشكل العمل الجمعي قوام ارتكازها، ويمثل السلم الاجتماعي بين أفرادها وشرائح سحناتها عمود كيانها، حتى يتسنى تحقيق ما تتطلبه مجتمعاتنا من مصالح مشتركة، يكون مؤداها ما نرغب به من تنمية وتقدم، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تمكنت تلك المجتمعات، وعبر آلية واضحة، من تحقيق كثير من مبادئ العدل والمساواة بين فئات المجتمع الواحد، لتنعكس عديدا من جوانبه الإيجابية على مختلف حيثيات القرار المجتمعي، وتبرز أثاره بشكل جلي على كثير من فعالياته المجتمعية والإنسانية، عبر ما يتشكل من جمعيات مدنية، ومؤسسات أهلية، تعمل على تكريس ثقافة العمل الجمعي، وتفعيل قيم المسؤولية المجتمعية في ذهن كل إنسان. وهو ما حرص الشارع جل وعلا على تأكيده في كثير من آياته المحكمات، الناصة على وجوب التعاون وأهمية التكافل لقوله تعالى:(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)، وحث على طيب الإنفاق بقوله:(يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض)، وقوله:(لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون).

لذلك وغيره فقد حرصت الشريعة الغراء على تنمية علائق المسؤولية المعنوية والمادية للإنسان تجاه مجتمعة وعالمه، باعتبار أن الكل راع، والكل مسؤول، كما اهتمت الشريعة بتفعيل علائق هذه المسؤولية بين أفراد المجتمع عبر عديد من الواجبات المادية كالزكاة والصدقة، ومن خلال تأصيل كثير من الفعاليات المجتمعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (تبسمك في وجه أخيك صدقة)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يدخل الجنة قاطع رحم)، إلى غير ذلك من النصوص التي هدفت إلى تكريس عرى الروابط المجتمعية والمسؤولية الإنسانية بين أفراد المجتمع الواحد.

وكان من جراء نمو وتيرة هذه الحالة الإنسانية في صفوف المجتمع الإسلامي أن انبثقت عديد من السبل، وتكونت كثيرا من الوسائل ضمن سياق المجتمع الفقهي والديني، وكان نظام الوقف بوصفه صدقة جارية لقيامه بـ«حبس العين وإجراء المنفعة»، أحد تلك السبل والوسائل التي تفنن الفقهاء المسلمون في تشريع قوانينه، وتوسيع دائرته بالصورة التي انعكس أثرها الإيجابي على فئات المجتمع بشكل عام، ومن خلال مقوماته الإنسانية المتنوعة، وخدماته التعليمية والثقافية والصحية والاقتصادية والتنموية، ليصبح الوقف مرتكزا أساسيا للتنمية في نظام مجتمعنا المدني خلال مختلف العصور السالفة، وحاميا طبيعيا للطبقة الوسطى العاملة على صنع التوازن المطلوب بين مختلف الفئات المجتمعية، ومكونا رئيسا لبث ثقافة روح العمل الجمعي في ذهنية الفرد، والعقل الجمعي في ذهنية السلطة، وباعثا جوهريا لخلايا المجتمع المدني الفاعلة عبر مختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد شكل العمل الجمعي التطوعي في كثير من الأحايين، من واقع ما أسند إلى مؤسسة الوقف بآلياته وقوانينه، الركيزة الأساسية لبناء ونهضة الأمة الإسلامية خلال مختلف العصور، حيث شارك الوقف في دعم الكثير من الأنشطة التعليمية، والمنشآت الصحية، وتطوير المقدرات الاقتصادية، عوضا عن دوره في المحافظة على مستوى التوازن المجتمعي، بتنمية مختلف المهارات الفردية والمجتمعية بشكل عام، وتعزيز روح التكافل بين أفراده، المؤدي إلى تحقيق خاصية السلم الأهلي من جهة، وتأكيد مشاعر الاطمئنان بين أفراده من جهة أخرى؛ ولم يقتصر دوره على ذلك وحسب، بل تطرق في كثير من الأحايين إلى ملاحظة ورعاية عدد من الأغراض العامة ذات الشق الإنساني الصرف، كالأوقاف المخصصة لتجهيز الأعراس، ورعاية النساء الغاضبات، والاهتمام برعاية المساجين، بل بلغ الوقف حدا غريبا في عمله ليصل

إلى التكفل بتمويل عدد من المهرجين لإيناس المرضى، والترفيه عن الغرباء، وتكفل الوقف كذلك في بعض مصارفه الإسلامية القديمة برعاية المرضى ليس صحيا وحسب، وإنما نفسيا أيضا، عبر ما يعرف بوقف خداع المريض، وذلك بتوفير الرجال الصالحين الذين يمرون بجوار المريض متحدثين بطريقة غير مباشرة عن عوامل التحسن الواضحة في صحته بحسب ما نمى إلى علمهم، كما اهتم الوقف أيضا بمسائل الرفق بالحيوان، كوقف رعاية الكلاب والحيوانات الضالة.

ومع نمو المجتمع وتشعب حاجاته، تنامت حاجيات المجتمع بمختلف أطيافه الاقتصادية إلى تجديد علائق الاتصال بمؤسسة الوقف في صورته المؤسسية، ليتسنى له تلبية متطلبات هذا النمو المتسارع، الذي لن تغنيه مظاهر الإحسان الفردي، كما لن يغطي عجزه مساهمات التبرع الخيري، بأي حال من الأحوال، باعتبار أن الجهد كبير، والرقع عظيم، ولهذا فقد أصبح من المحتم علينا، العمل بجد على إشاعة ثقافة الانتماء لمؤسسات النفع العام، المنطلقة في بنيتها من ثقافة نظام الوقف، والإسهام في تنمية آلياتها القانونية، ومقدراتها الاقتصادية، ضمن قطاعاتنا التجارية الخاصة، لتساهم في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها في خدمة المجتمع، وتؤدي دورها المرجو في تنمية المراكز البحثية، والجمعيات الخيرية، وتقوم برعاية التنمية العلمية، وتطوير تقنيات التعليم، والاهتمام بتطوير جانب صحة المجتمع، والعمل على حماية البيئة المدنية، واحتضان مختلف القضايا الثقافية والفكرية، ورعاية الجانب الأسري، والاعتناء بذوي الاحتياجات الخاصة على مختلف أشكالهم، وهو ما سيعود أثره بالنفع العظيم على أكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع من جهة، وعلى فاعلية مشروع الدولة المدنية من جهة أخرى، بحسب ما أضحى مطبقا في الوقت الراهن في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الغربية بمختلف فئاتها، وضمن نطاق آليات وواجبات مؤسسات المجتمع المدني لديهم، التي انطلقت في ممارسة مسؤولياتها المجتمعية، وعملت على تطوير آليات عملها التكافلي داخل أروقة المجتمع المدني، عبر ما يعرف بنظام اقتصاد الهبة والمؤسسات الغير ربحية.

وفي هذا الصدد تكمن أهمية مؤسسات الغرف التجارية بوجه خاص التي يقع على كاهلها أمر تبني إشاعة ثقافة المسؤولية المجتمعية بين ردهات مجتمعاتنا، من واقع العمل على إيجاد الصيغة القانونية الكفيلة بمساندة مختلف مؤسسات النفع العام، والمؤسسات الطوعية (غير الربحية) في المجتمع، ماديا ومعنويا، عبر تأسيس هيكل إداري ضمن أروقتها لخدمة ومتابعة المشاريع الوقفية المؤسسية، علاوة على دورها في توجيه شريحة رجال المال والأعمال المحليين والدوليين، للمساهمة في تنمية مشاريع الوقف الخيري في مختلف المجالات الإنمائية والصحية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، واعتبار ذلك خصيصة من خصائص توجهاتها الاستراتيجية لتنمية مستدامة.

ولا يقتصر الأمر على مؤسسة الغرف التجارية وحسب، بل هو ممتد إلى غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، كأمانة البلديات، ومؤسسات التأمينات الاجتماعية، ومؤسسة مصلحة المعاشات والتقاعد، علاوة على المؤسسات والشركات الفردية والتضامنية والمساهمة، وقطاع البنوك، والمؤسسات المالية، إلى غيرها. وفي حينه سيتسنى لنا ولوج عوالم الألفية الثالثة، ونحن في أفضل حال، وأقوى شكيمة، الأمر الذي سيعيننا على مقاومة ما يمكن أن نواجهَه من ضغوطات اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضا في المستقبل المنظور.

لقد ساهم المشروع الوقفي الذي كان انعكاسا مباشرا لطبيعة الحميمية المجتمعية السائدة في مختلف الحقب السالفة، الواضحة ملامحها في أنماط وصور العلاقات الإنسانية،

سواءا ضمن أجواء ردهات المنزل الكبير، أو عبر أزقة الحارة الواحدة داخل المجتمع المديني على وجه الخصوص، ساهم في تنمية روح العمل التطوعي في نفوس الكثير من فئات المجتمع خلال مختلف الحقب السالفة، وهو ما خفتت أثاره في الآونة الأخيرة، نتيجة لاضمحلال الإحساس بالمسؤولية المجتمعية في نفس كل فرد منا، جراء تغير أنماط حياتنا، وبالتالي صور علاقاتنا الإنسانية، بتغير أوضاعنا الاقتصادية، وتضخم مواردنا المالية بشكل نسبي، التي لم يتم استغلالها في الآونة الماضية لتعزيز ثوابت العلاقات الأسرية والمجتمعية بشكل جيد، سواء بالمحافظة على ثقافة البيت الكبير ولو في شكله ومنظوره الجديد، بل تم ودون قصد أو إدراك تدمير قواعده، وتبديل آلياته، في منحى أحادي انعزالي، شكل عائقا جوهريا في تأصيل حميمية الخطاب بين مختلف الأطياف والشرائح المتنوعة داخل أروقة مجتمعاتنا المختلفة بشكل عام.

23

دور مجالس المسؤولية المجتمعية في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية وممارساتها مجلس الرياض نموذجا.

اعداد: الأستاذ عصام بابكر كوكو
رئيس مركز الخرطوم للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

ظلت المسؤولية المجتمعية حاضرة بكثافة في المشهد الاقتصادي والسياسي والعلمي العربي في السنوات الاخيرة، باعتبارها مخرج مهم لمجابهة التحديات التي تواجه الشعوب العربية، وقد صاعد ذلك من الدعوات الرامية لإيجاد الاليات التي تساهم في تعزيز المفهوم والترويج للممارسات الجيدة ، و التأكيد على أهمية بناء الأجسام الفاعلة التي تحكم التنسيق بين أضلاع المسؤولية الثلاثة التى تتمثل في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، لذا جاء تفكير بعض الدول في تكوين مجالس المسؤولية المجتمعية.

أحاول في هذا المقال تناول تجربة مجلس الرياض للمسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، وأحسب انه من أوائل المجالس العربية هذا المجال، قام بعمل علمي نموذجي يمكن أن تستفيد منه مختلف الدول العربية ذات الطبيعة المتشابهة.

حضرت قبل عدة سنوات فعاليات الملتقى العربي الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وقد انعقد الملتقى بجمهورية مصر العربية بالقاهرة حيث خصص الملتقى لدور الشركات في التنمية ، أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، بمشاركة مختصين من الأردن والإمارات والسعودية والسودان وقطر والكويت وسلطنة عمان ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن والمغرب والبحرين ، وقد خرج الملتقى حينها بتوصيات قيمة كان أهمها أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الإدارية كيانا دائما يرعى برامج المسؤولية الاجتماعية في الوطن العربي، وجائزة سنوية، وقد أتاح لي هذا الملتقى فرصة للتعرف على الجهد الكبير الذي يقوم به مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض ، فهذا المجلس لم يكتف بالعمل علي ترسيخ قيم وثقافة المسؤولية الاجتماعية في المملكة بل تعداها إلى الدول العربية وقد تبدَّى ذلك من خلال رعايته للملتقى العربي الثاني ، وكذلك من خلال الجهد الفكري المميز عبر الإصدارات المحكمة التي تعبر عن قضايا المسؤولية الاجتماعية.

وقد أسسته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ويوضح موقع المجلس الالكتروني أنه بمثابة المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركات والمؤسسات لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته، ويسعى إلى حشد الدعم والمساندة لبرامج التنمية المستدامة في منطقة الرياض خاصة ومناطق المملكة بوجه عام، ويختص المجلس باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص ووضع الخطط المؤدية لتحقيق أهداف المجلس، ووضع برامج تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، وإيجاد معايير وأنظمة محلية لتطبيق تلك البرامج والموافقة على تنظيم الملتقيات والندوات التي تخدم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

اطلعت على ثلاث من إصداراته والتي تمثلت في الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات ودليل برامج المسؤولية الاجتماعية وتحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وقد صدرت تحت سلسلة تطوير المسؤولية للشركات، وقد حوت هذه الإصدارات معلومات قيمة وهي تصلح كقاعدة يمكن أن يبني عليها المختصون من مختلف الدول العربية لبناء استراتيجيات في هذا المجال، وكذلك مساعدة الشركات والمؤسسات لممارسة المسؤولية الاجتماعية على أحدث الأسس ووفقا للمعايير والمواصفات العالمية، وأحسب أن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تصبح ثقافة وتوجه عام في دولنا العربية وعالمنا الإسلامي إلا بمثل هذه الأجسام، التي تقدم النصح والإرشاد وترسم المعالم لهذا الأمر وفق الاجتهاد الجماعي الذي يستوعب الجميع بلا استثناء، وهي تمثل المستودع الذي تصب فيه جهود الدول والحكومات والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني ، والمسؤولية الاجتماعية تقوم أساسا على الشراكات في المستويات المختلفة ، وتتوفر لمثل هذه الأجسام خبرة تراكمية جيدة من خلال الممارسة الواعية والرؤية الكلية للأمر من زوايا مختلفة.

عبرت هذه الإصدارات بشكل واضح عن المنهج التطويري الذي اختطه المجلس لتنمية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الوقوف على الاحتياجات التنموية والاجتماعية من خلال الدراسات الميدانية لقطاع المستفيدين، وتحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية ونشأته وتطبيقاته في التاريخ الإسلامي،

وتقييم الوضع الحالي لبرامج المسؤولية الاجتماعية لدي عينة مختارة من الشركات، بجانب إعداد دليل لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وخطط تنفيذها، وآليات إعداد التقارير المسؤولية الاجتماعية وفقا للمعايير العالمية وإعداد دليل لبرامج المسؤولية الاجتماعية حسب القطاعات التنموية وبما يتوافق مع مجالات القطاع الخاص.

وفي الختام نرى أن هذا النهج العلمي القويم الذي اختطه مجلس الرياض يمثل أنموذجا طيبا للمؤسسات النظيرة التي تسعى إلى بلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحويل أطروحاته إلى واقع يمشي بين الناس، وهو عمل متكامل خطط له وفق رؤية استشرافية محكمة واضحة الأهداف والمعالم، تختصر الطريق لمن أراد أن يبحر في هذا الطريق المسؤول، ولا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للقائمين على أمره وندعوهم إلى تبني المزيد من الأنشطة على المستوى الإقليمي بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة.

المصادر:

• مركز للاستشارات الإدارية ، الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات (مجلس المسؤولية الإجتماعية بالرياض:سلسلة تطوير المسؤولية الإجتماعية للشركات ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)

• مركز للاستشارات الإدارية ،تحرير مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات(مجلس المسؤولية الإجتماعية بالرياض:سلسلة تطوير المسؤولية الإجتماعية للشركات ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)

24

التسويـق الاجتماعـي

بقلم: الدكتور أسلـم بشيـر

مستشار في مجال المسؤولية المجتمعية

تسعى مبادئ المسؤولية المجتمعية لتعزيز الإدماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة. كما تعمل على رعاية حقوق الانسان، وحقوق العمال، والحفاظ على البيئة، ومكافحة الفساد. وقد استثمرت المسؤولية المجتمعية العديد من الأدوات المهنية للترويج لمبادئها وقيمها، ومن أشهر هذه الأدوات وأكثرها فاعلية هي أداة «التسويق الاجتماعي». فالتسويق الاجتماعي هو علم قائم بحد ذاته ولايختلف عن التسويق التجاري الذي نتعامل به يومياً في مجال الأعمال إلا ببعض الأمور التي تتعلق بهدف التسويق . فالتسويق بشكل عام يقوم على نوعين أساسيين هما : التسويق التجاري والتسويق الاجتماعي.

فالتسويق الاجتماعي هو التسويق الذي تترجم أهدافه وعملياته وخططه لاعتناق مبدأ أو لتبني فكرة ما، حيث أن الهدف دائماً من التسويق الاجتماعي هو نشر المبادئ الإيجابية والقيم الإيجابية في المجتمع.

فهذا النوع من التسويق هو الأروع والأفضل من وجهة نظر العاملين في مجال التسويق، لأنه يساهم ببناء الصورة الذهنية الإيجابية للمؤسسات، والتي بدورها تولد محبة العميل/ المستفيد لها بشكل غير مباشر.

وقد برز مفهوم «التسويق الاجتماعي» في عام ١٩٧٠م، وكان من أبرز رواده عالم التسويق الشهير الدكتور فيليب كوتلر. فالتسويق الاجتماعي هو نشاط ترويجي للأفكار والقيم الإنسانية الإيجابية ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال الترويج لأساليب إيجابية في الحياة ولسلوكيات مهمة لإنقاذ البشر والمجتمع من المادية الجامدة. كما أن التسويق الاجتماعي أداة مهمة لنا لتحقيق الشراكة المجتمعية، حيث يمكن من خلال هذه الأداة تحقيق العديد من المكاسب منها: مناصرة قضايا المجتمع، والتعريف بإحتياجاته وإنجازاته، والترويج لأفضل الممارسات والمبادرات المجتمعية. ويعمل التسويق الاجتماعي كذلك على توظيف تقنيات التسويق التجاري كالحملات الترويجية والإعلانية والبيع المباشر وتوظيف المشاهير، والترويج عبر تقنيات الإعلام الجديد وغيرها من الأدوات للتأثير على الرأي العام، بهدف حثّ الأفراد على اكتساب سلوكٍ جديد من شأنه أن يحسّن نوعية حياتهم وصحتهم، وبالتالي النهوض بالمجتمع ككل.وقد أصبح علم «التسويق الاجتماعي» ثورة مهمة في عالم المال والأعمال لأنها تحقق أرباحا من خلال الترويج للأسم التجاري للمؤسسات وكذلك تساهم في تحقيق أرباح معنوية للمجتمع. ولهذا أصبحت العديد من المؤسسات تهتم بالتسويق الاجتماعي، وتحرص على خدمة المجتمع ليحترم الناس اسمها ويحترم المستهلك أو العميل العلامة التجارية التي تهتم بهم. وقد وظفت الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمجتمعية، بالإضافة إلى الجهات الحكومية والخاصة «التسويق الاجتماعي «للترويج لمشروعاتها ومبادراتها المجتمعية بصورة جلية. حيث نلاحظ كيف أن الجمعيات الخيرية حينما تعلن عن مشروعاتها تهدف إلى تحقيق العديد من الأمور منها: الحصول على دعم مالي لهذه المشروعات من المستهدفين من حملاتها التسويقية، وحشد الجهود المجتمعية نحو مناصرة قضية مجتمعية من خلال التعريف بالاحتياجات المجتمعية على المستويين المحلي والخارجي والتي تشملها حملاتها التسويقية، وكذلك التوعية بموضوع المشروع المجتمعي وأهميته والذي تقوم بالترويج له في محاولة لعرض العائد والأثر المتوقع تحقيقه، إضافة إلى الدعوة إلى تحقيق التكافل المجتمعي. إن المفتاح الأساسي الذي يميّز «التسويق الاجتماعي» عن نظيره «التجاري» هو الهدف من هذا التسويق والغايات المرجوّة منه، بحيث يكون النفع المُراد تحقيقه لصالح الفرد والمجتمع أكثر منه لصاحب حملة التسويق أو المؤسسة التي تنفذ الحملة أو الجهد التسويقي .

25

الأثـر الاجتماعـي والاقتصـادي لغيـاب الـزوج... علـى المـرأة والأسـرة وتنميــة المجتمـع

إعداد: الأستاذة نادية محمد أحمد البطحاني
السفير الأممي للشراكة المجتمعية

للمرأة دور كبير في عملية التنمية بكافة جوانبها ونوعياتها اقتصاديا واجتماعيا وتمثل التنمية مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل تحسين مستوى الحياة في النواحي المختلفة بالمشاركة الإيجابية، والمشاركة الإيجابية لا تكتمل إلا بإدراك كل لدوره وبتكامل الأدوار تتحقق التنمية وقد أصبحت المرأة مشاركة في اتخاذ كافة القرارات التي تتعلق بالمجتمع وبذلك أتيحت لها المشاركة الفاعلة في التنمية بكافة وجوهها وأصبحت أمام مسؤولية اجتماعية تجعلها حاملة للواء التنمية وقد وجدت التحفيز والمرونة والتسهيلات التي تحفزها لأداء هذه الرسالة بفاعلية وحيوية وأصبحت رسالتها التنموية رسالة صدق وخدمة مجتمعية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع في كل المجالات.

وبما أن أهم أنواع التنمية هي التنمية البشرية بإعدادها وتثقيفها وتحفيزها على العطاء والإبداع وزيادة كفاءتها وتطوير قدراتها وتحسين أوضاعها لتحقيق منهجية التنمية التي تقوم على أساس منهجية مدروسة لرفع مستوي الحياة وأحداث تغيير في طرق التفكير والعمل ورفع مستوى الدخل وإعداد جيل للعمل والاجتهاد، بذلك برزت الأهمية القصوى والجوهرية للدور الكبير الذي يقع على عاتق المرأة في عملية إدارة الأسرة وتنميتها التي ترتبط بخدمة الإنسان وأنشطته على هذه الأرض والذي تبدأ المرأة في تعليمه منذ نشأته الأولى بكافة وجوه وأنواع التنشئة.

وإسهام المرأة في عملية الإدارة الرشيدة للأسرة يبدأ بدورها في التنشئة والاقتصاد المنزلي بترشيد الاستهلاك وفي إيجاد البدائل في وقت الكوارث والأزمات التي تواجه الأسر في ظل متغيرات مختلفة كغياب الزوج أو تدهور اقتصادي أو أي ظروف عارضة تواجه الأسرة وكذلك إسهامها في الإدارة الرشيدة لأسرتها حتى في ظل ظروف عادية وذلك في القيام بدورها كزوجة وشريكة حياة لزوجها مما ينعكس بالتأكيد إيجابا على استقرار زوجها ويزيد من عطائه وحماسه لآداء دوره ومسؤوليته الاجتماعية والرسالية ويكون نتاج هذا العطاء تحقيق للتنمية التي تسهم في استقرار الاسرة وترقية المجتمع ونجاح المجتمع يكمن بصفة أساسية داخل الإنسان نفسه وفي دوافعه وفي الطريقة التي ينظم بها علاقاته من بني الإنسان فلا تتحقق الإدارة الرشيدة للأسر إذا أهمل تطوير الفرد الإنساني.

وبما أن التنمية هي عملية تغيير في القيم الاجتماعية والمادية لحياة أفضل فعلى المرأة مواكبة التغيير ليصبح دورها بارزا وعميقا في كافة أوجه الحياة وغير قاصر في المشاركة في أنشطة محدودة.

فدور المرأة في إدارة الأسرة اقتصاديا واجتماعيا دور متجدد ومتطور وأي تقصير من جانبها أو إهمال تنعكس عواقبه على المجتمع انعكاسات سلبية تؤثر في نسيج الأسرة.

وللمرأة دور كبير في تخفيف الفقر والقضاء عليه ولها القدرة على تلبية الاحتياجات الروحية والمادية لأفراد أسرتها مما يسهم في تفعيل دور المجتمع والنهوض به للوصول لوضع أفضل وجعل الحياة أكثر إنسانية مما يحقق إحداث التغيير الذي يصلح المجتمع ويدفع به إلى الأمام.

وبما أن المرأة هي المرتكز الأساسي لصلاح الأسرة وإدارتها إدارة رشيدة عليها أن تضع دائما استراتيجية توظيف الميزانية للأسرة وتحدد أولوياتها وعلى عاتقها تهيئة البيئة المناسبة لأفراد أسرتها من أبناء أو أزواج أو إخوان للاطلاع بدورهم بصورة إيجابية وفاعلة وهذا لأهمية العنصر البشري الذي أساسه المرأة فهي التي تعمل علي تعليمه والحفاظ على صحته وتنمية قدراته وتدريبه اجتماعيا واقتصاديا خاصة في الريف بدأت كثير من الدول تولي المرأة اهتماما متزايدا لاضطلاعها بمسؤوليتها وأوضحت كثير من الدراسات أن المرأة لها التأثير الكبير في صنع ووضع القرارات ومشاركة في التنفيذ ما يسهم في الخروج من دورها التقليدي الذي يحد من إنجازاتها التي تسهم في تنمية وترقية المجتمع الذي يبدأ من أسرتها الصغيرة.

ونجد المرأة بارعة جدا في سد الفجوات الغذائية ووضع البدائل لأفراد أسرتها في حالات الندرة فتوفر الطعام والأمن الغذائي الذي يساعد على الاستقرار واستقرار الأسرة يعني استقرار المجتمع ومعلوم أن المجتمع كلما كان مستقرا زاد ترابطه وتماسكه وتكافله وكلما تفكك وتشتت أفراد أسرته ضعفت الأسرة وهان أمرها وبتوفر الأمن الغذائي يكون الجو

مهيأ للتنمية لأن التنمية لا تتم إلا في أجواء آمنه ومستقرة وبتحقيق الأمن الغذائي الذي أسهمت المرأة فيه بشكل واضح سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تتحقق رفاهية الأسرة. بجانب كل ما ذكر من دور رائد وعتيق للمرأة في إدارة الأسرة وقيادتها إلا أنها تحتاج إلي شريكها الرجل زوج وأخ وأب ليتكامل الدور النموذجي والفطري الذي رتبه الشرع والدين وتستقيم به عجلة الحياة دفعا وتنظيما وترتيبا. وقد يؤثر عدم وجوده بجانبها بأسباب متعددة ونتناول في هذه السانحة إن كان مسجونا فهل ما تسبب في سجنه يتساوى مع ما آل إليه حال الأسرة وتبعه من تبعات ؟؟؟ أكيد الإجابة لا ومن الواقع نجد تعرض كثير من الأسر للتفكك والتشرد بسبب غياب الزوج خاصة من تعرض لظروف أدخلته السجن وحالت دونه ودون رعايته لأسرته فنتج عنها عدم استقرار أبنائه في الدراسة ،تفكك أسري وإن اختلفت أنواعه وأصبح العبء على الزوجة فوق طاقتها وتحملها فكثيرا ما تفقد السيطرة على الحفاظ على التوازن الطبيعي في ظل وجود الأب بجانبها وإن تم تأمين حاجتهم المادية وتم توفيرها لهم لكنهم يحتاجونه للمتابعة والإرشاد والإحساس بالأمان المعنوي ولدوره القيمي ومن هنا نناشد منظمات المجتمع المدني الاهتمام بأبناء السجناء ورعايتهم ماديا ومعنويا وقيميا خاصة في المدينة التي تفتقد الترابط الذي يوجد في الأرياف حيث الأسر الممتدة ومترابطة نوعا ما مقارنة بالمدينة وعلى المنظمات أن تسعى وتجتهد في حل قضايا السجناء ودراسة القضية من منظور يقارن بين ما اقترف من قضية تستحق الحبس وبين ما يحدثه غيابه من إفرازات اجتماعية واقتصادية تؤثر على أسرته وعلى المجتمع من حوله وعلينا أن نبحث مع الحكومات ومجالسنا التشريعية عن سبل ابتكار حلول لبعض القضايا لعقوبات ينحصر أثرها في الفرد الواحد ولا تتعدى آثارها السلبية على أسرته والتي بدورها تؤثر علي منظومة المجتمع الذي يعيشون فيه مثلا أن تفرض عليه أعمال شاقة ويظل يرعى أسرته أو أن يدفع غرامات نقدية حتى ولو تقسط له مدى الحياة ويبقى بجانب أسرته خاصة أن هنالك أحكام غيرمنطقية ؛ أذكر منها «يبقى لحين السداد» فكيف له أن يسدد وهو حبيس ؟؟.

26

نحو منهج دراسي يعزِّز المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة

إعداد : الأستاذ الدكتور نعمان محمد صالح الموسوي
أستاذ القياس والتقويم التربوي، كلية الآداب، جامعة البحرين

«إن الطفل هو شاهد دائم اليقظة على أخلاق الكبار أو على غيابها، فهو يبحث عن تلميحات عن الطريقة التي يجب أن يتصرف بها الأفراد، ويجدها بوفرة عندما نتوجّه نحن، آباءً ومعلّمين، نحو الحياة، فنختار، ونخاطب الناس، ونقدّم، بأفعالنا، أدنى افتراضاتنا ورغباتنا، وقيمنا، وبذلك ننقل لهؤلاء المراقبين اليافعين أكثر بكثير ممّا قد نعتقد» (روبرت كولز)

شهد النصف الثاني من القرن العشرين جدلاً متواتراً بين التربويين وعلماء النفس والاجتماع حول الوظيفة الحقيقية للتربية، والدور الذي يفترض أن تؤدّيه التربية في حياة المجتمع من جهة، ومسئوليّة المجتمع، على الصعيد الفردي والمؤسّسي، تجاه التربية، ومدى إسهامه الفعلي في تحسين مخرجات التعليم الذي تقدّمه المدرسة لأبنائه، ورفع مستوى جودته، من جهةٍ أخرى.

وحيث إن التربية لا توجد في فراغ، فإن رؤيتنا لواقعنا التربوي لن تكتمل، ولن يكتمل فهمنا له، دون النظر إليه « في إطار السياق التاريخي والاجتماعي الكبير، ودون إدراك اللحمة العضويّة بين التعليم وأهدافه ومضامينه من جهة، وديناميات المجتمع وحركته في داخله، وأنظمته الاقتصاديةً وأيديولوجياته، من جهةٍ أخرى، بل وعلاقة ذلك بالنظام العالمي الكبير وتوجهاته»[1].

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على إشكاليّة العلاقة المتبادلة بين التربية والمجتمع، وتحديد أبرز مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه التعليم، وأهم الموضوعات الواجب إدراجها في منهج المسؤولية الاجتماعية.

إشكالية العلاقة بين التربية والمجتمع:

حتى الثلث الأخير من القرن الماضي، كانت العلاقة بين التربية والمجتمع تتجلّى إما في الوظيفة المحافظة للتربية، والتي تَعتبر التربية وسيلةً محايدةً تعمل على انتقاء أفراد المجتمع وتصنيفهم وتوزيعهم على بُنى الأدوار في مجتمع الكبار حسب قدراتهم وإمكاناتهم، أو في الوظيفة الراديكالية التي لا ترى في التربية إلاّ أداةً منحازةً تستخدمها الفئات المُتنفذة اقتصادياً في المجتمع في إعادة إنتاج الواقع القائم بما يخدم مصالحها ويعزِّز مظاهر اللامساواة بين أفراد المجتمع، إلاّ أنه في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، برزت أفكار «التربية النقدية»، والتي تركِّز على تحرير الإنسان، وإذكاء وعيه، وتفجير القدرات الخلاّقة والمبدعة فيه، وذلك بهدف استغلال طاقات المتعلمين، وتسخيرها من أجل تغيير المجتمع نحو الأفضل، والقضاء على كافة أشكال القهر وانعدام المساواة، فحينئذٍ سيصبح التعليم فضاءً لنشر قيم البذل والعطاء والإيثار محل قيم الفردية والتنافسيّة والجشع والأنانية، وتحقيق الحرية والديموقراطية والعدالة التي تحلم بها البشرية قاطبةً، لأن التعليم «عملية تغيير وتحرير اجتماعي تنطلق من قدرة الإنسان على تغيير العالم»[2].

المسؤولية الاجتماعية تجاه التعليم:

لقد ظهر مفهوم «المسؤولية الاجتماعية» في أعقاب عجز جلّ الحكومات، على مستوى العالم، عن تحمّل نفقات تنمية المجتمعات بمفردها، ممّا تطلّب ضرورة مشاركة المنظمات المجتمعية الأخرى في عملية التنمية، وبالأخص في الحقل التعليمي، حيث تعاني الخدمة التعليمية تعثّرا وكما هائلا من المشكلات البنيوية في معظم الدول العربية.

ومن منطلق اهتمام السياسات التعليمية بتحقيق الشراكة بين مؤسّسات التعليم ومؤسّسات المجتمع (الأسرة، مجالس الآباء، الجمعيّات الأهلية، الخ)، برزت الحاجة إلى تحديد مدى مسؤولية المجتمع عن التعليم، ومسؤولية التعليم عن المجتمع كي يتمكّن قطاع التعليم من الإسهام الفاعل في التنمية المستدامة. فالمسؤولية الاجتماعية تجاه التعليم تعكس إجمالاً مدى «التزام مؤسّسات المجتمع المختلفة بإنجاز الأنشطة التعليمية والمجتمعية من أجل تحقيق أهداف المجتمع لتكوين المواطن الصالح، وتحقيق المخرج التعليمي الذي يلبِّي احتياجات المجتمع، على أساس الالتزام بمعاييره وتقاليد»[3].

ويعبِّر الشعور بالمسؤولية الاجتماعية عن مستوى النضج النفسي والوجداني للفرد الذي يتحمّل المسؤولية، ويكون على استعداد لتغليب مصلحة المجتمع على مصلحته الخاصة، والعمل على المساهمة في تنمية المجتمع. وتستند فكرة تنمية المجتمع إلى مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وتوفير الخدمات اللازمة لتشجيع المبادرة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع. وفي مجال التعليم تظهر أهمية وضرورة المسؤولية الاجتماعية في رفع القوة المؤسّسية، حيث أن التزام المدرسة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية يعتبر أحد مظاهر القوة المؤسّسية لها داخل المجتمع، ويساعدها

في بناء سمعة طيبة لها، ويرفع قدرتها على التعلّم والابتكار، ويؤدّي كذلك إلى «بناء علاقات قوية بين المدرسة وكافة أطراف المجتمع، ممّا يجعل المدرسة عبرةً أخلاقيةً من خلال القيم التي تعتمدها، وتكون مُبتكرةً وريادية»[٤].

وتتجلّى المسؤولية الاجتماعية تجاه التعليم في اهتمام العاملين في المؤسّسات التعليمية بالمدرسة وبالمجتمع ككل وقضاياه ومشكلاته التعليمية؛ ووعيهم التام بظروف المدرسة وتنظيمات المجتمع وأهدافها واحتياجاتها، ممّا يستدعي دعم ثقافة المواطنة وتضمين المسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية؛ ومشاركة الآباء والمعلّمين في اتخاذ القرار، وهذا يتطلّب استخدامهم لرأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات الاجتماعية بين المؤسسات التعليمية وتنظيمات المجتمع.

المنهج الدراسي والمسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف المنهج بأنه «مجموعة من الخطط والنشاطات المُعدّة بصورة مسبقة وغير المُخطّط لها، والتي تظهر أثناء تنفيذ تلك الخطط، والتي يأخذها المتعلّم ويهتمّ بها تحت توجيه وإرشاد المدرسة»[٥].

وقد اهتمّ مختلف الباحثين بتطوير المناهج الدراسية لمواجهة متطلّبات مجتمع المعرفة[٦]، وتطبيق مدخل العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة[٧]، غير أننا لم نشهد بعد محاولات لبناء منهج مدرسي يُمكّن الطالبَ من التصدّي لمتطلّبات المسؤولية الاجتماعية، لأن هذه المهمة تتطلب توظيف مداخل عدّة، إضافةً للتعاون الوثيق بين المدرسة ومنظّمات المجتمع الأهلية. ويمكن الاستفادة من ميزات المنهج التكعيبي[٨] في بناء منهج يعكس تصوّراً ثلاثي الأبعاد يربط بين موضوعات المسؤولية الاجتماعية، والقضايا الاجتماعية المشتركة، والاستراتيجيات والأنشطة التعليمية التي يمكن استخدامها لتنمية مهارات المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، بحيث تتكامل هذه الأبعاد سويةً لتحقّق المُخرجات المرجّوة، مع التركيز على أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المحلّي، ودور المنظمات الأهلية والشبكات الاجتماعية في توفير فرص التعلّم للطلبة، وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية[٩].

الهوامش:

١. سعيد عمرو، في التربية والتحوّل الديموقراطي: دراسة تحليلية للتربية النقدية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧، ص ٣٤

٢. شبل بدران، فلسفة التربية والنظام التعليمي في مصر، مجلة التربية المعاصرة (مصر)، ٢٠١٧، العدد ١٠٥-١٠٧، ص ٩٩.

٣. سهير حواله وهند الشوربجي، المسؤولية الاجتماعية بالتعليم: مقاربات ومداخل، العلوم التربوية، ٢٠١٥، العدد ٣، ص ٥٥٦.

٤. جورج عون، الالتزام الاجتماعي للطلبة الجامعيين: تجربة جامعة القدّيس يوسف في بيروت. ملخّصات المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (٣١ مايو - ٢ يونيو ٢٠٠٩)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠١٠، ص ٦٧٦.

٥. علي إسماعيل الهولي، معجم علم المناهج (إنجليزي - عربي)، الكويت، المؤلف، ٢٠٠٢، ص ٩٤.

٦. نهى السيد سعد ومها فتح الله بدير، تصوّر مقترح لتطوير منهج الاقتصاد المنزلي للمرحلة الإعدادية لاستثمار رأس المال المعرفي تحقيقاً لمتطلّبات مجتمع المعرفة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٢٠١٤، العدد ٥٤، ص ص ١٨٩-٢٤٨.

٧. صبا طارق المختار، فاعليّة منهج مطوّر في الجغرافيا قائم على مدخل العلم والتكنولوجيا والمجتمع والبيئة في تنمية القيم البيئية لطلاّب المرحلة الإعدادية، مجلة البحث العلمي في التربية، ٢٠١٦، العدد (١٧)، الجزء (١)، ص ص ٥٣١-٥٤٦.

٨. عبد الله عبد المجيد، فاعليّة استخدام أبعاد المنهج التكعيبي في تشكيل منهج علم الاجتماع على تنمية التفكير المستقبلي والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ٢٠١٦، العدد (٧٨)، ص ١١٢.

٩. C. Barbour, N. H. Barbour, & P. A. Scully, Families, schools and communities: Building partnerships for educating children (5th edition),Upper Saddle River, New Jersey, 2011, p. 237.

27

دورُ مناهجِ التربيَة الإعلاميَّة في دعمِ خُطط التنمية المُستدامَة

بقلم: الأستاذة خولة مرتضوي
إعلامية وباحثة أكاديمية- جامعة قطر

بدأت التربية الإعلاميَّة في مطلع القرن العشرين، وذلك عندما اقترح Levi Thomson تعليم الشباب بكيفية تمييز الثقافتين العُليا والشعبية خلال خمسينات القرن الماضي في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهر مفهومُ التربية الإعلاميَّة ليُصاحب التأثير الكبير والمتنامي لوسائل الإعلام حينئذ مثل: الراديو والتلفاز. وقد أُطِّر مفهوم التربية الإعلامية في شكلِ نظريات ومناقشات علميَّة في ستيناتِ القرن الماضي، إذ هدفت هذه المناقشات العلمية الجادَّة إلى تنمية الوعي والثقافة الإعلاميَّة كي تدعم وتتماهى مع خُطط التنمية المستدامة. تلَت تلك المرحلة انتقال هذه المناقشات المحليَّة إلى طورٍ عالمي، فأصبحت التربية الإعلاميَّة ضمن مناهج التدريس في العديد من جامعات العالم وقد ناقشت تلك المقَررات التساؤل العريض: (ما الذي يتعلمه الجماهير المختلفة من وسائل الإعلام؟).

لقد هدفت التربية الإعلاميَّة منذُ بدايتها إلى نفض التبعيَّة العمياء والاستعباد والإدمان المرضي الذي يسيطر على الجماهير عند متابعتهم لمضامين وسائل الإعلام المختلفة، وانطلقت التربية الإعلاميَّة من هدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة عبرَ حماية الجماهير من الآثار السلبيَّة لهذه الوسائل ولبعض المضامين السامة التي تقدمها، وقد تطوّر هذا الهدف عندما أصبحت وسائل الإعلام جزءًا أساسيًا ومحوريًا من حياة الفرد اليوميَّة، فتطوَّرت الأهداف لتشمل توعية الجماهير بأشكال الاستهلاك الإيجابي لهذه الوسائل الجماهيريَّة وفهم دورها ووظائفها في هذا الزمن. إنَّ أهداف التربية الإعلاميَّة متنوعة ومتعددة نظرًا لتنوُّع النظريات والمعايير المختلفة في هذا المجال وارتباطها بمفاهيم أخرى مثل: الثقافة الإعلاميَّة، الوعي الإعلامي، التنمية الإعلامية، المضامين الإعلاميَّة، ورُغم هذه الأهداف المختلفة إلا أنَّها تتفق في ضرورة إكساب الجماهير مهارات التحليل والنقد - (نموذج المتلقِّي النشط: أي يتحكَّم الفرد في تفسير المضمون الإعلامي الذي يتعرَّضُ له) - والوعي والاستنتاج وانتقاء المضمون الهادف بما يتّفق مع المبادئ والمعايير الأخلاقيَّة.

إنَّنا نعيشُ اليوم في قرية عالميَّة تسُودُها بيئةٌ مُشبعَةٌ بالوسائل الإعلاميَّة المختلفة التي تَبُث مضامينًا مأدلجَة ومُسيسة تُحقِّق من خلالها أهداف واستراتيجيات ورؤى ومصالح القائم على الاتصال في هذه الوسائل، ومن هُنا تبرُز أهميَّة الوعي بالتربية والثقافة ومحو الأميَّة الإعلاميَّة، فهي أنجعُ سبيل لتفكيك الرسالة الإعلاميَّة والتعرُّف على هدف تصنيعها وبثِّها وفهم المُنتَج الإعلامي بشكل متبصَّر وبالتالي فهم كيفيَّة وآليَّة استخدامها بالشكل الصحيح النافع، وتحقيق الهدف التنموي المنشود.

يتعرَّض الطلبة في مختلف المراحل التعليمية؛ لأرخبيل كبير وخطير من المضامين الإعلاميَّة التي تَفدُهُم من كُلِّ حدبٍ وصوب، لذا كان لزامًا على القائمين على وضع المناهج التعليميَّة؛ تخصيص مناهج تعليميَّة تُعنى بالتربية الإعلامية، وتقوم بدور توجيه الشباب وتوعيتهم وتثقيفهم إعلاميًا ليتمتّعُوا بمهارات التفكير النقدي والتحليلي وتحميلهم مسؤوليَّة ما يُقرِّرُون الاستفادة منه أثناء تعرُّضهم لمضامين وسائل الإعلام، فمن مخرجات هذه المناهج رفض تمييع القيَم والضوابط، ونبذ الإمبرياليَّة بكافة أشكالها، وفي المقابل تكريس قيَم التنمية المستدامة والديمقراطية والتعايُش السلمي والتسامُح الديني والحوار الحضاري والديني.

إنَّهُ من الملاحظ أنَّ شهية مجتمعاتنا وخاصة شبابنا ضمن المراحل التعليمية المختلفة (من المدرسة إلى الجامعة)؛ مفتوحة لاقتناء المنتجات التكنولوجية الجديدة والاستفادة من برامج التواصل الاجتماعي، ولكن في المقابل لا يُوجد اهتمامٌ حقيقيٌ، كما يجب، بتخصيص مناهج تُعنى بموضوع التربية لإعلامية أو محو الأميَّة الإعلاميَّة أو الثقافة الإعلاميَّة أو التنمية الإعلاميَّة وذلك في غالبية الأقطار العربية منها بشكل عام والخليجية بشكل خاص.

إنَّ أهداف واتجاهات ووسائل ودوافع التربية الإعلاميَّة كثيرة ومُتعدِّدَة، ويُمكن إيجازُها في النُقاط التاليَة:

١- حماية الطلبة من الأثر السلبي لمضامين وسائل الإعلام المختلفة خاصة في عصر ثورة الاتصال (الإنترنت) والفضاء المُعولَم.

٢- تنمية مهارات التفكير والمشاهدة الواعية والناقدة والانتقائيَّة.

٣- تحفير الطلبة ومساعدتهم على التعبير عن آرائهم المختلفة بحريَّة تامَّة.

٤- إكساب الطلبة عدد من المبادئ الأساسية في مهارات التفسير والنقد والتحليل ليتعرَّف على الأهداف العلنيَّة والمُبطنَة لمضامين وسائل الإعلام المختلفة.

٥- دعم الهوية الدينية والثقافية والوطنية والمحافظة عليها بشتَّى الطُرُق.

٦- إمداد الطلبة بالمعلومات الكافية التي تعينهم على فهم أفضل لأجندة وسائل الإعلام المختلفة التي تسعى إلىً تنفيذها على أرض الواقع من خلال المضامين المتنوعة التي تقوم ببثها وإنتاجها بشكل يومي ودوري.

٧- تزويد الطلبة بالثقافة الإعلاميَّة الشاملة التي تهدف إلى وضع كُل ما يُعرض عليهم إعلاميًا على ميزان النقد الواعي المُتبصِّر، والحُكم على مدى صلاحيَّة أو فساد هذه المضامين.

٨- تكوين جيل واعٍ ومبدع ومتمسِّك بالمرجعيَّة الإسلاميَّة الرصينَة، ويُسهِم في تنمية بلاده والذود عنها وتحقيق استراتيجياتها ورؤاها المختلفة.

٩- مواجهة سيل العادات الغربية الدخيلة والقيم السلبية التي دخلت على مجتمعاتنا الإسلاميَّة والعربيَّة بحُجَّة حريَّة الإعلام والفضاء المعلوماتي المفتوح.

١٠- تطوير المهارات التقنيَّة والتكنولوجيَّة لدى الطلبة وتوجيههم لطُرُق إنتاج المادة الإعلاميَّة.

١١- دعم خُطط التنمية المُستدامة.

وعليه، أجد أنَّ العناية بمناهج التربية الإعلاميَّة ستُعالج الكثير من الأمراض الثقافيَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة والتنمويَّة التي يُعاني منها جيل الشباب، مثل مشكلة الأُميَّة الحضاريَّة والتعصُّب المحلِّي، التخلُّف الإعلامي التكنولوجي، الأُميَّة السياسيَّة، مشاكل الحوار مع الآخرين. وفي مقابل ذلك ستمكِّن مناهج التربية الإعلاميَّة من تحقيق أهداف تربويَّة وتنمويَّة عظيمة، تكمُن في: تعبئة الشباب بالشكل الإيجابي النافع لمواجهة الأحداث الجارية والمُحتملَة والطارئَة في محيطه (فهم ما يجري وتقدير تبعَات ما يجري)، استيعاب الشباب لآليّات ومُقتضيات عصر العولمَة والتفاعُل الحيوي والأصيل معها ومساعدتهم للتصدِّي لأشكال الغزو والاستعمار الحضاريَّة والثقافيَّة الجديدة، تحقيق متطلبات المواطنَة الصالحة وتنمية الوعي بالثقافة والخُصوصيَّة المجتمعيَّة الأصيلَة وعلاقتها بالمتغيرات الجارية، إكساب الشباب مهارات الاتصال الفعّالة التي تساعدُهُ في النماء اجتماعيًا وثقافيًا وتمكِّنُهُ بالتالي من مواجهة التحدِّيات التي يواجهُها بشكل فعّال.

إنَّهُ من واجبِ الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها المؤسسات التعليمية أن تعتني بنشر الوعي والتربية والثقافة الإعلاميَّة فهي تُعتبر اليوم عُنصُرًا حيويًا وهامًا من عناصر تكوين المواطن الواعي المُستنير في هذا الفضاء المعولَم، فمتى ما كانَ المواطن واعيًا بهويته وثقافته الأصيلَة ومُلمًا بمُجريات الساعة كانَ مؤهلًا لاستخدام أدوات الإعلام والاتصال بطريقة ناجحة وهادفة، وبالتالي تزيد قدرته في التعبير عن نفسه ووطنه وهويته بشكل مسؤول وملتزم وصحيح. ومن الثمار الإيجابيَّة التي تُحققها التربية الإعلاميَّة هي المشاركة الفعّالة في تنمية المجتمع، فهي تُمكِّن الجماهير من تقييم وتفسير وتحليل المضامين الإعلاميَّة وتكوين آراء واتجاهات واعية نحوها، كما تمكِّنُهُم من أن ينتقلُوا من مرحلة استهلاك المضمون الإعلامي إلى مرحلة إنتاجه بشكلٍ فعّالٍ وهادفٍ ومُتميِّز.

28

الابتكـار الاجتمـاعـي

بقلم: الدكتورة منى عمير النعيمي

مستشار في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

أُتابع كغيري من المهتمين بالعمل الخيري التطور الذي شهده هذا القطاع في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة. وكان نتاج هذا التطور، انعكاس ذلك بصورة كبيرة على تنمية موارد المنظمات الخيرية المالية والبشرية، وجودة مشروعاتها المنفذة، واستدامة الأثر الاجتماعي لهذه المشروعات. ومن أكثر الممارسات التي أخذت شهرة في المنظمات الخيرية الدولية والعربية، ما يسمى بالابتكار الاجتماعي. وهو أسلوب حديث يمكنه أن يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية في البلدان الفقيرة إذا توافر له الدعم المادي المناسب من المنظمات المانحة الوطنية أو الدولية. كما أنه يقدم استراتيجيات فريدة من نوعها تسهم بفعالية أكبر في الاستفادة من الدعم المادي.

وحظي في الآونة الأخيرة بالانتشار والقبول وأصبح يحفز التجارة في جميع القطاعات والبلدان حول العالم. هذا ماوصلت إليه الدكتورة حياة سندي الخبيرة في مجال الابتكار الاجتماعي، حيث ترى «أن الابتكار الاجتماعي يهدف إلى الاستفادة القصوى من القيم التي تتمتع بها مجتمعاتنا وتقديم الدعم لأولئك الذين يساعدون المجتمعات على الازدهار». وتعتبر أوروبا واليابان والصين من أكثر المناطق حول العالم التي تطبق الابتكار الاجتماعي بنسبة كبيرة في مجتمعاتها. وخصصت الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها من الدول مثل الهند دعماً بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي للابتكار الاجتماعي. وتعرّف الدكتورة حياة سندي الابتكار الاجتماعي بأنه «استراتيجيات وأفكار ومفاهيم وأنظمة جديدة تسعى إلى تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية أولاً مثل تطوير بيئة العمل والمجتمع وقطاعي التعليم والصحة» كما تقدم خلفية تاريخية عن ظهور الابتكار الاجتماعي فتقول «ظهرت فكرة الابتكار الاجتماعي لأول مرة في العصور القديمة على يد ثلة من الرواد الاجتماعيين من أمثال بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin وروبرت أوينRobert Owen. وكان بيتر دراكر Peter Druker ومايكل يونج Michael Young مؤسسا الجامعة المفتوحة، وبعض المفكرين الفرنسيين مثل بيير رسونفالون Pierre Rosnvallon. وظهرت مرة أخرى في جامعات أمريكية كثيرة مثل جامعة هارفارد وجامعة كورنل في فترة التسعينيات». وتقول الكاتبة الكويتية شريفة يحيى الخليفي عن الابتكار الاجتماعي بأنه «تطوير أفكار جديدة وقابلة للتنفيذ والتطبيق، وليس ضرورياً أن يكون الابتكار مادياً، بل ربما يكون خدمة متميزة أو أسلوب عمل جديد». وتضيف كذلك بأن «الابتكار الاجتماعي هو استراتيجيات وأفكار وأنظمة وأساليب تكمن قيمتها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وإيجاد حلول مستدامة لتطوير القطاعات الحيوية كالتعليم والعمل والصحة. وفي الوقت الحالي الكثير من رواد الأعمال والمؤسسات يتبنون هذا النوع من الابتكار من حيث تقديم مبادرة أو فكرة لحل المشكلات الاجتماعية كالفقر والتعليم، والمثال على ذلك الجمعيات الخيرية، ومنها جمعية العون المباشر والتي أسسها الدكتورعبدالرحمن السميط يرحمه الله، ومشروع اقرأ لمحو الأمية وغير ذلك من الامثلة التي توفر فرص عمل وتدعم المشاريع الصغيرة كمشروع «بنك غرامين» للدكتورمحمد يونس في بنغلادش». ويقول الأستاذ الدكتور عوده الجيوسي رئيس قسم إدارة الابتكار والتقنية بجامعة الخليج العربي مشيراً إلى متطلبات وأهمية توطين الابتكار الاجتماعي في المنطقة العربية «ولتوطين ثقافة الابتكار الاجتماعي في العالم العربي، هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية تشمل تحفيز مبادرات الابتكار الاجتماعي وتوفير التمويل المستدام، وحاضنات الأعمال للابتكار الاجتماعي وتعزيز الشراكات المؤسسية وتطوير منهجيات وطرق الابتكار». ويختم الدكتور الجيوسي فيقول: «إن تطوير قياس معياري لدراسة أثر الابتكار الاجتماعي في التنمية أمر هام من أجل تطوير سياسات عامة مبنية على معلومات مستمدة من المستخدمين بحيث تلبي حاجات المجتمع وتحدث أثراً ملموساً في الاقتصاد والمجتمع والبيئة».

وختاماً، إن التزام المنظمات الخيرية بمنهجيات الابتكار الاجتماعي في تصميم المشروعات وتنفيذها وقياس أثرها لم تعد من الأمور الثانوية، بل اصبحت ضرورة تتطلبها المنافسة بين هذه المنظمات، وحاجة المجتمعات المعقدة والمتزايدة. ولعل مايبشر بالخير، بأن معظم ما يقدم في الحملات الخيرية في المنطقة العربية من مشروعات لهذه المنظمات تستجيب في مجملها لأسس ومنهجيات «الابتكار الاجتماعي».

29

مساهمة مشاريع المسؤولية المجتمعية في تحقيق الأمن الغذائي

بقلم: الأستاذة مريم مبارك الدوسري

خبيرة بيئية ومستشارة في مجال إدارة المنح

يعتبر الأمن الغذائي من الركائز الأساسية التي تعمل عليها الحكومات لإرساء قواعد الأمن والاستقرار في البلاد. والأمن الغذائي يعني توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر قد تحقق فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، كما أنه يستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الحروب والجفاف والكوارث الطبيعية وغيرها.

وللأمن الغذائي أربعة أبعاد يقوم عليها، هي:

١- التوفر Availability: بأن يتوفر بكميات تكفي لعدد الأفراد وأن يكون ذلك ضمن المخزون الاستراتيجي.

٢- مأمونية الغذاء Foodsafety: وهو ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.

٣- إمكانية الحصول عليه Food accessibility: هو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد.

٤- الاستقرار Stability: يركز هذا البعد على ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء وضرورة توفر الأبعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض دون أن يحدث عليها أي تغير.

ومن هذا المنطلق، وبعد المستجدات الأخيرة على دولة قطر ومنطقة الخليج العربي، اتخذت دولة قطر بعض الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لتحقيق أعلى قدر ممكن من الأمن الغذائي بسَنِّ العديد من التشريعات، وتسهيل الحيازات الزراعية، وتقديم الدعم اللازم للمزارع القطري، وخلق البرامج التسويقية التي تضمن وجود المنتج المحلي في الأسواق المحلية. حتى باتت قطر اليوم الأولى عربياً في مؤشر الأمن الغذائي و ٢٢ عالمياً لعام ٢٠١٨، وترمي خططها الإستراتيجية للأمن الغذائي إلى توفير ٦٠٪ من الطلب المحلي على الأغذية بحلول عام ٢٠٢٠. وهنا يطرح السؤال نفسه: هل الأمن الغذائي يقع فقط على كاهل الدولة أم يمكن أن يكون للأفراد مساهمة فيه؟

في مجتمعات الدول الزراعية؛ أول منظومة زراعية صغيرة هي المزرعة المنزلية التي تشكل اللبنة الأولى في الأمن الغذائي الأسري حيث تعمل على سد احتياجات الأسرة من الغذاء وحيوانات المزرعة من الأعلاف.وتحتل الزراعات الصغيرة (المزارع المنزلية والمزارع العائلية)اليوم أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج الزراعي للدول غير النفطية، حيث تقوم بدور مهم في مجال الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر وتلعب دوراً في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، أما في الدول النفطية فتقل نسبة مساهمة الحيازات الصغيرة على معدلات الإنتاج الزراعي بشكل عام.

في قطر، كانت تشكل الزراعة فيها نسبة من ٠,٥ ٪ الدخل المحلي وذلك حتى عام ٢٠١٧، أما في عام ٢٠١٨ أصبح هناك ثورة زراعية زاد فيها الإنتاج إلى ٤٠٠٪ نتيجة اتباع سياسات وتشريعات جديدة تعمل على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي والاعتماد على المنتج المحلي وجعل المنتج المستورد منتجاً تكميلياً. وتعزيزاً لهذا التوجه، وتكاملاً مع الجهود الحكومية أصبح هناك حراكاً زراعياً في المجتمع القطري مواكباً لحركة تطور الإنتاج الزراعي، فظهرت بعض المبادرات المجتمعية المؤسساتية والأهلية لنشر الوعي بأهمية الزراعة المنزلية والزراعة العضوية.

أولاً: مبادرات المؤسسات المانحة:

١- برنامج الزراعة المنزلية - بنك قطر للتنمية QDB:

يطرح بنك قطر للتنمية مبادرة البيوت المحمية المنزلية بهدف نشر الثقافة الزراعية لدى المواطنين لتعزيز الاكتفاء الذاتي وجعل المنتج المحلي هو الأساسي والمنتج المستورد تكميلي؛ وذلك من خلال تقديم التمويل اللازم لبناء بيوت محمية مبردة تضمن إنتاج خضار المائدة طوال العام، وهناك بيوت محمية موسمية غير مبردة بمساحات مختلفة مناسبة لبيوت المواطنين.

يمول البنك المستفيد بـ ١٠٠٪ من مبلغ التمويل وبحد أقصى ٧٠٠٠٠ريال قطري، وتبلغ نسبة الأرباح ١٪ بدون رسوم إدارية وفترة سداد حتى ٤ سنوات.

٢- مشروع ازرع وطنك - مؤسسة الفيصل بلا حدود:

انطلق المشروع في نسخته الأولى في العام ٢٠١٧م. وهو أحد مشاريع المسؤولية المجتمعية مع المدارس تنفذه مؤسسة الفيصل بلا حدود. تقدم مؤسسة الفيصل الدعم المادي للمشروع بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة التي تقدم الدعم الفني بالإشراف على برنامج الزراعة.

يهدف مشروع ازرع وطنك إلى تعزيز قيمة الزراعة لدى

طلاب المدارس والحث على الزراعة التجميلية في الحديقة المنزلية والحديقة المدرسية لإنتاج الغذاء الصحي والحرص على تناول الأطعمة العضوية، وفي نهاية الموسم يحصد الطلاب الخضراوات التي زرعوها ويبتكرون طريقة لتسويقها أو تحضير الأطباق الصحية منها.

استفاد من المشروع منذ انطلاقته أكثر من ٨٠ مدرسة حكومية وخاصة، وما زال مستمراً بزيادة سنوية في عدد المدارس، وبمشاركة مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: المبادرات الأهلية:

١- مبادرة غرسة:

«غرسة» هي مبادرة أهلية تطوعية تأسست في أغسطس ٢٠١٨ ، وتتكون من ١٤٠ عضوة، تهدف إلى نشر الثقافة الزراعية بين الأوساط النسائية، وتمكين المرأة بتنمية مهاراتها المعرفية في الزراعة المنزلية والصناعات الغذائية لاستدامة الموارد وتقليل بصمة الهدر الفردية. كما تهدف إلى تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من المزرعة المنزلية وإبراز دور المزارعة القطرية الفاعل في المجتمع.

ونظراً لعدم وجود وحدة إرشاد زراعي رسمية موجهة إلى سيدات المنازل تصدت مبادرة غرسة لسد هذه الحاجة لدى سيدات المنازل بجهود فردية، وبوجود بعض الدعم من القطاع الزراعي بوزارة البلدية والبيئة.

تعقد مبادرة غرسة العديد من الحلقات التعليمية والورش التدريبية والأنشطة المجتمعية بكيفية الزراعة والاهتمام والعناية بالمزروعات وكيفية مكافحة الآفات الزراعية بالطرق العضوية، وأيضاً تمكين المرآة في مجال إنتاج العسل وتربية النحل. وتأهيل مدربات زراعيات قطريات للمشاركة في التدريب الأهلي للإقبال المتزايد على البرامج التدريبية.

وعلى أثر هذه الأنشطة تأثرت جودة الإنتاج للأفضل وزادت نسب الاكتفاء الذاتي من الخضراوات والفواكه والأعشاب المزروعة لدى بعض مزارعات المنازل بنسب متفاوتة.

الجداول أدناه توضح أرقاماً أولية لنسب الاكتفاء الذاتي لدى مزارعات المنازل لبعض الأنواع المزروعة من الخضر والفواكه.

النوع	طماطم	باذنجان	فلفل رومي	فلفل حار	شمندر	فجل	بصل أخضر	بامية	ليمون	كوسا	بطاطس
نسبة الاكتفاء الذاتي	٥٦٪	٧٥٪	٧٠٪	٧٥٪	٤٠٪	٨٠٪	٩٥٪	٨٠٪	١٠٠٪	٥٠٪	٥٠٪

النوع	ملوخية	خس	بروكولي	قرنبيط	شبت	بقدونس	كزبرة	نعناع	ريحان
نسبة الاكتفاء الذاتي	١٠٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٩٠٪	٧٥٪	٩٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪

االنوع	قشطة	باباي	بوملي	تفاح مائي	التين	التوت	العنب	الفراولة	التمور
نسبة الاكتفاء الذاتي	٧٠٪	٤٠٪	٧٠٪	٣٠٪	٧٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٧٠٪	١٠٠٪

×المصدر: من استبيان تم اجراءه على عينة عشوائية من عضوات مبادرة غرسة

كيف تُقرأ الأرقام أعلاه؟

- تشير الأرقام أعلاه إلى نجاح الزراعة المنزلية بتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من الخضر الأساسية والفواكه، وبخاصة الأعشاب الورقية والتمور ذات القيمة الغذائية العالية.
- إنَّ نجاح بعض الأصناف الصعب زراعتها في مزارع نظامية مكشوفة في قطر لكنه ناجح في المنازل كالتفاح المائي بالرغم من قسوة الظروف المناخية يدل على مهارة المزارعة القطرية واهتمامها بمزرعتها المنزلية الأمر الذي يشجع على دعم المشاريع المنزلية بنتائج مضمونة.
- تنوع الأصناف المزروعة يضمن تنوع وجبات متكاملة القيمة الغذائية على مائدة الأسرة، يعني يؤمن الأسرة من الجوع أو من سوء التغذية.

إذا كانت أبعاد الأمن الغذائي هي: التوفر- مأمونية الغذاء- إمكانية الحصول عليه والاستقرار فبذلك تكون الزراعة المنزلية حققت نسبة جيدة جداً من الأمن الغذائي الأسري. وإذا ما تم دعم هذه المزارع المنزلية بالبرامج التثقيفية والتوعوية سوف تزيد نسب الاكتفاء الذاتي في المزارع المنزلية مجتمعةً الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة أرقام نسب الاكتفاء الذاتي الوطني رقماً صحيحاً يؤخذ بعين الاعتبار.

وعلى ما تقدم، وإجابة على السؤال المطروح أعلاه، نعم يستطيع الأفراد تحقيق الأمن الغذائي الأسري في دولة غير زراعية بدعم من الجهات المانحة لخلق مشاريع مسؤولية مجتمعية تنموية تنقل جودة حياة الأسرة نقلة نوعية صحياً واجتماعياً باستثمار هذه الممارسات الناجحة اقتصادياً وبيئياً بتأثيرها المباشر على تعزيز الصحة العامة لأفراد المجتمع. ويهيئ لهذا الاستثمار الحراك المجتمعي نحو الزراعة العضوية وتبني أسلوب حياة صحي مع ضرورة التوجيه إلى ترشيد الموارد الطبيعية وتقليل استنزافها. كما يهيئ لذلك المزايا التي تتمتع بها منازل المواطنين والتي تشجع على ممارسة الزراعة المنزلية الإنتاجية، حيث أنها:

١- ذات مساحات كبيرة تتراوح بين ٨٠٠-١٥٠٠ م٢ مساحات كثيرة التي يمكن استغلالها في الزراعة المنزلية في الحديقة أو زراعة الأسطح أو الزراعة في بيوت المحمية أو داخل البيت بغرفة الزراعة المائية.

٢- مجانية الماء للمواطنين، وهو العامل الرئيسي في الزراعة فلا يشكل ذلك عبء مادي على صاحب المزرعة المنزلية، ولكن يقتضي استخدام شبكة ري حديثة للعمل على توفير ٦٠٪ من مياه الري.

هذا، فضلاً عن المكتسبات الأخرى التي تحصل عليها النساء مزارعات المنازل حيث تعتبر الزراعة أحد الأنشطة الاجتماعية التي تمنح صاحبها التقدير والاحترام الذاتي، وهذا ما تحققه السيدات بالمشاركة في المبادرات النسائية حيث أن النجاح في الموسم الزراعي والحصول على محصول جيد يعزز لديها بالانجاز واحترام الذات مما ينعكس بالإيجاب على صحتها النفسية وعلى كل أفراد الأسرة، وبالتالي يخلق مجتمع صحي وقوي ومتماسك.

حريّ أن نضع مقولة سمو الأمير الوالد الشيخ حمد نصب أعيننا التي قالها في إحدى مؤتمرات الأمن الغذائي في أفريقيا: « من يستورد خبزه يصدّر إرادته " فيمكن أن تلعب مشاريع المسؤولية المجتمعية دوراً رائداً في دفع عجلة التنمية الوطنية إن تحققت فيها أولويات الدعم والمنح بحسب الأهمية الإستراتيجية للمشاريع حتى يستطيع المجتمع المحلي يصدر نفطه وينتج غذاءه بنفسه.

30

حوكمة أعمال القطاع الخيري

بقلم : المستشار جابر صقر الرويعي

رئيس مركز الاستشارات المسؤولة بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

يشتكي الكثير من قيادات المنظمات الخيرية بالقيود التي تم وضعها على عملياتهم وأنشطتهم ومشروعاتهم في السنوات الأخيرة، وخاصة الأجزاء المتعلقة بجمع التبرعات والمساهمات المالية، وتحديد شركاء التنفيذ، وإلزامية تقديم التقارير المالية، ومتطلبات الإفصاح والشفافية العالية في الكشف عن ممارسات هذه المنظمات وغيرها من المتطلبات التي أصبحت ملزمة وفق قوانين وتشريعات وطنية وكذلك بموجب اتفاقيات دولية، حيث ترصد العديد من المراصد الحكومية وغير الحكومية مدى التزام هذه المنظمات الخيرية بقوانينها الوطنية واتفاقياتها الدولية.

وبالتالي، أصبحت أعمال هذه المنظمات الخيرية تخضع لمعايير الرقابة والحوكمة، وأصبحت إدارات الحوكمة والمخاطر من الإدارات الأساسية في المنظومة الهيكلية للمنظمات الخيرية في الكثير من الدول، وذلك حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات الرسمية، وكذلك المستفيدين من خدماتها، إضافة إلى المتبرعين والمساهمين. وتتعلق حوكمة أعمال القطاع الخيري بالطريقة التي يتم من خلالها إدارة أعمال المنظمات الخيرية من النواحي الإدارية والمالية. حيث أن نظام الحوكمة يمثل مجموعة القواعد والمبادئ والسياسات والإجراءات والبنى الإدارية التي تنظم عمل المنظمة ودورها. وتقول الأستاذة هدى الميداني في مقال لها تم نشره في موقع مزن الشهير «إن بناء نظام الحوكمة في المنظمات الخيرية هي من مهام مجلس الإدارة والذي يشرف بشكل مباشر على فريق إداري وموظفين يقدمون الخدمات للمستفيدين ويسهلون إسهامات المتطوعين والمتبرعين والداعمين لتعظيم دورهم في المنظمة بما يعود على المستفيدين والمجتمع بأفضل النتائج». وتضيف كذلك «تقوم مبادئ حوكمة أعمال القطاع الخيري كما تراها على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

الشفافية: حيث تتعلق الشفافية بالإفصاح الإداري والمالي أمام المهتمين من عموم الناس وأمام المتطوعين والمتبرعين المحتملين وأيضاً المستفيدين، وكذلك أمام الجهات العامة والخاصة.

المشاركة: هي مشاركة الفئات سابقة الذكر في قيادة المنظمة الخيرية وإدارة أعمالها مع الاحتفاظ بشخصية المنظمة ورسالتها فتكون بذلك أكثر استجابة لحاجات الناس وتطلعاتهم وأكثر حساسية لتحفظاتهم وتفضيلاتهم وأكثر قدرة على التأثير فيهم.

المحاسبة: هي النتيجة الطبيعية للشفافية والمشاركة بحيث يسمح القائمون على المنظمة الخيرية للناس بمحاسبتهم ونقدهم وتصحيح مسارهم إن تطلب الأمر مرحبين بتبادل النقاشات والمعايير والرؤى ودراسة الأوضاع الحالية وطرق العمل الأكثر فعالية.

إن حوكمة أعمال القطاع الخيري تزيد من ثقة المجتمع بأعمال المنظمات الخيرية، وبالتالي تنعكس إيجاباً على علاقتها مع المؤسسات الرسمية، والمتبرعين، والإعلام، وكذلك المتطوعين، إضافة إلى المنظمات الشريكة سواء المحلية منها أو الوطنية. ويمثل نطاق حوكمة البنية القانونية للمنظمات الخيرية أمراً هاماً يستلزم قيام المؤسسات الرسمية في الدولة وأجهزتها التشريعية والرقابية ذات الصلة بالعمل الخيري في دعمها، وممارسة محتواها عند التعامل مع هذه المنظمات. فالمؤسسات الرسمية هي التي تنظم العلاقات وتحفظ حق المجتمع، وكذلك تحفظ حقوق المنظمات الخيرية لأداء أعمالها وفق احترافية عالية، وكفاءة إنتاجية مستندة على مرجعيات وممارسات مهنية صائبة. وبالتالي، عدم التمييز بين المنظمات الخيرية في مراقبة تطبيق هذه المنظمات أمراً في غاية الأهمية.

وختاماً، فإن التزام المنظمات الخيرية بمعايير الحوكمة في أعمالها أمر لا مناص منه، وبالتالي يحقق لها ممارسة أنشطتها وفق مرجعية معيارية دولية، إضافة إلى أنها تحقق بهذا الالتزام كفاءة إنتاجية عالية، وحالة من الرضى المجتمعي من قبل المتبرعين والداعمين والمتطوعين، وكذلك تبني جسور من الثقة مع المؤسسات الرسمية. وقد تكون المناسبات التي تزداد فيها التبرعات بصورة مضاعفة عن غيرها من أوقات السنة كشهر رمضان مثلاً، وذلك لخصوصيتها في نفوس المسلمين، فرصة لممارسات تطبيق مبادئ الحكومة وأن تعلن هذه المنظمات الخيرية عن التدفقات المالية التي وصلت لها أولا بأول، ومصادر هذه التدفقات، وماذا تعتزم أن تنفذ بها من مشروعات. وبالتالي، تعطي فرصة للمجتمع وأصحاب المصلحة للمسائلة المجتمعية الهادفة، وتعزز من شفافية أعمالها المؤدي إلى تطبيق رشيد لمبادئ الحوكمة لأعمالها وأنشطتها.

31

استراتيجية المنافع المتبادلة وشراكات التنمية المستدامة

اعداد: الباحث: الدكتور شهاب أحمد العثمان

معهد الانجاز المتفوق للتدريب والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية

يعتمد الاستقرار العالمي على مدى ما يمكن بناؤه من علاقات إيجابية ومثمرة بين الأفراد والمؤسسات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتطور هذه العلاقات بالتركيز على المنافع التي يتطلع إليها جميع الأطراف. وحتى تظل علاقة المنافع متينة بين أصحاب المصلحة، فإن كل طرف يجب أن يستفيد بنفس القدر من العلاقة، وعندما يحصل أحد طرفين على منافع أكبر، فإن بوادر الخطر وانقطاع العلاقة بين هذين الطرفين ستلوح في الأفق. (١)

وما دمنا نتحدث عن التنمية المستدامة واستراتيجياتها حتى عام ٢٠٣٠، فإن ذلك يتطلب تأسيس شراكات فعلية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤى وأهداف مشتركة تضع الناس وكوكب الأرض في منظومة واحدة لا تتجزأ. هذه الشراكات هي متطلبات منشودة، تسعى إليها الأطراف المهتمة، يحفّزها على الدوام حقيقة المنافع التي تتطلع إلى تحقيقها، فلا يمكن النظر إلى عملية التنمية في المجتمع على أنها عملية مستقلة بحد ذاتها، بل هي جزء من خطة متكاملة تستهدف رفاهية جميع الأطراف المستفيدة.

وقد نجحت زين في أن تضع نفسها كشركة رائدة في تحقيق العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة، ليس فقط من خلال منتجاتها وخدماتها الأساسية المبتكرة، إنما بانتهاج زيادة فعالية مساهمتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[٢].

ومنذ عام ٢٠١٢ والمجموعة تشارك أصحاب المصالح - في البلاد التي تعمل فيها- الإنجازات والسياسات والأهداف، وفي الجدول الآتي نماذج لمشاركات وتفاهمات زين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

(زين) نماذج «حقائق ومؤشرات» (٢) تجسيد المنفعة المتبادلة «محليا وإقليميا ودوليا» للفترة من ٢٠١٢/١/١م وحتى ٢٠١٨/٣/٣١م

ت	الاستراتيجية المستهدفة	مجال المساهمة	الفئة المستهدفة	الأعداد المستفيدة
أولا	المجال الاجتماعي			
١	(٩) الصناعة والابتكار	إطلاق الابتكارات الكويت - العراق - لبنان - السعودية	رواد الأعمال	٦،٨٦٣
٢	(١) القضاء على الفقر	مساعدات إنسانية	اللاجئين والنازحين	٢٦١،٢٧٢
٣	(٥) المساواة بين الجنسين	تدريب المرأة - مركز تطوير الأرامل في العراق	المرأة	٢،٠٩٥
٤	(٢) القضاء على الجوع	وجبات رمضان البحرين - الكويت - السودان	المواطنون	١٤٨ ألف وجبة
ثانيا	المجال الاقتصادي			
١	(٩) الصناعة والابتكار	دعم رواد الأعمال الطموحين	رواد الأعمال	٨٠،٩٧٣
٢	(٨) العمل اللائق ونمو الاقتصاد	توفير وظائف في البحرين - العراق - الكويت - الأردن - السعودية - السودان	المواطنون	٤٣١،٩٣٤ وظيفة
٣	(٢) القضاء على الجوع	خدمة زين كاش بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة	العائلات النازحة	١١٢ ألف عائلة
ثالثا	التأثيرات البيئية			
١	(٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	نظام تبريد مجاني	دول مختلفة	٩٧٠ نظام
٢	(١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة	إعادة تدوير بلاستيك	الكويت	١٣,٣ طن
٣	(١٥) الحياة في البر	زراعة شجر	السودان	٣٥٩ ألف شجرة

وفي تقرير دولة فلسطين أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر ٢٠١٥م، فقد خلص إلى أهمية تمكين الشعب الفلسطيني، وتحقيق الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، في ظل ظروف الاحتلال القاسية، واعتبر التقرير دور المكتبات بأنواعها المختلفة (العامة، الأكاديمية، المتخصصة) دورا محوريا في الوصول إلى الاستقرار المنشود، فهي المصدر الثقافي والتعليمي والمعلوماتي للمجتمع الى جانب دورها في الحفاظ على التراث الإنساني، وبذلك رسم التقرير حقيقة المنافع التي يمكن أن تقدمها المكتبات والقائمين عليها كمشارك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة للوطن والمواطن، من خلال: [٣]

١- تمنح المكتبات الأفراد فرصاً وتخدمهم بحكم تواجدها في أماكن هامة عديدة مثل (الجامعات، المدارس، المحليات).

٢- تتيح المكتبات المعرفة العالمية: تقدم المعلومات بإشكالها المختلفة (المطبوعة وغير المطبوعة).

٣- تمكن المكتبات الأفراد من تحقيق تنميتهم الذاتية من خلال التعلم والخلق والابتكار.

٤- يوفر المكتبيون الخبرة من خلال إعطاء التدريب والدعم لمرتادي المكتبات للحصول على المعلومات من مختلف مصادر المعلومات.

ولتطوير مفهوم المنفعة المتبادلة بين أصحاب المصلحة، فإن صاحب القرار سيحتاج إلى توظيف الوسائل الآتية بالشكل الصحيح:- [٤]

١- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات،المقابلات، المؤتمرات العامة.

٢- تشجيع اللامركزيه الإداريه من خلال إيجاد مؤسسات وهيئات من أفراد ذوي كفاءة في المجتمع المحلي، يقومون بالتخطيط على المستوى الإداري المحلي.

٣- تنفيذ برامج متخصصة لتنمية المجتمع المحلي، وخصوصاً فما يتعلق ببرامج الاعتماد على النفس، وإدارة الهيئات التطوعية، وتفعيل دور موظفي الإرشاد الإجتماعي.

٤- توظيف وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.

٥- تنفيذ دراسات واستفتاءات تخصصية متنوعة من خلال استبانات محكمة، وبفرق عمل متخصصة.

٦- الإستفادة من أشخاص ذوي اختصاص بعينهم سواء بتكليف من جهات معينه أو قبول تطوعهم الذاتي.

وحتى يبقى مفهوم المشاركة المجتمعية الذكية حيًّا وقائما على تبادل المنافع بين الأطراف المهتمة فمن الضروري الحرص على توفير وسائل الاتصال المناسبة وتوطين السياسات الكفيلة بإدارة المحليات، وتوفير التدريب المناسب والتسهيلات للمشاريع بالإضافة إلى البحوث والدراسات، وأن تتضافر الجهود الأهلية والحكومية في برامج تنموية تعكس أفضل صور التعاون والتنسيق. [٥]

المراجـع:

١- إلوود إن تشايمان، النجاح في العلاقات الإنسانية، سلسلة التطوير الإداري، دار المعرفة للتنمية البشرية، ص ١٢٦

٢- https://zain.com/ar/press/zain-committed-to-the-uns-2030-sustainable-develop

٣- https://www.maannews.net – المكتبات الفلسطينية كشريك في تحقيق التنمية المستدامة – الكاتب عنان حمد .

٤- غنيم، عثمان، التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١

٥- Bridlle, William, The Community Development, New York, 1985

بحمد الله تم

المعهد العربي للتخطيط
دولـة الكويـت

المعهد العربي للتخطيط، منظمة اقليمية حكومية عربية، أنشأتها الحكومات العربية بموجب اتفاقية خاصة برعاية وإشراف وزراء التخطيط والاقتصاد العرب، ويقع مقره في دولة الكويت. والمعهد مؤسسة تنموية عربية ذات شخصية مستقلة، تهدف إلى دعم جهود وإدارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، من خلال أنشطته ومهامه التي تشمل بناء وتطوير القدرات الوطنية البشرية، وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي، وإعداد البحوث والدراسات العامة والمتخصصة، والندوات والمؤتمرات والأنشطة الثقافية والتوعية التنموية، وإصدار التقارير المتخصصة والنشرات والكتب المتخصصة في قضايا التنمية، والتي تستهدف جميعها الإسهام في تحسين الأداء الإنمائي، الاقتصادي والاجتماعي، في الدول العربية. بالإضافة لذلك، تم إنشاء مركز الخدمات الاستشارية، ومركز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الهيكل التنظيمي للمعهد وذلك لما تكتسبه أهداف هذين المركزين من أهمية خاصة.ويتوفر للمعهد في مجال اختصاصه خبرة تصل إلى أربعين عاماً في مجال دعم التخطيط الإنمائي والتنمية الاقتصادية العربية مما يجعله بيت خبرة عربي مؤهل لخدمة التنمية العربية.

أهداف المعهد :-

١- دعم جهود التنمية العربية وإعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مساعدة صناع القرار في الدول العربية على صياغة استراتيجيات تنموية عامة وقطاعية تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التنموية.

٣- الارتقاء بمستوى الكوادر البشرية الوطنية في الدول العربية من خلال اكسابهم مهارات متخصصة تسهم في تنمية قدراتهم في إدارة التنمية والتخطيط.

٤- توفير الخبرات العلمية والعملية التي تساعد الدول العربية على مواكبة وتفهم آخر التطورات في مجالات التخطيط والتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٥- تيسير عمليات البحث والتحليل الاقتصادي وتحليل المعلومات لصناعي القرار والباحثين العرب للاستنارة لها في ترشيد قراراتهم والارتقاء بنوعية البحوث والدراسات في مجالات التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط.

٦- انشاء شبكة من الخبراء والمتخصصين العرب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتيسير عملية تبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية بين الدول العربية في هذه المجالات.

٧- نشر المعرفة والتوعية بالقضايا ذات صلة بالتنمية في الدول العربية، وتوفير قواعد البيانات والمعلومات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
عضو برنامج الأمم المتحدة للاتفاق العالمي

- الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية هي مؤسسة مهنية دولية غير هادفة للربح تم تأسيسها في عام ٢٠٠٧م ومسجلة رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية. كما حصلت على عضوية منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤م. ولها فروع ومكاتب واتفاقيات تمثيلية في داخل العديد من الدول العربية وفي خارجها.
- تهدف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية إلى رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والأهلية والخاصة.
- تسعى الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهدافها من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة، وكذلك تنظيم الملتقيات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية، والتنمية المستدامة وأخلاقيات الأعمال والخدمة المجتمعية والتطوع المؤسسي.
- مساعدة الشركات والمؤسسات على أن تصبح ممارساتها وأعمالها وأنشطتها مسؤولة ومتوافقة مع معايير التنمية المستدامة.
- تعمل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية على تنفيذ دراسات وبحوث متخصصة، اضافة إلى اصدار دوريات ومطبوعات متنوعة لتثقيف قطاعات الأعمال والمؤسسات الأخرى بممارسات المسؤولية المجتمعية وفقاً للمقاييس العالمية المعتمدة.
- تسعى الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية لتوفير مرصد مهني لممارسات المسؤولية المجتمعية الفاعلة في المنطقة العربية.
- تعمل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، على التعريف بالمبادرات والممارسات المسؤولة للشركات، والمؤسسات، والقطاعات الحكومية، والأهلية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وتقدير أصحابها، والقائمين عليها من خلال فعاليات تكريمية وتقديرية مهنية معتبرة.

www.regionalcsr.com - Email: info@regionalcsr.com
@RegionalCSR